

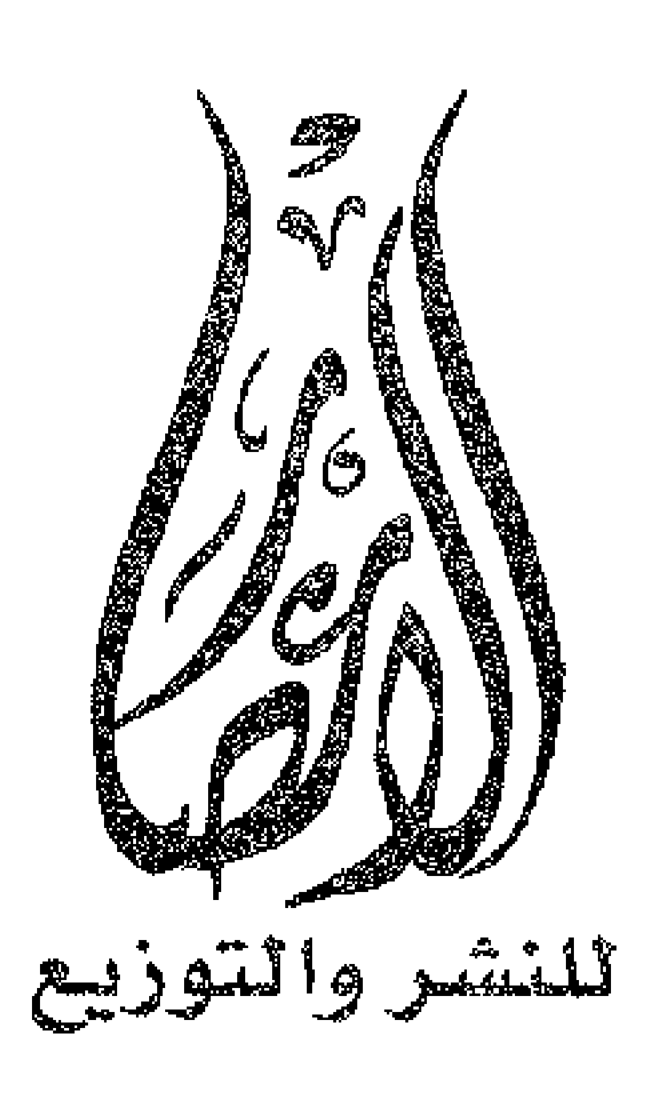
الإعلام والإرهاب الإلكتروني

الدكتور
مصطفى يوسف كافي

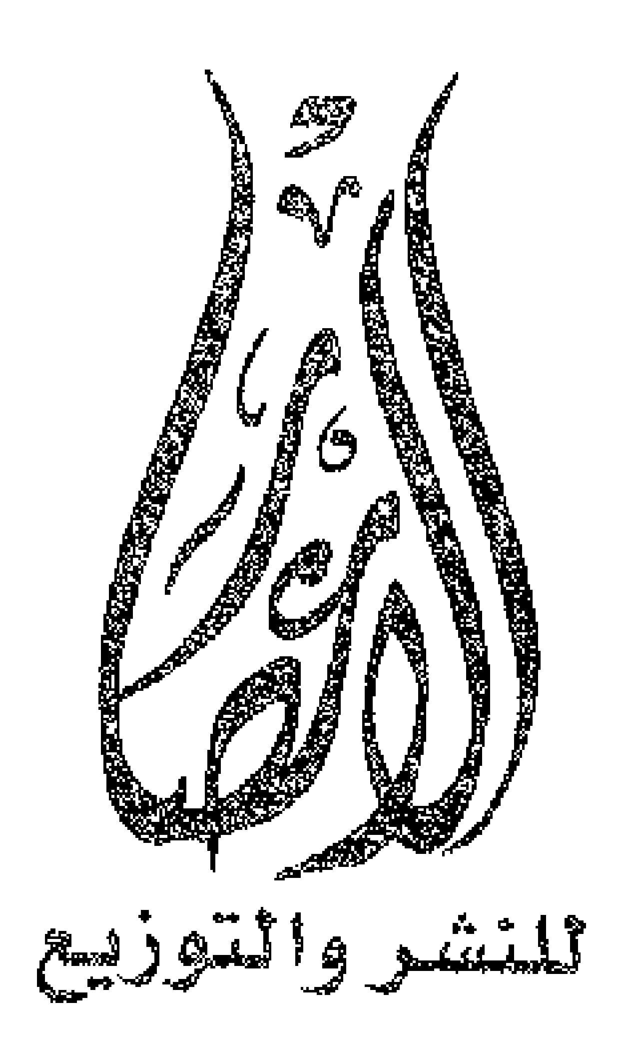
الدكتور
ماهر عودة الشمايلة

الدكتور
محمود عزت اللحام





إهداء ٢٠١٥
دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع
الاردن


للنشر والتوزيع

الإعلام

والإرهاب الإلكتروني

الإعلام والإرهاب الإلكتروني

تأليف

الدكتور
مصطفى يوسف كافي

الدكتور
ماهر عودة الشمايلة

الدكتور
محمود عزت اللحام

الطبعة الأولى

2015م – 1436هـ



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/1/245)

302.2

كايد مصطفى يوسف

الإعلام والإرهاب الإلكتروني/ مصطفى يوسف كايد/ ماهر عودة الشمايلة، محمود اللحام.- عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014

( ) ص

ر.إ.: 2014/1/245

الواصفات: /الإعلام//وسائل الإتصال//الإرهاب/

• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة العربية الأولى

2015م–1436هـ



الأردن – عمان – وسط البلد – شارع الملك حسين

مجمع الفحيص التجاري

هاتف: 96264646208+ فاكس: 96264646470+

الأردن – عمان-مرج الحمام – شارع الكنيسة-مقابل معهد القدس

هاتف: 96265713906+ فاكس: 96265713907+

جوال: 797950880 – 00962

info@al-esar.com – www.al-esar.com

ISBN 978-9957-524-84-5 (ردمك)

المحتويات

الفصل الرابع

عولمة الإعلام

الفصل الخامس

وكالات الأنباء

الفصل السادس

الإعلام الإلكتروني

الفصل السابع

الإعلام البيئي والتوعية البيئية والختم الأخضر

الفصل الثامن

ماهية الإرهاب ..أسبابه..دوافعه

الفصل التاسع

الإرهاب الإلكتروني

الفصل العاشر

دور الإعلام في الإرهاب الدولي

الفصل الحادي عشر

جماعات الضغط الاقتصادي الدولي كأحد أشكال الإرهاب الدولي

الفصل الأول

ماهية وجوهر الإعلام وأدواته الدولية

الفصل الأول
ماهية وجوهر الإعلام وأدواته الدولية

يعتبر الإعلام أحد أدوات ممارسة السياسة، ذلك أن الدفاع إعلامياً عن قضية أو مبدأ أو رأي يعتبر مسؤولية وطنية وربما قومية في المقام الأول.

الإعلام هو رسالة فكرية ذات مضامين متباينة وأهداف متعددة تبعاً لتلك المتضامنين. تتعدد وسائل الإعلام من الصحافة إلى الراديو والسينما والتلفزيون والكتب والإنترنت، وتتباين تأثيرات الإعلام تبعاً للوسيلة المستخدمة في نقل الرسالة الإعلامية ووفقاً لمستويات التعليم والوعي واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وانتشار الديمقراطية، ويعتبر التلفزيون وسيلة التأثير الأقوى على الجماهير وخاصة الفئات ذات المستوى الثقافي المحدد وهذا ما يجعل تأثير هذه الوسيلة في البلدان النامية أو المتخلفة أكثر قوة. بينما تتأثر الفئات المثقفة بصورة أقل بالتلفزيون ويكون للإعلام المقروء (الكتب والصحافة) تأثيراً أقوى على هذه الفئات[1].

"الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم".

معنى ذلك القول أن الغاية الوحيدة من الإعلام هي الإقناع عن طريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات ونحو ذلك.

تعريف اتوجروت للإعلام: " الإعلام هي التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وطموحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت.

(1) تحسين بشير، النشاط الإعلامي العربي في الولايات المتحدة الأمريكية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969، ص31.

أي أن الإعلام تعبير موضوعي وليس ذاتياً من جانب الإعلامي سواء كان صحفياً أو مذيعاً أو مشتغلاً بالسينما أو التلفزيون.

ونرى في لفظ "الإعلام" التعبير الصادق أو النطق الحي، بمعنى أن الدولة التي لا تملك الإعلام كالرجل الأخرس الذي لا يستطيع أن يعبر للغير عن أفكاره واتجاهاته ورغباته بالأسلوب الذي يلائم سامع الآخرين ويصل إلى عقولهم وقلوبهم. أو بطريقة أخرى هي التعبير عن تفكير الدولة وتطلعاتها المستقبلة. وعادة ما يمر هذا التعبير بمراحل عدة تبدأ من تحديد الدولة لأهدافها العليا سواءً كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، ثم يلي ذلك مرحلة تصدير هذه الأهداف عن طريق مختلف فنون ووسائل الاتصال بالجماهير سواءً داخلياً أو خارجياً.

الإعلام بمعنى الدعوة هو اصطلاح قديم عليه في القرون الوسطى لفظ "البروباجندا" أي النشاط الهادف إلى الدعوة والتبشير بها وكسب المؤمنين بها والإعلام بهذا المعنى يقتصر على نشر الدعوة بين جمهور معين يمكن له نظرياً الاستجابة للفكرة، فالصهيونية مثلاً تستخدم الإعلام بمعنى الدعوة لصهينة المجتمعات اليهودية في الخارج لأنهم نظرياً من الممكن تحولهم إلى صهاينة. وأما نشرها للفكرة بين غير اليهود فالهدف منه ليس الدعوة ولكن كسب التأييد والمساندة.

الإعلام بمعنى الدبلوماسية المفتوحة "Open Diplomacy" أو الدبلوماسية الشعبية والعمل السياسي الخارجي وهو تطور حدث بصورة كبيرة في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لعاملين[1]:

1. زيادة اشتراك الشعوب في تقرير السياسة الخارجية عن طريق مجالس النواب والشيوخ ومشاركة الرأي العام المطلع بالصحافة والفكر السياسي في هذه العملية، وذلك عن طريق الجماعات القيادية "Elites" المهتمة بالسياسة

(1) عصام سمير ديوب، الإعلام وتأثيراته، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد بحث في قسم العلاقات الدولية،2006-2007.

الخارجية والمنظمة في صورة تجعل لها وزناً ضاغطاً "Pressure Groups" وقد أدى هذا التطور إلى ضرورة الاتصال بالرأي العام المطلع الذي يساهم في تقرير السياسة الخارجية والتفاهم معه بالحجة والرأي وخلق مجال من المصالح المشتركة والتعاطف الوجداني والنفسي.

ب. كان للثورة التكنولوجية أثرها في وسائل الاتصال العام وخاصة بعد انتشار المحطات التي تبث عبر الأقمار الصناعية ووصول شبكة الإنترنت إلى كل أرجاء العالم. والتي تنقل أحداث العالم إلى داخل كل منزل في ثوان عبر القارات ويراها ويسمعها كل مشاهد.

لذلك يمكن القول أن الطريقة التي تعرض بها الأخبار والتعليقات أصبحت أهم من مضمون هذه الأخبار والتعليقات، ونتيجة لازدياد اهمية اشتراك الشعب في تقرير السياسة الخارجية وخاصة في الأنظمة الديمقراطية أصبح لهذا المدلول الجديد للإعلام أهمية كبرى وتفتحت آفاق جديدة للدبلوماسية الشعبية واستلزم هذا التطور الجديد وسائل جديدة وأسلوباً للعمل السياسي مغايرة للأساليب التقليدية.

ولعل في أحداث حرب /6/ اكتوبر سنة 1973 ما يكشف كفاءة وقدرة اجهزة الإعلام المصرية، التي يمثل فيها جهاز التوزيع الإعلامي الدور الحيوي والحركي الهام، الذي كان له أبلغ الأثر في إظهار مدى ضخامة الحدث ونتائجه المباشر وغير المباشر وإبلاغها إلى كافة سكان الأرض.

والواقع يقال — فبقدر ما كانت حرب أكتوبر انجازاً رائعاً للأمة العربية كلها، فقد كانت حدثاً إعلامياً مدهشاً للإعلام المصري والعربي في مرحلة حاسمة من تاريخ الأمة العربية.

ومهد الإعلام ببراعة لتلك الحرب، وتحرك معها وأثناءها وفيما بعدها، بحنكة وثبات يتفق مع الإستراتيجية التي رسمها الساسة في مصر.

وهـذه الحرب وإن كانت ضرورة مـن ضرورات الموقف السياسي والإعلامي لكسر حالة الجمود، وتحريك الإعلام في مسيرته وإنجاب الأثر لفعله وحركته، فقد استطاعت ان تبعث بالروح والنشاط في هذا الإعلام، وتجعله ينتشر ليغطي المجال الدولي، ويقتحم معامل وقلاع الإعلام وليس أدل على نجاح الإعلام المصري وسرعة انتشاره، من تلك الاستجابات السريعة الصادرة من كثير من دول العالم، تؤيد الموقف المصري والعربي. بل وإعلان البعض منها موقفها المؤيد لهذه الحرب ومما هو جدير بالذكر موقف الدول الإفريقية الحرة التي أسرعت بإعلان قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل.

ولا شك في أن الحصول على هذا الموقف الدولي— من تأييد للقضية العربية، وإيمان الرأي العام العالمي بضرورة هذا الحرب، لكي يذعن العدو الأرعن إلى صوت الحق، ويلين أمام ضربات القوة— كان للإعلام المصري دور ضخم في إنجازه.

السؤال من هو الإعلامي[1]؟

إن رجل الإعلام هو الشخص المسؤول عن عملية أو مسؤولية توصيل الحقائق والأخبار مشروحة مبسطة بطريقة علمية فنية مؤثرة. أن يوصل المعلومات من القيادات العلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى الجماهير، وفي نفس الوقت يجمع وينقل إلى القيادات صوت الجماهير واتجاهات الرأي العام، أن يقوم بدور الوسيط أو الرجل الثالث.

أدوات الإعلام في التأثير في القضايا الدولية:

1. الرأي العام.
2. الدعاية.

(1) د. غريب عبد السميع غريب،" الاتصال والعلاقات العامة في المجتمع المعاصر"، مؤسسة شباب الجامعية،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،1996. ص 80.

أولاً– الرأي العام:

تحظى ظاهرة الرأي العام باهتمام العديد من المفكرين ولذلك ظهر العديد من التفسيرات والتعاريف له، حيث يجد البعض بأن الرأي العام ليس رأي الشعب بأكمله بل يمكن اعتباره رأي فئة متفوقة على سائر فئات الشعب، كما يمكن تعريفه بأنه" وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية معينة وعامة وفي زمن معين، تهم الجماهير وتكون مطروحة للنقاش والجدل بحثاً عن تحقيق الصالح العام"[1].

فمن من غير الممكن تجاهل الرأي العام لكونه تعبيراً عن موقف غالبية الناس إزاء قضية عامة مثارة وتحظى بالاهتمام، وقد بدأ يتأكد دور الرأي العام وتأثيره كقوة تحسب لها الحكومات حساباً، وإن هذا الاهتمام بالرأي العام بدأ منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى فقد اتجهت أغلب الحكومات إلى الاهتمام بالرأي العام الداخلي والخارجي وقد ظهرت أهمية كسبه كأحد العوامل المساعدة في الانتصار على العدو.

في عام 1937 ظهرت أول مجلة فصلية تهتم بقضايا الرأي العام في الولايات المتحدة الأميركية وأنشئت في العام نفسه عدة معاهد لقياس الرأي العام كان أهمها معهد "جالوب" الأميركي. ولقد تزايدت أهمية الرأي العام ودوره في القضايا السياسية منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية ومروراً بالحرب الباردة التي حاولت فيها الدول أن تلعب دوراً مؤثراً على الساحة الدولية.

إن تطور وسائل الإعلام لعبت وتلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً وأساسياً في تكوين الرأي العام فقد تميز انتشار هذه الوسائل وتعددها وتنوعها وشعبيتها بقدرتها على التواجد المباشرة في محيط الأفراد والجماعات وامتلاكها قدرة تأثير متواصلة وفاعلة في شتى المجالات السياسية والثقافية وفي كل ميدان تصل إليه مختلف وسائل الإعلام. وهنا تظهر أهمية الرأي العام الدولي وضرورة الاعتراف بدوره في

(1) د. هاني الرضا– د. رامز عمار، الرأي العام والإعلام والدعاية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص21.

قيادة التوجهات الفكرية العالمية وبالتالي ضرورة تطوير وسائل الإعلام الغربية وقدرتها في إثارة هذا الرأي الدولي على الأقل إن لم يكن التأثير فيه.

الرأي العام الدولي (العالمي):

الرأي العام الدولي لا يخضع لأية اتفاقية تحدد شروعه وتنظم أحواله، فلا عمر له ولا جنس ولا مكان، بل إن تجمع الرأي حول قضية ما، هو الذي يحدد مكان الرأي العام الدولي، فلا سلطة لحكومة عليه، ووسائل الأعراب عنه متعددة وحرة. إلا أن هناك من عارض التعريف السابق بالرأي العام الدولي أو العالمي وقال:

"إن الرأي العام الدولي أو العالمي انه هو رأي الشعوب وليس رأي الحكومات وينشأ هذا الرأي نتيجة ظهور قضايا تهم كافة شعوب العالم كالحروب ومآسيها وما تسببه من كوارث وقضايا حقوق الإنسان والانتهاكات التي يتعرض لها وقضايا البيئة والمخاطر التي تهدد البشرية جمعاء وقضايا التحرر الوطني وقضايا الأسلحة والتجارب النووية"[1].

وعرفه: "بأنه الرأي والاتجاه أو الفكرة السائدة بين أغلب الشعوب. فترة معينة نحو قضية معينة أو قضايا تهم هذه الشعوب كلها أو معظمها، وتشكل بأيها".

لأنه كثيراً ما يكون هناك خلاف في الرأي بين الشعوب وحكوماتها، وإن الرأي العام الدولي أو العالمي هو وثيق الصلة بالتطور العالمي وبالحركات الاستقلالية والتحررية، فكلما زاد عدد الشعوب المتحررة، زادت قوة الرأي العام العالمي وتأثيره.

(1) د. هاني الرضا- د. رامز عمار: الرأي العام والإعلام والدعاية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص32.

ويستند أصحاب هذا الرأي رأيهم بمثلين: الأول، جرى بعد الحرب العالمية الأولى، والثاني جرى بعد الحرب العالمية الثانية. فبعد الحرب العالمية الأولى، قامت عصبة الأمم، بعد أن أعلن الرئيس ولسن مبادئه التي قالت بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وإن إنشاء عصبة الأمم من شأنه تفادي حرب جديدة وصيانة السلام العالمي مستقبلاً. فقيام عصبة الأمم كان انتصاراً للشعوب وللرأي العام العالمي، استطاع الرأي العام العالمي أن يشغل عصبة الأمم عدة سنوات في بحث الموضوعات وإعداد المواثيق التي تدعو إلى نزع السلاح وإبعاد الحروب.

إنه وإن لم يستطع الرأي العام العالمي منع نشوب الحرب العالمية الثانية بسبب مطامع الدول الاستعمارية فإن الرأي العام العالمي لعب دوراً في إنشاء الأمم المتحدة التي تكونت في معظم الدول في العالم رغم اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية.

وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على احترام حقوق الإنسان الأساسية بلا تمييز بين الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة، ولا تفرقة بين الرجال والنساء، كما نص على مبدأ المسؤولية الجماعية نحو انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، وعلى المسؤولية الجماعية نحو توفير الحياة الكريمة لكل فرد من أفراد الجنس البشري، وعلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، كبيرها وصغيرها، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن الواقع الحالي لعالمنا المعاصر يتجه إلى إلغاء الفروقات واختلاف أي عولمة القضايا المطروحة، بحيث تتداخل الاهتمامات وتتنوع وتزداد حركة الرأي العام بتأثير من النمو المتسارع لوسائل الإعلام بحيث أصبح من الصعب عزل قضية وطنية وإقليمية عن دوائر اهتمام الرأي العام العالمي والعكس صحيح.

وهناك أمثلة كثيرة تؤكد على دور الإعلام في تحريك الرأي العام نحو مواقف معينة من القضايا. ومن ذلك خروج الأمريكيين من حرب فيتنام الذي لم يكن فقط بفعل مقاومة الفيتناميين لهم، بل أيضاً بسبب ما قامت به وسائل الإعلام

من فضح لأرقام الجنود الأمريكيين الذين قتلوا في الفيتنام وبسبب الصور المتراكمة التي عرضتها كل وسائل الإعلام للأطفال الفيتناميين العراة الذين كانوا يسعفون بعد إصابتهم بقذائف الأميركيين ما أدى إلى تحريك الرأي العام الأميركي المناوئ لاشتراك الأمريكيين في هذه الحرب.

بالتأكيد يرتبط تأثير الإعلام بالرأي وقدرته على أحداث فرق بمساحة الحرية المتاحة، للرأي العام أو بمعنى آخر الديمقراطية. إن أهمية الرأي العام تزداد في الأنظمة الديمقراطية، ومن هنا تظهر مشكلة الرأي العام العربي وعدم قدرته على التأثير ذلك انه مجرد من كل وسائله وقنواته الفاعلة من جهة كما أنه محاصر بوسائل الإعلام الرسمي التي تعكس وجهة نظر الحكام والتي تسعى إلى تحريك الرأي العام بما يحقق مصالحها والسيطرة عليه وقمع أي محاولة للاختلاف حفاظاً على مقاليد الحكم والسلطة ولذلك "نجد" وكالات الأنباء وكذلك الصحف السياسية الحزبية تعمد إلى تلوين الأخبار لتواكب مبادئها وتوجهاتها السياسية وإتجاهاتها الحزبية وإذا كان الأعلام هو امتداد لوظيفة الدولة وأيديولوجيتها السياسية فإن الإعلام الرسمي يظل لسان حال السلطة في كل زمان ومكان[1].

وإن هذا يلفت الانتباه إلى خطورة قمع الرأي العام وإرهاب القوى السياسية المعارضة وتضييق الحريات وإنكار إرادة الرأي العام، وإن هذه الممارسات لا توجد فقط في العالم العربي أو الدول النامية بل أيضاً في الدول الغربية وإن اختلف اسلوب الممارسة فغالباً تعمل الدول العربية على إسكات الرأي العام وقمعه بينما تقوم الدول الغربية في استغلال الإعلام لإعادة تشكيل الرأي العام وهذا الفرق ناتج عن تطور نظرة الغرب لحرية الفرد ولأهمية الإعلام على حد سواء فهي في حرب تموز عام 2006 التي شنتها اسرائيل على لبنان مثلاً لم تكن تظهر صور الأطفال مقطعي الأوصال في مجزرة قانا بحجة احترام شعور المشاهدين، لكنها في نفس الوقت كانت

---

(1) د. هلال ناتوت، الصحافة المكتوبة الرسمية، دار النهضة العربية، بيروت، 2003، ص9.

تصوير هلع الإسرائيليين في ملاجئهم عند إعلان الغارات في محاولة لإظهار إسرائيل كطرف مدافع وليس مهاجم.

لقد أثبتت التجربة أن وسائل الإعلام تلعب دوراً هاماً في تشكل القضايا الدولية وخاصة عندما تصل إلى شريحة واسعة، فعندئذ تكون قوة استراتيجية مهمة وفاعلة في التأثير على سياسات الدول الكبرى، وفي هذا الصدد قالت وزير الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت تعقيباً على دور الCNN في حرب الخليج" من المؤكد أن المحطة التلفزيونية الأميركية CNN هي الآن العضو السادس الدائم في مجلس الأمن"[1]، ولا شك في ذلك فهذه المحطة كانت مصدر المعلومة الوحيد والمهندس الأساسي لها وكانت تتحكم في سيل المعلومات المتدفقة من أرض المعركة ورسمت بريشتها صورة صدام حسين كمجرم وممتلك لأسلحة الدمار الشامل بعد أن صنعته أميركا بيدها.

إن هذا التضليل والتزييف الإعلامي الذي تعتمده بعض وسائل الإعلام قد تؤدي النتائج وخيمة ومدمرة تؤثر على مسار القضايا الدولية الكبرى، إلا أن هذا النمط من الإعلام سرعان ما تكشفه الوقائع ولو بعد حين وفي هذا يقول الرئيس الأميركي إبراهام لنكولن "تستطيع أن تخدع بعض الناس كل الوقت، وأن تخدع كل الناس بعض الوقت، ولكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت.

(1) د. مي العبد الله، د. محمد الخولي، الإعلام والقضايا العربية، بعد 11 أيلول 2001، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص120.

علاقة الإعلام بالرأي العام[1]:

إن الرأي العام، كأحد أنماط السلوك البشرية، تتحدد تعريفه كما رأينا في بداية هذا الفصل، فهو" الرأي الذي يتبناه مجموع الجمهور الراشد في قطر من الأقطار، أو قطاع كبير منه، وإزاء قضية جدلية معاصرة تمس مصالح ذلك الجمهور مساً مباشراً، فيتصلون بشأنها، ويتداولون الآراء ويناقشونها، عبر قنوات الاتصال المختلفة، ويكون جميعهم واغلبهم رأياً حول تلك القضية، يعبرون عنه بوضوح (سواء بالتأييد أو الرفض الحاد) وذلك بهدف التأثير في السياسة العمة. لكن المشكلة الأساسية التي تشغل الباحثين في ميدان الإعلام والاتصال، هي البحث فيما إذا كانت" وظيفة الإعلام هي التعبير عن الرأي العام أو السيطرة عليه والتحكم فيه وتوجيهه وجهات معينة بالذات ". وتختلف ظاهرة الرأي العام عن ظواهر أخرى تشترك أو تقترب منها مثل: الاتجاه العام، الأفكار العامة، القيم والعادات، ووجهات النظر الفردية التي يطرحها الأفراد والجماعات حتى عند تجانسها، " فالرأي العام ليس بمجموع تراكمي لوجهات النظر المتطابقة، وإنما هو الرأي الذي يعبر عن موقف تتبناه الشخصية المعنوية للحشد أو للجمهور بعد تفاعل ديناميكي بين متغيرات هذه الشخصية والمتمثلة في قيادتها وقواها الضاغطة وظروفها وتصوراتها وسلوكها الجمعي بوجه عام.". إذن، فظروف المجتمع وطبيعة نظامه السياسي ومدى تطور وسائل الاتصال فيه، تلعب دوراً أساسياً في بلورة الرأي العام واستخدام نتائجه للتأثير على سلوك الأفراد والقيادات. ففي الدول الديمقراطية تدلي التنظيمات السياسية وكل الفعاليات برأيها في قضايا المجتمع ويتم الأخذ به لترشيد القرارات السياسية.أما في أغلب دول العالم الثالث ومنها العالم العربي فلا يبدو أي احترام للرأي العام وبالأحرى استثمار نتائجه إذا أتيحت

---

(1) للمزيد انظر إلى المراجع التالية:

- د. عواطف عبد الرحمن،" قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي"، القاهرة، 1997.
- د. تركي صقر،" الإعلام العربي وتحديات العولمة"، وزارة الثقافة، دمشق، 1998.
- د. سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام،ط1(القاهرة، عالم الكتب،1984).
- د. أحمد أبو زيد،" الإعلام والرأي العام"، مجلة عالم الفكر، مقدمة ملف: الإعلام والرأي العام، الكويت، المجلد الرابع عشر، العدد(4) /كانون الثاني وشباط وآذار/1984.

الفرصة لذلك. وعلى الرغم من التطور الهائل في وسائل الاتصال فإن عدة عوائق ما زالت تحول دون وجود رأي عام عالمي فعّال ومتفهم للقضايا الدولية، كقضايا التحرر والسلم والعنصرية. ومن هذه العوائق:

أ. عدم وجود ثقافة عالمية، بمعنى عدم قابلية الناس في عصرنا إلى التعرف على المشاكل العالمية نظراً لتعقيدها. إننا نجد في أكثر الاستفتاءات أن هناك أغلبية تجيب بـ "لا" أو تقف موقفاً محايداً أو تجيب "لا أعرف". وهذا الجهل بالشؤون الدولية ليس قاصراً على الدول النامية فقط بل إنه يشمل أيضاً أكثر الدول تقدماً.

ب. وجود رقابة قوية من قبل أغلب الحكومات على الإعلام الخارجي.

ج. عدم قابلية المنظمات الدولية.

د. التحسب من الوجود السابق للمعسكر الشيوعي، والرأسمالي.

هـ. اللغة والقيم الخاصة لكل مجموعة بشرية.

هل يحق لنا أن نتساءل عن الرأي العام العربي؟.

لقد أسهمت العوامل المشتركة العديدة بين الشعوب المنطقة العربي في تكوين أسس صلبة للرأي العام على نطاق العالم العربي كله. إذ بالإضافة إلى وحدة الظروف التاريخية هناك وحدة اللغة والثقافة المشتركة والتكوين النفسي المشترك الذي يتمثل في التراث والعادات والدين. فإذا كانت المطالب السياسية المتمثلة بالتحرر من الاستعمار وتصفية الأحلاف والمعاهدات التي كانت تخضع الأقطار العربية للدول الكبرى تحت شعار الانتداب والحماية والوصاية، هي القضية الأساسية التي شغلت الرأي العام العربي خلال النصف الأول من هذا القرن، فإن تصاعد الوعي القومي مع ثورة تموز في مصر، وضع قضية الوحدة العربية وتحرير فلسطين في مقدمة المطالب السياسية الملحّة التي طرحتها الجماهير العربية.

السؤال الذي يطرح الآ وهو: لماذا لم يتبلور هذا الرأي العام العربي إلى واقع فعلي، رغم كل مقومات التوحيد التي يملكها؟.لعل العديد من العوائق وقفت أمام ذلك وما زالت بنسبة تزيد أو تقل ومنها:

أ. الفوارق الاجتماعية الهائلة بين تملك أو تتحكم في موارد الثروة والإنتاج ووسائل التعبير السياسي والإعلامي، وبين الكثرة من الجماهير العربي المحرومة كلياً أو جزئياً من المشاركة في الاستفادة بعوائد الثروات الطائلة، وبالتالي المشاركة في صنع القرارات السياسية أو القومية أو تشكيل صورتها الإعلامية في الداخل والخارج.

ب. انتشار الأمية في الوطن العربي انتشاراً خطيراً – حتى وصلت عام 2004إلى 63,8 في المائة.

ج. أزمة النخبة المثقفة في العالم العربي، فهي تتأرجح بين خطرين أولهما القهر السياسي والاجتماعي وثانيهما محاولات الاستيعاب والاحتواء من جانب الأنظمة العربية.

د. احتكار الحكومات العربية لوسائل الإعلام.

ه. طبيعة المضامين الإعلامية التي تروجها أجهزة الإعلام العربية والتي يغلب عليها طابع التخلف والنظرة القطرية المحدودة ومصادرة الرأي الأخر وعدم الاعتراف بوجوده، فضلاً عن غلبة النخبة الدعائية العاطفية والابتعاد عن الأساليب العقلانية والواقعية.

ويقول الدكتور "تركي صقر" في كتابه: الإعلام العربي" أن هناك ارتباط بين الظاهرة الإعلامية والرأي العام، فوسائل الإعلام من إذاعة وتلفزة وصحف ومجلات لها تأثير كبير على جمهور المواطنين وتوجههم الوجهة التي تريدها .أكثر من ذلك يبدو أن الإعلام له ارتباط وثيق ببناء المجتمع ككل، ويتأثر تأثراً مباشراً بالأوضاع الثقافية والاجتماعية والتنظيمات السياسية والبنى الإيديولوجية السائدة في المجتمع...

وهـذه كلـها عوامـل تتـدخل لـيس فقـط في رسـم السياسـة الإعلاميـة وفي تحديد أهداف العملية الإعلاميـة، بل في اختيار المادة الإعلاميـة نفسها..وإذا كانت جل الكتابات تحاول التمييز بين ثلاثة أهداف رئيسية للإعلام هي نقل وتوصيل المعلومـات للآخـرين ومحاولـة التـأثير في أفكـارهم وآرائهـم وتشـكيلها ثـم الترفيـة والتسلية وتمضية أوقات الفـراغ، فإنـه يجب التأكيـد على تـداخل هـذه الهـداف وتفاعلها.

فإن جوهر العملية الإعلامية يقوم دائماً على الاتصال أو التواصل وعلى توصيل المعلومات ونقلها ونشرها على أوسع نطاق ممكن. فكما يقول "رايت ميلز" في تحليلاته الخاصة والجادة حول الرأي العام والجمهور: "إن جانباً يسيراً فقط مما نعرفه عن الحقائق الاجتماعية عن العالم توصلنا إليه بأنفسنا وبطريق مباشر، بينما معظم التصورات والأخيلة التي في أدمغتنا عن العالم وصلت إلينا عن طريق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري".

ثانياً– الدعاية:

بشكل عام نستطيع القول بأن الدعاية أخذت أهميتها منذ الحرب العالمية الأولى متضحاً ذلك من قول أحد القادة الألمان: "أليس من الأفضل أن نوجد وسيلة تسبب الاضطرابات للأصابع التي تحمل المدفع وتضغط على الزناد، من أن نستهلك الكثير من القنابل لندمر بها مدفعاً واحداً في يدي جندي معاد"[1].

تعتبر الدعاية بكافة أشكالها ومضامينها وخاصة الدعاية السياسية من أهم النشاطات الإعلامية التي ميزت الدولة الحديثة، وخاصة مع انتشار وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، فضلاً عن التقدم ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية.

(1) د. محمد جودت ناصر، الدعاية والإعلان والعلاقات العامة، دار مجدلاوي، الطبعة "1"، عمان ت الأردن، 1997–1998، 45.

يمكن تعريف الدعاية بأنها فن إقناع الآخرين بأن يسلكوا في حياتهم سلوكاً معيناً ما كانوا ليسلكوه بدون تلك الدعاية.

يرى العالم الفرنسي الكبير "جاك أيلول": أن الدعاية هي "مجموعة الطرق يتم استخدامها بواسطة مجموعة تبغي أن تحقق مشاركة إيجابية نشطة أو سلبية في أعمالها، على مجموعة كبيرة من الأفراد المتشابهين من الناحية النفسية وذلك عن طريق مراوغات نفسية تتم في نطاق تنظيمي".

- يعرف العالم الأمريكي السياسي " هارولد لاسويل" الدعاية بأنها:" التعبير عن الآراء أو الأفعال التي يقوم بها الأفراد، أو الجماعات، عمداً على أساس أنها ستؤثر في آراء أو في افعال أفراد آخرين أو جماعات أخرى لتحقيق أهدافاً محددة مسبقاً وذلك من خلال مراوغات نفسية".
- يعرف العالم الأمريكي الشهير "ليوناردوب "أن الدعاية هي" محاولة للتأثير على شخصية والتحكم في سلوك الأفراد، بالإشارة إلى الأهداف التي تعتبر غير علمية أو أن قيمتها في المجتمع العلمي مشكوك فيها، في فترة محددة".
- بينما يعرف الكاتب الإيطالي "انطونيو ميوتتو" أن الدعاية هي:" وسيلة فنية للضغط الاجتماعي، تميل إلى تكوين مجموعات نفسية أو اجتماعية، لها بناء موحد أو متشابه، قائم في الحالات المؤثرة والذهنية للأفراد محل الاعتبار".
- وأيضاً يعرف الكاتب الإيطالي "ج.س براون" بأن جوهر الدعاية هو:" محاولة، التحكم في اتجاهات الناس، وغالباً في اتجاهات غير منطقية ودائماً بوسائل غير منطقية".
- بينما يعرف وزير الدعاية الألماني "جوزيف جوبلز" في عهد القائد الألماني هتلر، فيقول:" أنه ليس للدعاية في حد ذاتها طريقة أساسية، بلأن لها فقط هدف وهو إخضاع الجمهور، وتعتبر كل الوسائل التي تخدم هذا الهدف وسائل جيدة واعتماداً على ذلك أنه يرى أن الغاية تبرّر الوسيلة".

- يعرّف القاموس السياسي السوفيتي:أن الدعاية بأنها:" شرح مركز لكتابات ماركس وانجلز ولينين وستالين وهي شرح أيضاً لتاريخ الحزب البلشفي ولأعماله".
- ويعرّف "سورمان جون باول": إن الدعاية هي نشر الآراء ووجهات النظر التي تؤثر على الأفكار والسلوك أو كلاهما معاً.
- تعريف لاسويل:"إن الدعاية تتخذ شكل وسائل معينة قد تكون صوراً كلامية أو خطية أو تصويرية أو موسيقية" أي أنه رأى أن الدعاية يجب أن تكون منسقة ومنظمة ومتعمدة أو مقصودة، ويُفسّر ذلك في كتابه الدعاية والنشاط الدعائي قائلاً: "ليست القنابل ولا الخبر بل الكلمات والصور والأغاني والاستعراضات والحيّل الأخرى المتعددة هي الوسائل النموذجية للدعاية، وبذلك أعطى تعريفاً موجزاً للدعاية قال فيه: "إن الدعاية هي الاحتيال عن طريق الرموز".
- تعريف "بول كانتان" يقول في كتابه الدعاية السياسية " أن الدعاية هي الجهد المبذول لنشر فكرة ما، وبصورة أعم هي الجهود المصروفة لتركيز عدد من الجهود المتوفرة لكسب الرأي العام للفكرة".
- تعريف أولترليمان:" إن الدعاية هي محاولة التأثير في عقول الجماهير ونفوسهم والسيطرة على سلوكهم لأغراض مشكوك فيها وذلك في مجتمع معين".
- تعريف قاموس اكسفورد": هي جماعة منظمة أو خطة منظمة لنشر معتقد ما او ممارسة معينة، أو أنها جهود وخطط ومبادئ هذا النشر".
- تعريف في الموسوعة السياسية أن الدعاية:" هي نشر الأفكار ووجهات النظر والمواقف المرغوب في تبنّيها من قبل الآخرين، والدعاية كالإعلان تستخدم أحدث وسائل الإعلام والاتصال بالناس من صحافة وإذاعة وتلفزيون وسينما ومنشوراته كما تعتمد أحدث فنون الإيحاء الذاتي المبنيّة على اكتشاف علم النفس".

ويظهر التأثير العميق للدعاية في العلاقات الدولية وخاصة إبان الأزمات والحروب وقد كان وينستون تشرشل يقول " إن الحقيقة ثمينة للغاية إلى حد أنه يجب حمايتها بموكب من الأكاذيب".

يعزى الفضل في نمو الدعاية الدولية كأداة من أدوات السياسة الخارجية في زمن السلم إلى قيام الاتحاد السوفيتي فقد كان لينين يوجه خطاباته إلى مستمعين بلغات مختلفة، وعند نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939م كان للإذاعة البريطانية برامج ب 16 لغة موجهة إلى إمبراطورياتها وإلى العرب وإلى أميركا.

يوجد العديد من الأمثلة في تاريخ السياسة عن ما يمكن للإعلام أن يقدمه عبر الدعاية لخدمة أي فكرة سياسية مثل الدعاية النازية التي مارسها هتلر من خلال تأسيس "مكتب التأثير الشعبي" الذي كان يديره جوبلز وزير الإعلام هتلر والذي كان شعاره اكذبوا ثم اكذبوا فلا بد أن يصدق الناس كذبة واحدة فكانت هذه الدعاية معتمدة على أثارة عواطف الجماهير على عكس الدعاية الشيوعية التي كانت عقلانية وتوجهت إلى عقول ووعي الجماهير، إلا أنه لا تزال الدعاية الصهيونية هي المثال الأول لما يمكن أن يقدمه التخطيط الدعائي المنظم خاصة إذا تمت ممارسته في بيئة ملائمة وبأدوات ميسرة ومدعومة مادياً وتقنياً.

الدعاية الصهيونية:

إن الإعلام الصهيوني هو في حقيقته دعاية، والدعاية الصهيونية هي جزء لا يتجزأ من السياسة المؤسسة للكيان الصهيوني وهي تتكامل بذلك مع المشروع الصهيوني سواء إزاء العالم العربي أو إزاء العالم كله.

وتتنوع أساليب الدعاية الصهيونية ولكنها تتركز على هدف استراتيجي يتكامل مع استراتيجيتها السياسية التي يمكن قراءتها في الموقف الإعلامية الإسرائيلية[1].

1. إظهار صورة اسرائيل كحقيقة تاريخية.
2. إظهار اسرائيل أنها واحة للديمقراطية.
3. إن اسرائيل منفتحة على الحضارات وتساهم في الحضارات الإنسانية.
4. إن اسرائيل هي جزء من منطقة الشرق الأوسط الذي يضم قوميات متعددة (تركية وفارسية ويهودية وعربية) بينما العرب متخلفون وجاهلون والمجتمع العربي متبلد. الذهن والحضارة الإسلامية لم تساهم في شيء هام للإنسانية فضلاً عن تعصب الإسلام وتخلفه وكراهيته للشعوب التي تخالفه العقيدة.

لقد ساعد في إنجاح هذه الدعاية التي تمارسها كل المؤسسات الإسرائيلية وعلى رأسها المنظمة الصهيونية العالمية والهستدروت "اتحاد عمال اسرائيل" ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة هو قدرتها على الوصول إلى الجمهور وتشكيل قاعدة متعاطفة معها سواء من يهود الشتات في كل أنحاء العالم الذين توجه إليهم هذه الدعاية بهدف تجنيدهم تحت ضغط الشعور بالاضطهاد أو من خلال استغلال عقدة الذنب لدى الأوروبيين. وابتكار أسطورة الهولوكست ومزاعمها الكاذبة والتي أصبحت إدعاءاتها الكاذبة تهدد حقيقة التاريخ الإنساني، وكما لا يمكن إغفال الجمهور الإسرائيلي في الدخل وهو جمهور قارئ ومستهلك للإعلام المكتوب وإن نسبة توزيع الصحف على عدد سكان الكيان الإسرائيلي هي نسبة عالية جداً وتفيد الإحصاءات أن كل بيت تقريباً في الكيان الصهيوني يتم مخاطبته والتأثير فيه من قبل الصحافة المكتوبة[2].

(1) د. هاني الرضا، د. رامز عمار، الرأي العام والإعلام والدعاية، مرجع سبق ذكره، ص 235.

(2) يحيى دبوق، الرقابة على الإعلام في إسرائيل ـ مجلة شؤون الأوسط – العدد رقم 119، ربيع 2006ص 135.

وهنا تظهر أهمية الإعلام في التأثير وتوجيه الرأي العام وتشكيله وخاصة عند ممارسة منهجية دعائية مدروسة.

وبالنتيجة يمكن القول أن الدعاية الصهيونية هي نشاط متكامل ومنظم تنظيماً دقيقاً، وقد أصبحت الدعاية الإسرائيلية جزءاً متكاملاً مع النشاطات العسكرية والسياسية في خدمة المشروع الصهيوني القائم على العدوان والتوسع والهيمنة على مقدرات المنطقة العربية وربما العالم بأكمله. وهنا يقول مناحيم بيغن في إحدى مؤلفاته "يجب أن نعمل بسرعة فائقة قبل أن يستفيق العرب من سباتهم فيطلعوا على وسائلنا الدعائية، فإذا استفاقوا ووقعت بأيديهم تلك الوسائل وعرفوا دعاماتها وأسسها فعندئذ لن تفيد مساعدات أميركا"[1].

(1) د. رافق سكري، مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية، جروس برس، بيروت، 1984، ص51.

الفصل الثاني

الدور العالمي للإعلام الغربي

الفصل الثاني
الدور العالمي للإعلام الغربي

إن أهمية الإعلام الغربي ليست في مدى تأثيره على الرأي العام الغربي فقط بل على الرأي العام العالمي ومن ضمنه دول العالم الثالث والعالم العربي نفسه.

وهذا الدور العالمي للإعلام الغربي تعود أسبابه إلى كونه المهيمن على مصادر المعلومات وصناعتها وتوزيعها من خلال وكالات الأنباء العالمية، ومن خلال الطبعات الإقليمية والدولية للصحف والمجلات الغربية من مختلف أقطار العالم، إضافة إلى نسبة الإنتاج العالية للكتب والبرامج التلفزيونية وأفلام السينما وبرامج الكمبيوتر وشبكة الإنترنت.

"إن السمة الأبرز للإعلام الغربي وهي ما يفاخر به الغربيون أنه إعلام حر وديمقراطي يمارس دوراً مستقلاً عن السلطات الحاكمة بل رقيباً عليها، وأن الخبر مقدس والرأي حر. إن هذه الهالة التي يمنحها الإعلام لنفسه تزيد من صدقيته وبالتالي من فعاليته في الرأي العام وخصوصاً في دول العالم الثالث التي تفتقر إلى وسائل إعلام مستقلة عن السلطة الحاكمة ومنها العالم العربي" [1].

قضايا العرب في الإعلام الغربي:

قضايا العرب منذ القرن الماضي تركزت في فلسطين، سيكس بيكو، مشكلات الحدود والقطرية والتحرر، الوحدة القومية، القيم والثقافة الإنسانية.

الإشكالية التاريخية إن القضايا العربية هي قضايا صراع مع الغرب إجمالاً وأميركا تحديداً الأمر الذي يفسر كيف أن الإعلام الغربي والأميركي كان

(1) مي العبد الله، محمد الخولي، الإعلام والقضايا العربية بعد 11 أيلول 2001، دار النهضة العربية – بيروت، 2002، ص34.

معادياً للعرب وقضاياهم فهي في الإعلام الغربي إما مهمشة أو محرفة أو مرفوضة أو متخلفة، مهتمة تبسيطها وتسطحيها ومحاربتها وأصبحت كلمة العرب والمسلمين مرادفة للإرهاب. وأخذت وسائل الإعلام بتنوعها تنسج وتخبط صوراً نمطية وأنظمة فكرية ومعتقدات تجعل من العربي معادياً للإنسانية والبشرية والأخلاق السامية،" ويعرف الجميع في الوقت الحاضر أن محاولة قول شيء ما نقدي في التيار الرئيسي لوسائل الإعلام الغربية لسياسة الولايات المتحدة أو اسرائيل صعب للغاية. بالعكس أن تقول أشياء معادية للعرب كشعب وثقافة أو الإسلام كدين فذلك سهل إلى درجة تثير الضحك لأنه في الحقيقة ثمة حرب ثقافية بين الناطقين بلسان العرب وهؤلاء الناطقين بلسان العالم العربي والإسلامي" [1].

إن أكثر ما يؤخذ على الإعلام الغربي هو تعامله مع القضايا العربية بمنظار موحد يقوم بتقديم الحدث العسكري على الحدث السياسي، وتقديم الحدث السياسي على الأمور الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية بحيث بدأ العالم العربي وطول نصف قرن على الأقل وكأنه بؤرة للعنف والتخلف والحروب والأزمات.

العوامل التي تحد من موضوعية الإعلام الغربي تجاه العالم العربي[2]:

1. **عامل إعلامي وهو التكتلات الإعلامية العملاقة:**

إن أهمية هذه التكتلات العملاقة تكمن في سيطرتها على كبريات وسائل الإعلام في العالم الغربي وبالتالي هيمنتها على جزء كبير من الرأي العام مما يحد من تنوع هذا الإعلام وديمقراطية وأبرز هذه التكتلات:

Disney, Time Warner, Bertelsmann, Segram, Walt AOL.

(1) إدوارد سعيد، الآلهة التي تفشل دائماً، ترجمة حسام الدين خضور، التكوين للطباعة والنشر، بيروت- 2003، 135.
(2) مي العبد الله. محمد القولي، الإعلام والقضايا العربية بعد 11 أيلول 2001 مرجع سبق ذكره، ص 33.

ويبلغ رقم الأعمال السنوي لهذه التكتلات التي يسيطر الرأسمال الأميركي على حوالي 70٪ منها أكثر من مئة مليار دولار.

إن أهمية هذه التكتلات العملاقة ليس فقط في دورها المهيمن على الأسواق وبما تشكله من خطر على حرية الإعلام بل تحديداً في هويتها وهوية مالكيها حيث يختلط كبار الرأسماليين بممثلي شركات السلاح والنفط وباقي القطاعات المالية والصناعية. وهؤلاء يبتغون من هذه التكتلات العملاقة الربح أولاً وخدمة مصالحهم ومصالح شركاتهم وأهدافهم السياسية.

إن هذا واقع شكا منه مالك شبكة CNN إذ اعتبر هذه التكتلات أمراً مخيفاً فهناك شبكتان من الشبكات التلفزيونية الأربع الرئيسية في أميركا باتت مملوكة من أشخاص لهم استثمارات ضخمة في مجال الطاقة والأسلحة النووية.

2. عامل سياسي ويتمثل في العلاقة ما بين صانعي السياسة الأجنبية في واشنطن والصحافة:

إذ لابدّ من التمييز ما بين الأخبار والقضايا المحلية في هذا الإعلام وما بين الأخبار والقضايا الدولية ومن ضمنها أخبار وقضايا العالم العربي.

إن مسألة الأخبار المتعلقة بالسياسات الخارجية للدول الغربية والتي لطالما كانت موضوع عناية خاصة من قبل وزارات الخارجية وأجهزة المخابرات. فالعلاقة ما بين صانعي السياسة الخارجية في واشنطن (وحتى باقي العواصم الغربية)، وبين الصحافة علاقة قوية جداً بحيث يؤثر السياسيون في تدفق الأخبار والمعلومات، وبالتالي في تركيز الانتباه في الإعلام على الأهداف والمشاريع التي تخدم سياساتهم.

إن هذين العاملين السياسي والإعلامي متصلان، فمصالح هذه التكتلات الإعلامية الكبرى الممثلة في غالبيتها لمصالح شركات إنتاج الأسلحة والشركات النفطية لطالما التقت مع سياسات حكوماتها الخارجية الهادفة إلى فتح الأسواق

أمام المنتجات الغربية في دول العالم الثالث والهيمنة على المواد الأولية وأبرزها النفط Oil

3. اللوبي الصهيوني الناشط في الغرب:

وذلك منذ تبلور مشروع الاستيطان اليهودي في فلسطين في بدايات القرن الفائت وهذا اللوبي معاد للعرب وقضاياهم خصوصاً ما يتصل منها بالقضية الفلسطينية وقد تمكن هذا اللوبي من اختراق دوائر القرار السياسي في هذه الدول كما في التغلغل في وسائله الإعلامية، مما ضاعف من انحياز هذا الإعلام إلى وجهة النظر الإسرائيلية مدعوماً بحذر أوروبي وغربي من تهمة معاداة السامية التي تعاقب عليها القوانين الغربية.

القضية الفلسطينية:

"اعتادت الصحف الغربية مثل فاينانشال تايمز ونيويورك تايمز ولندن تايمز وواشنطن بوست أن تشير خلال تغطيتها اليومية لأحداث الصراع الفلسطيني الاسرائيلي إلى الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي بكلمة انتقام"[1].
حيث تظهر هذه الصحف وغيرها من وسائل الإعلام الغربية عمليات قوات الاحتلال الاسرائيلية على أنها ردة فعل على العمليات الاستشهادية الفلسطينية ويتم دائماً وضع المجازر الاسرائيلية في إطار رد فعل يأتي لاحقاً للفعل الفلسطيني بذلك يصبح العمل الاسرائيلي العسكري عملاً دفاعياً مبرراً.

ولذلك تساهم هذه التغطية الإعلامية في تصوير اسرائيل على أنها دولة ديمقراطية تحمي نفسها من الإرهابيين المسلمين وتتجاهل حقيقتها كقوة استعمارية توسعية تنخرط في تطهير عرقي عن طريق العنف وعمليات إبعاد قسري واسعة النطاق.

(1) جيمس بترلس، التضليل الإعلامي يجمل همجية الاحتلال، Safahat. blogspot com

إن العنصر الذي يغيب عن التغطية في تلك التقارير الإخبارية هو تسلسل الأحداث التي تسبق الهجمات الفدائية الفلسطينية وتجدها دائماً سلسلة اجتياحات عسكرية إسرائيلية وتفجيرات وقتل مدنيين وإعدامات فورية للسجناء السياسيين علاوة على الاعتقالات العشوائية وهدم المنازل ومصادرة الأراضي على نحو غير مشروع حتى بالمعايير الاستعمارية[1].

ولذلك نجد أن الإعلام الغربي في انحياز وتبني للمشروع الصهيوني والترويج لمقولة الكيان الحضاري الديمقراطي وتجهيل الفاعل عندما تكون اسرائيل، كما أنه يحاول إظهار الصراع العربي الإسرائيلي بأنه نزاع بين الفلسطينيين واليهود، حيث يعتدي رماة الحجارة على مواطنين اسرائيليين أبرياء يقيمون في بلدات آمنة، والأمهات الفلسطينيات يرتكبن الجرم في حق اسرائيل المسالمة عندما يرسلون أولادهم في التظاهرات فتضطر القوات الاسرائيلية لقتلهم.

كما أن الخطاب الإعلامي يظهر عبر شبكة المراسلين الأجانب المعتمدين في البلاد العربية أو الموفدين الخاصين الذين يرسلونه لتغطية الأحداث التي تجري في العالم العربي، إذ أنه من الطبيعي أن تنقصه الموضوعية لأن كاتب الخطاب الإعلامي الغربي هو بالأصل مواطن غربي ومن الطبيعي أن تنقصه الموضوعية لأن كاتب الخطاب الإعلامي الغربي المنقول عبر المراسلين الأجانب والموجه للجمهور المتلقي الغربي هو بالأصل مواطن غربي ومن الطبيعي ألا يعبر عن الوقائع التي يراها وينقلها إلا بمنظاره الخاص.

على الرغم من الانحياز الإعلامي في معالجة القضية الفلسطينية، فلا يمكن انكار بعض الأصوات التي حاولت إيصال الجزء الآخر من الصورة ولكنها اسكتت وأوقف الكثير من الصحفيين ومن مديري الأخبار والمذيعين لأنهم استخدموا تعابير أو غطوا احداثاً ليست في صالح اسرائيل، وعلى سبيل المثال فإن كلا من فأولبرايت الذي كان رئيساً للجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس، وبول فندلي

(1) جيمس بتراس، التضليل الإعلامي يجمل همجية الاحتلال، Safahat. blogspot com.

أحد أعضاء الكونجرس أيضاً فقدا مقعداهما لأنهما قالا أن اليهود يسيطرون على الكونجرس ومجلس الشيوخ.

الحرب الأمريكية على العراق:

إن الحرب الأميركية على العراق كانت حرباً إعلامية بامتياز وتدخل ضمن نطاق الدعاية، حيث وظفت الحرب الإعلامية على العراق تقنيات حديثة وقديمة لغسل الأدمغة وإحداث الوقع على العقول والقلوب وذلك لكسب دعم الجماهير حتى لا تظهر سياستها المزدوجة المعايير على حقيقتها والتي كانت تهدف إلى السيطرة على نفط العراق واتخاذ العراق جسراً للوصول إلى الأجزاء الأخرى من منطقة الشرق الأوسط، ويدخل ضمن التقنيات التي تم استخدامها في هذه الحرب[1].

1. التضخيم والتقزيم: فقد عملت الأجهزة الإعلامية الأميركية على تضخيم العراق النووية والبيولوجية من جهة، ومن جهة أخرى تقزيم دوره السياسي واندحار شعبيته وانقطاع مساندة العالم له.
2. الإثارة والتشويق: حشد العديد من الصحفيين الموالين للإدارة الأميركية في صالات الندوات الصحفية ليتم تزويدهم على مدار اليوم بمعلومات عامة وأحياناً ملفقة وغير واقعية مع التستر على بعض المعطيات للإبقاء على الفضول وحب الاستطلاع.
3. التهويل والصدمة: أي التذكير المستمر بالأعداد الهائلة من الجنود العراقيين الذين استسلموا أو فروا من الجبهة، والحديث وإعادة الحديث عن الجرائم التي اقترفها النظام البعثي في حق أكراد الشمال وشيعة الجنوب.
4. الغموض والتردد: لقد عمدت الماكينة الإعلامية الأميركية على نشر حالة من عدم اليقين والتأكد لدى الصحفيين وذلك بالعمل على إخفاء الحقائق والتلاعب بها والقيام بتأكيد أو نفي ما تم تأكيده سابقاً.

(1) عز الدين الوافي، للتضليل الإعلامي من خلال الحرب على العراق– www.alarabnews.com

لقد أولت الإدارة الأميركية الأداة الإعلامية وزناً كبيراً في حربها على العراق، ولعلنا لم ننس الطائرة الاستطلاعية والمزودة بإذاعة جوية التي تم إرسالها إلى العراق والتي سبقت الأسطول الجوي الحربي نفسه من أجل استخدامها في بث الخطابات وإلقاء المنشورات التي تحقق التأثير النفسي.

وتتضح هذه النقطة من خلال مطالعتنا لأرقام الصحافيين الذين قتلوا في العراق سواء على أيدي قوات الاحتلال الأميركية مباشرة أو من خلال المجموعات المسلحة التي تقوم بخطفهم والتي تهيئ لها القوات الأميركية الفراغ الأمني والسياسي لممارسة هذا النوع من الأعمال من أجل إرهاب الصحافة والإعلام ومنعهم من إيصال الأخبار والأحداث الحقيقية إلا تلك التي يرسلها الصحفيون المرافقون للوحدات العسكرية الأميركية.

إن الولايات المتحدة قد احتلت المرتبة 53 متراجعة 9 مراقب عن العام السابق[1].

كما أشارت إحصاءات منظمة مراسلون بلا حدود أن عدد الصحفيون الذي اغتيلوا في العراق منذ بداية الحرب وحتى الآن 101 صحفياً وتعتبر منظمة مراسلون بلا حدود أن هذه الحرب تشكل النزاع الأكثر دموية والأكثر خطورة على حياة الصحفيين منذ الحرب العالمية الثانية..

ويبين الجدول التالي عدد الصحافيين الذين قتلوا في العراق مقارنة بعدد الصحفيين المقتولين في العالم.

(1) الترتيب العالمي لحرية الصحافة، منظمة مراسلون بلا حدود،2006 www.rsf.org

جدول يبين عدد الصحفيين المقتولين في العراق والعالم[1]:

		2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الصحافيين المقتولين في	العالم	25	40	53	63	82	7
	العراق	0	12	19	24	40	6

إن هذا الاستهداف للصحفيين والإعلام يعكس الاحتكار الإعلامي الذي تحاول أميركا فرضه على الصورة المنقولة من موقع الحدث وذلك للتحكم في الحقائق والأرقام وحتى تستطيع السيطرة على الراي العام الأميركي، والذي لا يعرف حتى الآن الأعداد الحقيقية لقتلاه في العراق أو حتى الدور الحقيقي الذي يقوم به الجيش الأميركي في العراق، وهنا ينسب إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني خلال الحرب العالمي قوله " لو تم كشف ما يجري في ساحة الحرب بالأرقام لكانت ردود الفعل الشعبية قادرة على وقفها"[2].

(1) إحصائيات منظمة مراسلون بلا حدود- منظمة مراسلون بلا حدود،www.rsf.org

(2) د. سعيد الشهابي، الحرب الإعلامية: الكلمة والصورة في مقابل الصواريخ الأمريكية،www.alarabnews.com

الفصل الثالث

فعالية جهاز الإعلام في الجامعة العربية

الفصل الثالث

فعالية جهاز الإعلام في الجامعة العربية

1) تعريف الإعلام العربي وجهازه[1]:

يمكن تعريف الإعلام العربي بأنه: "الوظيفة الإعلامية التي تمارسها جامعة الدول العربية باسم، ونيابة عن، وبالاشتراك مع، الأقطار العربية، وتحت اشرافها لصالح الوطن العربي في مجموعة.

أنشئ جهاز الإعلام العربي في جامعة الدول العربية في نيسان 1946 ومرّ جهاز الإعلام العربي بالجامعة بعدة تطورات تناولت دمج بعض الوحدات الإدارية حتى استقر شكل التنظيم عام 1981.

وتتكون الإدارة العامة للإعلام العربي في الجامعة من ثلاث إدارات فرعية:

1. إدارة التخطيط الإعلامي والتنسيق.
2. إدارة الإنتاج الإعلامي.
3. إدارة شؤون المكاتب.
4. بالإضافة إلى مكتب الإدارة العامة للإعلام.

2) وظائف الإدارة العامة للإعلام:

تعتبر الوظيفة الإعلامية للجامعة إحدى الوظائف الأساسية للإدارة العليا بحكم المادة الخامسة من النظام الداخلي للأمانة العامة... وتتبع الإدارة العامة أسلوباً تنظيمياً للاتصال المزدوج حيث تضم وحدات تنظيمية تخدم وسائل الاتصال ووحدات تنظيمية تخدم الجماهير المستهدفة. إلى جانب الوحدات الميدانية المتمثلة

---

(1) للمزيد انظر إلى المراجع التالية:

- سمير عبد الرحمن، الإعلام السوري بعد سنوات الإغلاق والإلغاء، سلسلة دار الرضا، دمشق.
- د. راسم محمد الجمال، الإعلام العربي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان-1985.

في مكاتب الإعلام العربي في الخارج، والتي تتولى مسؤولية تنفيذ الوظيفة الإعلامية مباشرة.

وحددت وظائف الإدارة العامة للإعلام ب:

1. تنسيق العمل الإعلامي في الجامعة وتوجيهه.
2. إعداد البحوث عن القضايا العربية، واتجاهات الرأي العام " العالمي" مي مناطق مختلفة، ومعالجة تقارير البحوث والمعلومات.
3. "إعداد المواد الإعلامية المختلفة وضمان وصولها إلى غايتها" وذلك من خلال:

أ. "تفهم التيارات الفكرية والحضارية والسياسية التي تسيطر على الرأي العام الخارجي، واستنبط خير الطرق للتأثير فيه، وبالتالي التعرف على أساليب الدعاية المعادية من استعمارية وصهيونية وما تضمه من برامج، والتخطيط لمواجهتها.

ب. "تجميع المواد الإخبارية والإعلامية عن الدول الأعضاء والقضايا العربية وإبلاغها للمكاتب وأجهزة الدعوة العربية في الخارج التي تقوم بدورها بصياغتها وإبلاغها للرأي العام "العالمي" بوسائل الاتصال العامة المختلفة، وبواسطة ما تعقده من صلات بقيادات الرأي" العالمي".

ج. " وضع مشروعات إعلامية طويلة المدى والتوفر على تنفيذها".

بيد أن إعادة تحديد وظائف الإدارة العامة للإعلام عام 1981 جاءت أكثر دقة وشمولاً مما كانت عليه في اللائحة التنظيمية سالفة الذكر، إذ ربطت الوظائف الإعلامية للإدارة العامة للإعلام بوظائف أجهزة الإعلام القطرية وبالوظائف الإعلامية للمنظمات العربية المتخصصة، تجسيداً ودفعاً للإعلام العربي المشترك.

ويمكن تقسيم الوظائف الحالية التي تنهض بها الإدارة العامة للإعلام إلى ست فئات على النحو التالي:

1. وظائف تخطيطية، وتشمل:

أ. إعداد مشروع استراتيجية العمل الإعلامي المشترك على مختلف الساحات الدولية وبالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة، والأجهزة الإعلامية القطرية.

ب. المشاركة في إعداد البرامج الكفيلة بتحقيق أهداف استراتيجية العمل الإعلامي العربي المشترك ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة والأجهزة الإعلامية القطرية.

2. وظائف تنسيقية، وتشمل:

أ. العمل على تنسيق العمل الإعلامي العربي المشترك.

ب. التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات والمؤسسات العربية والدولية في مجال عقد الندوات والمؤتمرات والاجتماعات وتبادل الخبرات العربية والدولية.

ج. توجيه العمل الإعلامي للمكاتب في الخارج وتنسيقه في ضوء القرارات الصادرة عن الأمانة العامة والمجالس المتخصصة.

3. وظائف بحثية، وتشمل:

أ. رصد ومتابعة وتقويم اتجاهات الرأي العام العالمي تجاه القضايا العربية.

ب. إعداد الدراسات التي تطلبها المجالس المتخصصة في مجال الإعلام أو أي دراسات ترى الأمانة العامة وتزويدها بها.

ج. رصد الإعلام المعادي والتصدي له.

4. وظائف تقويمية، وتشمل:

أ. متابعة أعمال اللجان الإعلامية في الخارج والتعاون معها والتنسيق بينها.
ب. تقويم الخطط والبرامج الإعلامية التي تضعها المكاتب في الخارج ومتابعتها.

5. وظائف إنتاجية: تقوم على السعي لإنتاج المواد الإعلامية تلبية لمتطلبات التحرك الإعلامي العربي المشترك.
6. وظائف إدارية، وتشمل:

أ. الإعداد لاجتماعات اللجنة الدائمة للإعلام ومجلس وزراء الإعلام العرب ومتابعة توصياتها وقراراتها.
ب. القيام بأعباء السكرتارية الفنية للجنة الدائمة للإعلام ومجلس وزراء الإعلام العربي.
ج. إعداد التقارير الدورية عن نشاط الإدارة العامة للإعلام ورفعها إلى الأمين العام.
د. إعداد مشروع موازنة الإدارة العامة للإعلام لرفعها إلى الأمين العام.

3) فعالية جهاز الإعلام في الجامعة العربية:

هيمنت المصالح القطرية الضيقة، إضافة إلى الأوضاع والعلاقات العربية الثنائية، والمواقف القطرية من الصراع العربي الإسرائيلي على فعالية جهاز الإعلام في الجامعة، وتجاوز دور الأقطار العربية دور الشريك إلى دور المسيطر، وأدى حرمان الجامعة من حقها في الاتصال بالجماهير العربية إلى عزل المنطق القومي وتكريس المنطق القطري هذا بالإضافة إلى قصور الإمكانات البشرية والمادية الناجمة أيضاً عن المصالح القطرية، الأمر الذي جعل دور الجامعة كقائم بالاتصال ثانوياً ومساعداً لدور وأجهزة الإعلام القطرية.

وتتجلى أولى مظاهر سيطرة المصالح القطرية في العجز البشري الذي عانت منه الإدارة العامة للإعلام خلال مرحلة طويلة، ففي عام 1973 كان جهاز

الإعلام في الجامعة يتكون من (90) موظفاً منهم (63) في الإدارة العامة بالمقر و(27) بالمكاتب الخارجية وكان (6)ستة من غير المؤهلين جامعياً يشكلون مناصب مديري مكاتب إعلام في الخارج أو يشغلون مناصب رئيسية فيها . وحسب راي المختصين فإن اعتبارات القطرية والسياسية والتمثيل العادل لكل الأقطار العربية في مكاتب الجامعة لعبت دوراً خطيراً في اختيار العاملين في جهاز الإعلام العربي وطغت بشكل كبير على موضوع الكفاءة والمؤهلات الشخصية بحيث أصبح لا يوجد قواعد جادة ومحددة في اختيار العاملين في الجهاز.

ولم تحاول الجامعة سد العجز الذي تعاني منه الإدارة العامة للإعلام وفي قدراتها العلمية أو العملية إلا في حالات نادرة، اصطدمت دائماً بالأوضاع المالية للجامعة التي ادت إلى غياب أي حافز للعمل الجدي في المكتب. وقد اثرت هذه الاعتبارات على دور الإدارة العامة للإعلام كقائم بالاتصال على النحو الآتي:

- تحول العاملين في جهاز الإعلام من الولاء للجامعة إلى الولاء لأقطارهم.
- ضعف دور جهاز الإعلام في إنتاج مواد إعلامية صالحة للتوزيع في الخارج باللغات الأجنبية، وهو ما يعد سبباً أساسياً في قصور الإعلام العربي المشترك.
- إضافة إلى افتقار الإدارة إلى الرؤية العلمية لوظيفة الإعلام الدولي وخلو وظائفها وانشطتها من الطابع العلمي.

وكثيراً ما تضطهد الكفاءات العاملة في جهاز الإعلام، ويكون وزن الموظف مستنداً إلى دولته أو وساطة معينة بغض النظر عن كفاءته، وكثيراً ما تتخذ من اقدمية الموظف سلاحاً للتشكيك بالكفاءات الشابة، وتحطيمها . وفي جانب آخر فإن الميزانيات المخصصة للعمل الإعلامي العربي المشترك لم تكن تتناسب مع الأعمال التي تمارس في الجهاز الإعلامي خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج الإعلامي واستخدام وسائل الاتصال.

وطبعاً هذا بالإضافة إلى تأخر الدول العربية في تسديد أنصبتها المالية واستقطاع جزء كبير من ميزانية العمل لصالح المصاريف الإدارية وتحفظ معظم الدول العربية على المشاريع التي تتطلب رصد ميزانية جديدة.

الأمر الذي جعل السياسات القطرية هي العامل الأساسي الذي يحد من قدرة جهاز الإعلام المشترك.

ونستطيع القول إن العمل العربي الإعلامي المشترك يقتصر على عقد الندوات وبعض الدورات التدريبية التي ينفذها مركز التدريب الإذاعي والتلفزيوني بدمشق، إضافة إلى محاولة بعض الدول العربية لاشتراك في ساعات بث إذاعي وتلفزيوني مشترك بشكل متقطع..وعدا عن ذلك يغيب الإنتاج الإعلامي العربي المشترك على كافة الأصعدة الأخرى بشكل كامل تقريباً.

ورغم إعلان وزراء إعلام الدول العربية مؤخراً عن التوجه إلى العالم من خلال محطة تلفزيونية عربية مشتركة، فإن هذا الإعلان قد لا يرى النور قبل سنوات عدة، نظراً للظروف والعوامل التي ذكرناها سابقاً.

يتفق خبراء وباحثو الإعلام في الوطن العربي على قصور أداء الإعلام العربي على كافة الصعد، فالخريطة الإعلامية العربية في الوقت الحاضر تعكس كل التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية والإيديولوجية، وتؤكد حقيقة قطرية الإعلام في كل دولة عربية رغم اختلاف النظم السياسية في هذه الدول.

"إن السمة البارزة للإعلام العربي الراهن هي تبعيته المطلقة والكاملة للأنظمة العربية السائدة.. وإن الاستثناءات في هذا المجال هي حالات محدودة جداً، وضعيفة جداً، وهشة جداً، ومعظمها مخترق من الداخل، بمعنى أن الأنظمة هي التي أوجدتها أو تساعدها". وبالتالي توجهها وترسم مساراتها وسياستها.

وحتى وقت قريب كان يسود نمط الملكية الحكومية لجميع وسائل الإعلام العربي المرئي والمسموع ووكالات الأنباء في الوطن العربي، إلا أن انتشار البث الفضائي مكن بعض رجال الأعمال من بث اقنية عربية جديدة معظمها يبث من خارج الدول العربية فيما عدا بعض الاستثناءات في لبنان وقطر التي سمحت ببث عدة اقنية خاصة.

وقد أدى سيادة نمط الملكية الحكومية للإعلام الى تمكين الأنظمة من السيطرة بشكل مطلق على هذه الوسائل من خلال التحكم بتعيين رؤوساء تحرير هذه الوسائل وكذلك توجيه وتنفيذ السياسات الإعلامية القطرية القاصرة أصلاً والتي لم تكن إلا منبراً لدعم سياسات الحكومات. وهو ما ادى تالياً إلى تدجين الصحافة وتحجيم دورها وتقزيم فعالياتها.

"ويلاحظ على السياسات الإعلامية في الوطن العربي تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية والتحرك في دائرة الحكام وتسليط الأضواء على انشطتهم وخطبهم السياسية وتنقلاتهم، مما أدى إلى إهمال الوظائف الأخرى للإعلام العربي وعلى الأخص التثقيف والتوعية الاجتماعية" الأمر الذي أدى إلى تراجع الدور الذي يقوم به الإعلام في تكوين النسق المعرفي والقيمي، كما تراجع وانحسر الدور الذي يقوم به هذا الإعلام في عكس وتقييم ومراجعة مكونات الاجتماعية بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والفنية.

وفي الوقت الذي تشهد الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى نقلة نوعية تمثلت بتطور اللغة الإعلامية والاعتماد بشكل أساسي على تقديم المعلومات والتحليل والاستقصاءات والحوارات، نلاحظ أن الإعلام العربي لم يزل يغلب عليه أسلوب الخطاب الدعائي الإقناعي الانفعالي التقليدي والمعالجة الجزئية للقضايا والأحداث.

ومما لا شك فيه أن وكالات الأنباء العربية لعبت الدور الأكبر في نهاية القرن الماضي في ترسيخ هذا الخطاب الإعلامي الدعائي عندما تحولت إلى أداة

لتعميق وترسيخ الرؤية الواحدة هذا من جانب شكل ونمط عمل هذه الوكالات أما الجانب المتعلق بالإمكانات وكالات الأنباء العربية فالملاحظ أنها لا تزال تحت تأثير وكالات الأنباء الغربية، بسبب ضعف إمكانات الوكالات العربية واقتصار وجود مراسيلها في بعض العواصم الكبرى فقط، وكذلك" انشغالها بالترويج للحكومات العربية، وبمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية" وقد مكنت هذه الظروف وكالات الأنباء الغربية من ممارسة تأثير ملحوظ على وكالات الأنباء العربية من خلال استئثارها بمصادر المعلومات، والتحكم بتوجيهها وقولبتها حسب مصالح دولها.

وقد أظهرت التغطية الإعلامية الدولية لحرب الخليج، مدى اعتماد العالم العربي بصورة شبه مطلقة على التكنولوجيا الغربية في مجال الإعلام والاتصال.

ولقد أدى احتكار الحكومات لصناعة الإعلام والمعلومات في الوطن العربي إلى إعاقة نمو تكنولوجيا اتصالية ومعلوماتية قادرة على تلبية الاحتياجات الإعلامية للجماهير العربية مما أدى إلى حرمان المواطن العربي من حقوقه في المعرفة والاتصال وفقدان الإعلام العربي للمصداقية مما أعطى ميزة تنافسية كبرى لوسائل الإعلام الغربية التي أصبحت تحتكر الساحة بوكالاتها وأقمارها الصناعية، وأجهزة الكمبيوتر، في غياب اي مواجهة جادة من جانب الإعلام العربي. وقد كان لذلك تأثيراته السلبية على الأداء المهني للإعلاميين والصحفيين العرب الذين استسلموا للقيود الحكومية، وأصبحوا أسرى لما يعرف بالرقابة الذاتية، بعد أن أصبحوا يشكلون جزءاً عضوياً من أجهزة الخدمة المدنية الرسمية. والأخطر من ذلك أن الإعلام " أصبح أحد أجهزة توليد وتجديد ميكانيزمات السلطة".

إن كل هذا يجعلنا نقر بأن الإعلام العربي والعمل العربي في السياسة الخارجية وفي مجال تشكيل الرأي العام الدولي لا زال فاشلاً في تحقيقه أهدافه الدنيا رغم ما طرأ من تحسن جزئي نتج عن المبادرات العربية الدبلوماسية من جهة

والإعلامية من جهة بالإضافة إلى دخول بعض الأجهزة الإعلامية العربي الخاصة حيز المنافسة ليس على المستوى العربي فقط بل حتى على المستوى الدولي.

4) أهم نقاط الضعف في الإعلام العربي:

أولاً– نقاط الضعف السياسي وتأثيرها على إضعاف المجهود الإعلامي:

لما كان الإعلام هو أداة من أدوات السياسة الخارجية فإن نقاط الضعف في هذه السياسة يكون لها أثرها في إضعاف المجهود الإعلامي، وأهم نقاط ضعف سياسة الخارجية[1]:

أ. إتباع سياسة كل شيء أو لا شيء بالنسبة للقضية الفلسطينية على وجه التحديد دون إتباع أسلوب مرحلي وتحديد أهداف تدريبية يتم الوصول إليها سواءً عن الدبلوماسية أو قوى الضغط أو بأسلوب المصالح المشتركة أو الاكتفاء الاقتصادي إن هذا الأسلوب غير المرن أدى إلى أن العرب لم يكن لديهم مقترحات بديلة بل غلب على السياسة العربية طابع المزايدات والتي نجم عنها إحباط محاولات الإعلام في توضيح السياسة العربية بل ادى إلى تصويرها بأن محورها الرئيسي هو القضاء على شعب ودولة اسرائيل أو الوقوف في وجه مصالح الدول الغربية وتقوم بذلك إما بتصدير الإرهابيين الذين يهددون أمن المواطنين في الغرب أو من خلال تبنيها انظمة لتطوير أسلحة دمار شامل مخالفة القوانين الدولية، وهذا زاد في تعميق الهوة بيننا وبين العالم.

ب. لم تتمكن الدول العربية في الماضي من إظهار القضية الفلسطينية في صورتها الحقيقية على أساس أنها قضية شعب حرم من أرضه ومن خلال التطورات التي حصلت في هذه القضية أظهر الإعلام الغربي هذه القضية على أنها مشكلة لاجئين والذين استغلت الأنظمة العربية معاناتهم كأحد أحجار

(1) تحسين بشير: النشاط الإعلامي العربي في الولايات المتحدة الأمريكية– منظمة التحرير الفلسطينية– بيروت– 1969 ص33.

الشطرنج التي تحركها بما يخدم زيادة مكاسبها الدولية، وكما أن الدول العربية فشلت في تبني رؤية واحدة بالنسبة للحرب الأميركية على العراق بل غرقت في فخ النزاعات والاختلاف في مواقفها من صدام حسين واستغلت أجهزتها الإعلامية لدعم مواقفها والاقتصاص لنفسها من رموز الحكم البعثية وذلك كله على حساب الشعب العراقي ومصيره.

أي باختصار إن المواقف التي عكسها الإعلام العربي من الظروف التي طرأت على الواقع العربي أو القضايا التي تشكل نقاط أساسية في مستقبل الأمة العربية لم تكن تعبر بالضرورة عما يجري على أرض الواقع ولم توجه لتحقيق أي إضافة في سبيل النجاح في حل هذه القضايا بل جاءت لتخدم الحكام والسلطات والأحزاب الذين يمولوها سواء كانت هذه الأجهزة رسمية أو خاصة، وبالطبع هذا ناتج عن عدم وجود سياسية عربية واحدة بالأصل.

ج. عانى الإعلام العربي من أسلوب " إعلام للاستهلاك الداخلي وإعلام آخر للاستهلاك الدولي". ونشأ هذا الأسلوب نتيجة لمحاولة تعبئة الرأي العام العربي تعبئة عاطفية مغالية مع مواكبة ذلك بالتحدث بأسلوب معقول. ولكن بعد أن جاء التطور في التكنولوجيا والاتصال وحقق الانتشار الفوري لكل ما يكتب أو يقال داخلياً فإن هذا الأسلوب كان مقضياً عليه بالفشل واستطاعت وسائل الإعلام الغربية استغلاله في التضليل على عدم منطقية السياسة العربية على المستوى الدولي من جهة وأيضاً للتأثير على الرأي العام العربي نفسه من خلال محاولتها إيصال وقائع سياسة العرب الخارجية للمواطن العربي على أنها ملتوية ومتناقضة ومليئة بالتحايل.

ثانياً– الضعف في تنظيم وإدارة سياسة الإعلام:

إن أجهزة الإعلام الخارجي وأهمها مكاتب الجامعة العربية تعاني من ضعف في تنظيمها وإدارتها[1]، وإن ذلك نجم عن الضعف في مفهوم الإعلام فحتى الآن لم ينل الإعلام بمفهومه الحديث كأحد أساليب نشر المعلومة وإيصال الموقف السياسي والاهتمام الكافي ولا زال الفهم للإعلام يقتصر على أنه مجموعة من الوسائل التي يتم من خلالها أرشفة الأحداث التي غالباً ما تكون متأخرة أو دعاية للحاكم أو تلميعاً لصورته.

"وكخلاصة يمكن أن تظهر مشكلة الإعلام العربي، هي في كيفية شرح سياستنا للعالم وفي كيفية جذب هذا العالم لهذه السياسة"[2]. إذ أن الإعلام العربي يعاني من ضعف في استخدام أداتي الرأي العام والدعاية في تحقيق أهدافه، وحتى أنه في كثير من الأحيان أساء في استخدامها لمصلحة النفوذ والسلطة على حساب القضايا العربية، وبالنتيجة يمكن القول" إن العلاقة بين السياسة والإعلام معقدة في كل الدنيا وهي في دنيانا دنيا العالم الثالث أكثر تعقيداً، فالعلم الحديث في معظم بلداننا منقول والتجديد مظاهر مستعارة، وهكذا فإنه حتى وسائل التنوير يمكن أن تتحول في أيدينا إلى وسائل تعتيم"[3].

5) مسؤولية الأنظمة العربية الحالية عن الواقع الإعلامي الحالي:

إن أخطر إفرازات النظام العربي السائد هو في أنظمته الإعلامية التي تفتقر إلى الحد الأدنى من الحرية والمصداقية مما يضاف قوة الدعاية الغربية ويضعف إمكانية مواجهتها.

---

(1) سمير عبد الرحمن، الإعلام السوري، مرجع سبق ذكره ص99.

(2) أنور السباعي، التخطيط الإعلامي السياسي– منظمة التحرير الفلسطينية– بيروت–1969، ص 234.

(3) حسنين محمد هيكل، بين الصحافة والسياسة، دار الشروق، 2003ص7.

وأول تداعيات هذا الواقع هو فقدان الإعلام العربي جزءاً هاماً من دوره الخارجي كمصدر موثوق للمعلومات عن المنطقة العربية.

يقول جايمس هوغ من مجلة " شؤون الخارجية الأميركية" أنه ليس من السهل استقصاء المعلومات من الصحافة العربية لأنها صحافة الأنظمة في غالبيتها وبالتالي فهي غير مستقلة.

وهذا ما يؤكد عليه رئيس قسم الشؤون الخارجية في صحيفة نيويورك تايمز سيرج شيرمان بقوله:" نحن نعتمد صراحة على مراسلينا ونقرأ الصحف العربية بحذر، لأن هامش الحرية غير متوافر في الصحافة العربية"[1].

كما أن عمل المراسلين الأجانب في العالم العربي هو موضع شكوى حقيقية حتى من الصحفيين المؤيدين للقضايا العربية بدءاً من صعوبة تقصي المعلومات والحصول على إذن للدخول إلى بعض الدول، ومروراً بالعلاقة المستعصية الحل مع وزارات الإعلام التي تعيق تحرك الصحفي وتمارس رقابة قاسية على التقارير التي يرسلها إلى جريدته.

وإن الصعوبات التي تعيق عمل الصحفيين في الدول العربية والناتجة عن سيطرة الأنظمة الحاكمة ساهمت في رسم صورة سلبية مسبقة عن الوضع العربي ولذلك فإن أي صحفي غربي يخاف غالباً من إرسال تقارير إيجابية عن هذا البلد أو ذاك، ليس فقط خوفاً من العقاب في وسيلته الإعلامية، بل لأنه في ذلك قد يثير الشكوى والشبهات حوله وبين زملائه وقد يتهم بأنه يرضخ للضغوط أو يتم شرائه.

6) تحديات الإعلام العربي:

تعترض مسيرة الإعلام العربي تحديات مهنية، وتكنولوجية، وثقافية.

---

(1) مي العبد الله-د. محمد الخولي، الإعلام والقضايا العربية بعد 11 أيلول 2001، دار النهضة العربية – بيروت، 2002، 43.

أ. التحديات المهنية: وتحتل جانباً مهماً في تقدير الإعلاميين لارتباطها بواقع المهنة والتشريعات الناظمة لها، بالإضافة إلى مجمل الخطط الإعلامية. فهي تتمثل بالضغوط المهنية والإدارية التي تؤثر في بيئة العمل الإعلامي سواءً من ناحية مشاركة الإعلاميين في وضع السياسات الإعلامية وصنع القرار، أو مستوى الأداء وعلاقات العمل وغياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهني، وعدم توافر ضمانات لممارسة المهنة من خلال التشريعات التي تحقق الحماية المهنية للإعلاميين. وعدم مواكبة عصر المعلومات، علاوة على استمرار أنماط الكتابة الصحفية التي تميل إلى المعالجة السطحية، والمبالغة، والإثارة.

ب. التحديات التكنولوجية: ويعد تحدياً صعباً نظراً لقلة الموارد المالية لدى معظم الدول العربية وامتلاك بعضها الآخر لجزء من التكنولوجيا ذات الطابع الاستهلاكي الترفيهي.

ج. التحديات الثقافية: ويُعد تحدياً خطيراً نظراً لرغبة الدول الكبرى في فرض سياساتها وثقافاتها على الآخرين وتحويل ثقافة هؤلاء إلى جزئيات ثقافية مبعثرة.

د. أيضاً هناك عوائق إعلامية عربية تعترض مسيرة الإعلام العربي:

- يتمثل في الطابع القطري أو المحلي لوسائل إعلام كل دولة،
- وفي عدم وجود اتفاقيات للتعاون الثنائي أو الجماعي بين هذه الوسائل الإعلامية العربية، وإن وجدت فإنها لا تطبق إلا فيما ندر....

7) ما هو المطلوب من الإعلام العربي؟ وما هي أسباب ضعف الإعلام العربي؟ ومن ثم كيف نواجه الإعلام المعادي[1]؟

أ. ما المطلوب من الإعلام العربي؟

الإعلام العربي بحاجة إلى أن تكون مجتمعياً أكثر ينطلق بلسان تعدد القوى السياسية والاجتماعية ويخدم مصالح جماهير الأمة الأكثر اتساعاً.... ومهمته الأكبر تتجلى ليس فقط في تصدي لغزو الإعلام الخارجي المعادي، ولا سيما في شكليه الأمريكي والصهيوني أو المتصهين، بل أيضاً مهمة قومية حضارية تتمثل في تكوين رأي عام عربي يصدر عن وجدان مشترك وينبض بنبض حساسية مشتركة، وفي بناء الشخصية العربية الواحدة وصون مقوماتها وتطوير بناها، وفي إذكاء الشعور القومي ووحدة التعاطف العربي في زمن طغت فيه النزعة القطرية واستعرت فيه الأهواء التفتيتية وكاد منطلق التجزئة أن يغلب منطق الوحدة..

إن إعلاماً عربياً، وحدوي الإطار والهدف والجمهور، هو اليوم ضرورة مطلقة يمليها إفلاس الإعلام القطري السائد والإيديولوجيا القطرية، ويمليها التقدم المذهل في تقنيات الاتصال التي باتت تكتسح الحدود القومية، وتمليها حاجة الوعي العربي إلى أن يتبلور على أسس إيديولوجية صحيحة.. أسس متلاحمة من الوحدة القومية والتعددية الديمقراطية والمعرفة العقلانية...فهو عصر الإعلاميات بلا شكل، لذلك لا خيار أمام العرب إلا مواجهة تحدي العصر. ويجب على العرب التحرر من الإيديولوجيات المحلية وبناء إيديولوجيا قومية واحدة لكل أبناء الوطن العربي الكبير فهذه هي التي ترضيهم وتغزو توقهم إلى الانتماء.. واليوم أصبحنا صراع وجود أكثر منه حدود، وليس هناك سلاح حضاري قوي ورئيسي في أتون هذا الصراع الوجودي العربي– الصهيوني وفي الصراع الحضاري العربي– الإمبريالي سوى توظيف الإيديولوجيا القومية العربية في خدمة الجماهير العربية، وليس غير

(1) د. تركي صقر، الإعلام العربي،مرجع سبق ذكره،ص 150 وما بعد..

وسائل الإعلام العربية قادراً على نقل ونشر هذه الإيديولوجيا القومية بين أفراد أمة العرب.. إن عملية التغيير والتطوير أصبحت ضرورية وملحة في الوطن العربي، وذلك بتغيير بنى وسائل الإعلام وطرق محاكاتها للجماهير وذلك للخروج من دائرة التخلف والاتكالية والتبعية كواسطة تعبير ومطالبة أساسية في النضالات الجماهيرية من أجل وحدة الأمة ومن أجل الديمقراطية والحرية والمساواة بين مواطني الأمة...

ب. أسباب ضعف الإعلام العربي:

لعلَّ من أسباب ضعف الإعلام العربي هو:

- عدم وجود إعلام عربي مشترك ولا حتى تعاون إعلامي عربي إلا في نطاق محدود للغاية..
- إضافة إلى غياب أجهزة إعلام عربية متخصصة تساعد على عدم إعطاء المجال الإعلام الخارجي ما يستحقه من أهمية ومن ضرورة تقنية ضمن مقتضيات المصلحة العربية.
- كما يجب إعادة النظر بالعلاقة بين الإعلام العربي والرأي العام العربي وتحويل الإعلام العربي من إعلام إقليمي وترفيهي في معظم إلى إعلام قومي توعوي لكي يخلق جماهير متجاوبة مع القضية العربية وسد الطريق على الإعلام الصهيوني والغربي الذي يحاول الاصطياد في المياه العكرة خدمة لأهدافه التوسعية والعدوانية..

إضافة إلى ذلك، يجب على وسائل الإعلام العربي أن تولي اهتماماً كبيراً لمواضيع السياسة الدولية أكثر من اهتمامها من السياسة الداخلية وبث برامج تخصصية على المبدأ القائل: " اعرف عدوك"..

- تمكن اللوبي الصهيوني واليهودي العالمي من شراء الضمائر الصحفية والإعلامية الغربية وحتى الوسائل الإعلامية الضخمة، ومن ثم توظيفها لخدمة الصهيونية العالمية في الوقت الذي غاب فيه العرب بكل ثقلهم المادي

والديمغرافي عن شراء وسائل إعلامية مؤثرة في العالم تستطيع أن توضح الصورة الصحيحة والمشرقة للأمة العربية والوجه الحضاري للإنسان العربي وقضاياه المبدئية والعادلة أمام العالم بعد أن شوهها الإعلام الصهيوني وحط من قدرها..

- إذاً لا بدّ من استراتيجية إعلامية عربية لمواجهة الغزو الإعلامي الغربي والدعاية الصهيونية، استراتيجية تتصف:

- بفعالية حقيقية تكشف الزيف الصهيوني الذي بنته آلة الدعاية الصهيونية في العالم وتظهر الحق العربي بأبهى صوره..
- أصبح واضحاً أن سلاح الإعلام الآن أمضى من سلاح الرصاص والمدافع...
- إذاً لابدّ من الرد على الهيمنة الغربية على وسائل الإعلام المعاصرة ببناء وسائل إعلام عربية مستقلة بكافة أسسها وكوادرها عن المنظومة الإعلامية الغربية..
- فمن المعيب أن يكون للوكالات العالمية الدور الأكبر في نقل أخبار أقطار الوطن العربي وإعادة بثها إلى هذه الأقطار بينما تعجز الوكالات العربية عن أداء ذلك.

ج. كيف نواجه الإعلام المعادي؟

- يجب عدم اعتماد إلى حد كبير على البرامج المستوردة وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والغرب إلا التعليمية والتثقيفية منها.
- توظيف وسائل الإعلام وتقنياتها بشكل أمثل في خدمة الهم القومي العربي.
- ومحاولة كسر الحواجز القطرية ببث اللغة العربية الفصحى في البرامج الموجهة وإلغاء اللهجات المحلية التي تعمق هذه الحواجز..
- يقع على عاتق وسائل الإعلام العربية أيضاً ملاحقة وسائل الإعلام الغربية بالتصحيح فيما ينشر عن الوطن العربي من افتراءات..

- إن الإعلام هو أحد الأسلحة الأساسية في عالمنا المعاصر، وهو أشد قوة وأشد فتكاً بمجتمعنا العربي والإسلامي من أي سلاح آخر،
- ومن هذا المنطلق على الإعلام العربي أن يتحمل مسؤولياته ويتصدى للمؤامرات التي تحاك ضد الأمة العربية والإسلامية، ولن يتم ذلك إلا من خلال التغلب على المعوقات الذاتية والمعوقات الاجتماعية والمعوقات التاريخية وملء الفراغ الثقافي والإعلامي في الوطن العربي بأسس متينة تؤكد الوعي السليم وتلغي التجهيل بكافة صوره..

8) وكالات الأنباء والإعلام العربي:

إن ثمة خمس وكالات أنباء أساسية وهي: وكالة الصحافة الفرنسية (فرنسا)، وكالة الصحافة المتحدة(رويتر) بريطانية، تاس (الاتحاد السوفيتي سابقاً) يونايتد برس (الولايات المتحدة الأمريكية). وهذه الوكالات تتولى بشكل أساسي جمع وبث أخبار في كافة أنحاء العالم. وتدل وكالة مكاتب في أكثر من مئة وخمس وثلاثين دولة، وتستخدم عشرات الألف الأشخاص، أي جيوش من الإعلاميين. وتجمع وتوزع ملايين الألوف من الكلمات يومياً. وتنتج كل واحدة أخباراً على مدى 24 ساعة يومياً وترسلها إلى عشرات الآف الزبائن من وكالات وطنية وصحف وإذاعات ومحطات تلفزيون. وتبث كل هذه الوكالات بعدة لغات: الإنكليزية، الألمانية، العربية، الإسبانية، الفرنسية، البرتغالية والروسية، ومؤخراً الصين واليابان".

إلا أن مراجعة أشكال التغطية الإعلامية التي قامت بها هذه الوكالات لتطورات الصراع العربي– الصهيوني خلال الأربعين عاماً الماضية " كافية أن توضح لنا أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه وكالات الأنباء العالمية في الصراع الدولي وتشويه الصورة الحقيقة للأحداث ومحاولة فرضها على الرأي العام العالمي كحقيقة إعلامية. وكذلك بمراجعة مواقف الصحافة الغربية من دول النفط العربية في أثناء حرب تشرين التحريرية، وكذلك في أثناء اجتياح قوات العدو

الصهيوني في لبنان عام 1982 فضلاً عن تزوير الحقائق في عملية الصراع أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى والحالية، وكذلك ما تقوم به من قلب للحقائق أثناء العمليات الوحشية التي ترتكبها القوات الانكلوساكسونية في العراق تتضح لنا أنواع التشويه المتعمد ومحاولة استعداء الرأي العام ضد الدول النفطية العربية لمجرد محاولتها استخدام حقها المشروع في استعمال البترول كسلاح في معركتها القومية ضد (إسرائيل) الحليفة الأولى للدول الغربية. إن لهذا الاعتداء والاستعداء، وتشويه صورة الإنسان العربي في الإعلام الغربي أسباباً عدة منها:

- استمرار عقلية الحروب الصليبية لدى غالبية الناس في الغرب وتفاعل ذلك مع النزعة الاستعمارية الحديثة للحفاظ على مصالح الدول العظمى الاقتصادية والاستراتيجية في الوطن العربي، وقد أكدّ ذلك جورج بوش في بداية شنه الحرب الطاحنة على أفغانستان حين قال: الآن بدأت الحروب الصليبية من جديد.
- إضافة إلى تأثير وهيمنة الصهيونية على أجهزة الإعلام الغربية. وكمثال على ذلك: "في الثمانينيات ظهرت صورة العربي الإرهابي، في السبعينيات ظهرت صورة العربي الشره الذي يستغل البترول للسيطرة على اقتصاد العالم، وفي الستينيات ظهرت صورة العربي الطاغية الذي لا يعبأ لحقوق المواطنين ولا بحقوق الإنسان".

وإذا كان الهدف من إنشاء وكالات أنباء عربية هو تصحيح الصورة المشوهة التي شكلتها وكالات الأنباء الغربية عن الإنسان العربي لتضليل الرأي العام العالمي، فإن طغيان النزعة القطرية على نشاط هذه الوكالات واستعمالها وسيلة لتأجيج جو القطيعة المتأصل بين الحكومات العربية ساعدا على عدم تحقيق الهدف المرجو منها، فظلت تدور في فلك التبعية لوكالات الأنباء الأجنبية.

9) التدفق الإعلامي بين الدول العربية (اختلال التوازن – ومعوقات أساسية – حقائق)[1]:

أول ما يميز واقع الإعلام العربي حالياً هو اختلال التوازن في تدفق المعلومات على الصعيد القطر الواحد كجزء، ثم على الصعيد القومي ككل، ثم انعدام البنية الأساسية للاتصال بمختلف أشكاله، إن عدم التوازن يأخذ صيغة هزلية في بعض الأحيان، وبخاصة في حال مقارنة البلدان التي تتصف بوجود الفائض المالي (الخليج العربي) مع الدول العربية الأخرى الأكثر فقراً (الصومال واليمن). ويمكن القول إن الموارد المالية لبلدان الخليج ليست السبب الوحيد في اختلال هذا التوازن، وإنما غياب السياسات الإعلامية الواضحة وغياب التقاليد الصحفية إضافة إلى عادات القراءة والكتابة المتواضعة وهي السبب الأهم في اختلال هذا التوازن.

إن نسبة تطور وسائل الإعلام في بعض البلاد العربية هي الأقل من نسبة النمو البشري، أو حتى الدخل القومي، مما يدل على أن مصالح التخطيط العربية لم تعط دائماً هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها.. كما أن الصناعات العربية لوسائل الإعلام والاتصال تكاد تكون معدومة، فالوطن العربي يستورد كميات كبيرة من أجهزة الالتقاط الإذاعي والتلفزيوني وورق الصحافة، وغيرها من الموارد الاستراتيجية التي لها مساس بأمن الوطن العربي.

وزيادة على الاختلالات المذكورة... نجد اختلالات بين قطاعات الإعلام المختلفة حيث يتطور انتشار التلفزة بسرعة أكثر من الصحافة المكتوبة أو الكتاب، إضافة إلى ذلك يعتبر الجهل والفقر والتخلف بشكل عام من أهم العوائق الإعلامية التي تحول دون وصول الرسالة الإعلامية المعاصرة إلى ملايين كثيرة من بني البشر، ولا سيما أنه حسب المقاييس المعتمدة في هيئة الأمم في المجال الاقتصادي، والمدعمة بمؤشر إعلامي مستمد من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة

(1) سمير عبد الرحمن، الإعلام السوري، مرجع سبق ذكره، ص107 وما بعد....

إلى الدورة الثالثة والثلاثين الوثيقة (1/23/144) التي يعتبر فيها توفر /200-250/ جهاز راديو- تلفاز- ونسخ صحف لكل ألف ساكن، كمعدل يسمح بتغطية إعلامية كافية داخل كل مجموعة بشرية، إلا أنه يوجد هنالك الكثير من الشعوب من هم دون هذا المستوى، حيث أن شعوب (66) بلداً في فرنسا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تعاني من انعدام أو تخلف وسائل الإعلام لديها منها: (26) بلد في افريقيا تفتقر إلى كل مقومات الحياة والتقدم، وإن شعوب (10) بلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية لا وجود فيها لأية مؤسسات وطنية للإعلام، وخاصة التلفزة كما انه لا وجود للصحة في الكثير منها باستثناء النشرات اليومية التي تصدرها وزارات الإعلام في البعض من هذه البلدان بمعدل لا يتجاوز خمس نسخ/لكل ألف مواطن يومياً/، كذلك غياب أجهزة الراديو في عشرة بلدان أخرى عن أكثر المناطق ولا سيما الريفية منها.

هذا وفي حال توافر أجهزة الراديو فإن برامج البث في أغلب الدول الأفريقية السوداء تذاع بلغات أجنبية (فرنسية- إنكليزية- برتغالية) التي لا تتكلمها الطبقات الأفريقية الشعبية، وهنالك (20) بلد لا يوجد فيها إحصاء إعلامي، ولذلك يقتضي الأمر تخصيص المزيد من الاعتمادات المالية لتدعيم الأجهزة الإعلامية ومواجهة أوضاع الاختلال الإعلامي الذي يشهده العالم في نهاية هذا القرن.

هذا وحسب وثائق المؤتمر الحكومي لتنمية الاتصال الذي نظمته اليونيسكو في شهر نيسان 1980، وصحيفة اللوموند الفرنسية 1981/6/26، فإن حاجيات الدول النامية العاجلة لتجهيز قطاع الإعلام تقدر بـ/20/ مليار دولار على الأقل، تتمثل في تأمين مطابع، صحف، كتب، وكالات أنباء، أجهزة بث إذاعي وتلفزيوني، مراكز توثيق، معاهد تكوين...الخ.

هذا ومست كلمة الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات بطوكيو في شهر أيلول 1983، فمن الاستثمارات المطلوبة في مجال الهاتف وتوابعه لرفع مستوى البلدان النامية إلى مستوى الولايات المتحدة تقدر بـ(5) آلاف مليون دولار،

وهذا ما ليس في مقدورها في المدى المنظور، حيث لا تخصص في ميزانيتها أكثر من /2-3٪/ لقطاع الإعلام، بالإضافة إلى بعض المساعدات في هذا المجال تأتي من الخارج، وخاصة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقروض البنك الدولي للاتصال، والعون العربي المخصص للنقل والاتصالات.

هذا وتعتبر الأمية من أهم العوائق الإعلامية، إذ انه في عام 1978 بلغت نسبة الأمية (70٪) من مجموع السكان الذين تتجاوز أعمارهم (15) سنة في (31) بلداً أفريقياً، وبلغت (90٪) في عشرة من هذه البلدان.

هذا ورغم أن عدد سكان الكرة الأرضية يتجاوز الآن ال(5) مليارات نسمة أكثر من 80٪ منهم في البلدان النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، وحسب إحصائيات اليونيسكو لعام 1892 فإن:

البيان	حصة الدول المصنعة	حصة البلدان النامية
أجهزة الراديو	٪74	٪26
أجهزة التلفزيون	٪80	٪20
ورق الكتب	٪81	٪19
ورق الصحف	٪85	٪15
البحث العلمي	٪98	٪2

هذا ومن أهم العوائق الإعلامية في بلدان العالم الثالث أيضاً:

- غياب مناخ الحرية والديمقراطية والثقافية والسياسية في هذه البلدان، ذات الأنظمة المتعسفة في قمع حقوق الإنسان الفكرية والثقافية والإيديولوجية وحتى البيئية.. الخ.
- كما أن هناك جملة من المعوقات الأساسية التي تواجه الاتصال في الدول العربية، وقد حصرها عبد الله الكحلاوي في أربع نقط وهي:

أ. الافتقار إلى الموارد البشرية المدربة تدريباً فنياً متلائماً مع اتجاهات التنمية وظروف التطور السريع.

ب. المعاناة من الارتفاع في نسبة الأمية، لعل الأمر الذي يزيد من خطورة هذه المشكلة إن البعض من شبه الأميين هم من العاملين في قطاع الإنتاج، وأمام هذه النسبة المخيفة يصبح الاتصال بجميع وسائله عقيماً.

ج. الإصرار على إتباع الأساليب التقليدية في تناول قضايا التطور والشؤون المتعلقة بالتنمية.

د. فقدان الاهتمام — عند بعضهم— بالتنسيق بين الأجهزة المختلفة المنتجة والتي تساعد على تضافر الجهود للقضاء على الازدواجية والتكرار، وتمكن خطط التنمية من تحقيق أهدافها تحقيقاً أكثر جدوى وفاعلية.

إن هذه الصعوبات التي يعاني منها الإعلام العربي عموماً تتعلق بمختلف القطاعات.

☒ قلة الوسائل الإعلامية العربية:

أ. الصحافة العربية:

وهي ضعيفة جداً ولا سيما بسبب نسبة الأمية الكبيرة في الوطن العربي، التي تتجاوز الـ 90٪ في بعض البلدان العربية... بالإضافة إلى غلاء الصحف بالنسبة للقوة الشرائية للمواطن العربي.

هذا وبينما يصل متوسط عدد النسخ الصحفية اليومية الموزعة في أوروبا إلى 324 نسخة لكل ألف مواطن، وفي بعضها يتجاوز الـ 600 نسخة، مقابل (35) صحيفة في البلدان النامية، ولكننا نجدها في البلدان العربية لا تتجاوز الـ33 نسخة لكل ألف مواطن.

هذا وأن نسبة الاستهلاك ورق الصحافة كان عام 1982 بمعدل (39) كغ للفرد الواحد في الدول المصنعة، مقابل (10) كغ في الدول العربية. هذا وليس هنالك اهتمام جماهيري بالصحافة العربية بشكل عام، لأنها لا تعكس رأي هذه الجماهير وهي في أغلب الحالات غائبة، أو مغيبة في عملية التنمية، وعن مشكلات الجماهير الحقيقية، وبالتالي تعتبر نفسها موظفة وتابعة وناطقة باسم الحكومة العربية ومبررة لكل الأخطاء والتقصير ومكرسة سياسة الأمر الواقع..الخ، يقول باولو فرير: في كتاب (المتلاعبون بالعقول) (إن تضليل عقول البشر أداة للقهر، وإنه يمثل إحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها إلى تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة)، ولذلك فإن الصحف العربية المهاجرة أو المهجرة تعمل في ظروف مناخية صحفية أفضل، ولذلك فهي أرفع مستوى من المحلية منها.

ب. وكالات الأنباء العربية:

تنعدم وكالات الأنباء العربية بالمعنى الصحيح، وإن ما توفر منها عبارة عن مكاتب إعلامية تابعة مباشرة لوزارات الإعلام العربية، ويتراوح إنتاج هذه المكاتب بين (10) نشرات في موريتانيا، و(250) في سوريا، وإن عدد الصحافيين العاملين فيها يتراوح بين 30–300 صحافي عربي وبالتالي لجوء هذه المكاتب الضعيفة إلى وكالات الأنباء العالمية العملاقة لأخذ منها ما تريد، حتى فيما يتعلق بالأنباء العربية والمحلية، وكذلك ضعف مواردها المالية، وميزانياتها وقلة عدد المكاتب التابعة لها، ونتيجة ذلك لتكرس عزلة البلدان العربية بعضها عن البعض الآخر، لعدم تدفق الأخبار عربياً، وبالتالي ارتباطها بالوكالات العالمية...

ج. الإذاعة العربية:

تفوق حالياً أجهزة الاستقبال الإذاعية المستعملة في البلاد العربية، (21) مليون جهاز، أي بمعدل (144) جهاز لكل ألف مواطن، تتفاوت بين 500 جهاز في السعودية ولبنان وقطر، و92 في موريتانيا، و81 بالسودان، و52 باليمن الديمقراطية، و19 في اليمن الشمالية، وذلك مقابل 964 بالبلدان الصناعية

(ومقابل 100 جهاز راديو لكل ألف مواطن حسب مقياس شرام الذي تبنته اليونيسكو في الستينات ثم تخلت عنه فيما بعد)...

هذا ويبلغ عدد الإذاعات العربية (18) محطة إذاعية موزعة بين ثماني دول عربية تغطي الأماكن الحضرية بالدرجة الأولى، مع استمرارية بقاء مناطق عربية خارج الدورة الإعلامية الوطنية، وإن كل هذه الإذاعات تابعة للدولة التي تمولها باستثناء (إذاعة المتوسط الدولية) التجارية المفتوحة في المغرب منذ عام 1982.

د. التلفزة العربية:

حسب إحصائيات اليونيسكو لعام 1980–1981 فإن عدد أجهزة الاستقبال التلفزة المستعملة في البلدان العربية يبلغ حوالي 8,300 ملايين جهاز، تتراوح بين 2,100 مليون جهاز في السعودية، إلى 1,4 مليون في مصر، ثم 975 ألف جهاز في الجزائر، أما بالنسبة لعدد الأجهزة لكل (1000) مواطن عربي، فتتوزع كالتالي:

(400 في الكويت، 237 في البحرين، 18 في اليمن الديمقراطية، 6 في السودان، 0.2 في اليمن الشمالي) وهذا ما يقابل (20 جهاز لكل ألف نسمة حسب مقياس اليونيسكو) وتوفر 300 جهاز في البلدان الصناعية للعدد نفسه..

هذا مع توفر 173 محطة إرسال تلفزيوني عربية، وبمعدل بث تلفزيوني سنوي عربي بحدود (30) ألف ساعة، (25٪ منها للتلفزيون المصري، والباقي يخص (8) بلدان عربية أخرى).

هذا وتحتل البرامج الترفيهية المرتبة الأولى في البث التلفزيوني العربي بحجم 16395 ساعة/سنوياً، ثم البرامج الإخبارية بحجم 5078 ساعة سنوياً، والتربوية 3499 ساعة ثم:

2136 ساعة دينية، 850 ساعة إعلان وإشهار. الخ). والملاحظ أن التلفزيون العربي لا يؤدي مهمته الأساسية التي هي التثقيف والإعلام والتربية والتوعية

والتوجيه..الخ، ولا سيما أن الدول العربية تستورد 40–60 ٪ من البرامج التلفزيونية من الخارج.

هـ. الهاتف:

يبلغ عدد أجهزة الهاتف المستعملة في الأقطار العربية حسب الإحصائيات المتوفرة 2,662 مليون خط، منها 450,34 بالبحرين، وتسجل قطر بـ 17,1٪ جهاز لكل مائة شخص كأرفع نسبة في الوطن العربي، إلا أن النسبة في أكثر من عشرة بلدان عربية لا تزيد عن جهاز واحد لكل مائة نسمة.

هذا ويشير تقرير اليونيسكو، إلى أنه مازالت هنالك قرى كثيرة في البلاد العربية لا يوجد فيها سوى جهاز أو أجهزة محدودة في الإدارات الحكومية وحدها، ويضيف أن نسبة تطور أجهزة الهاتف لكل ألف مواطن عربي لم ترتفع بين عام 1970 و1977، إلا من 1,6 إلى 1,7٪ مما يعد نقصاً خطيراً في شبكة الاتصالات، وبالتالي عقبة في طريق أسباب المعلومات، ويحول دون قيام شبكات اتصال ومعلومات فعالة...الخ[1].

و. السينما:

هنالك ضعف عربي كبير في توفر عدد دور السينما بالنسبة إلى حجم السكان العربي بينما حسب مقياس اليونيسكو ينبغي توفر سينما لكل 100 ألف نسمة، ففي مصر ينبغي توفر 560 سينما، والحالة هذه، ولكن المتوفر لا يزيد عن 200 فقط وقس على ذلك في بقية الأقطار العربية.

هذا ومن خلال اجتماع المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم في نواكشوط في أواسط شهر نيسان 1990 من قبل (15) دولة مشتركة فيها، أشير

(1) للمزيد من التفصيل: يمكن الرجوع إلى كتاب الدكتور مصطفى المصمودي: النظام الإعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة، العدد /94/ تشرين الأول/1985، ص232–241.

إلى الفراغ الثقافي لدى الشباب الإسلامي واختلال التوازن الثقافي بين المجتمع الإسلامي والمجتمعات العلمانية، والاستلاب الكائن، والدعوة إلى وسائل الإعلام الإسلامية بالتركيز على الثقافة والفنون الإسلامية.

كما تشير خريطة الاتصال الدولي، طبقاً لإحصاءات اليونسكو 1990، إلى أن العالم العربي يشكل 7،1 ٪ فقط من مساحة العالم الاتصالية، ويحتل المرتبة السادسة وتتفاوت معدلات الكثافة الإعلامية في الوطن العربي، بين الدول من ناحية، وبالنسبة لوسائل الإعلام ذاتها (الصحافة والإعلام المرئي والمسموع). فإذا كان مجموع الصحف يصل إلى 9220 في مستهل عقد التسعينات؛ فإن مجموع الصحف العربية لا يزيد عن 130 صحيفة، كذلك يتخفض توزيع الصحف لكل ألف شخص في الوطن العربي فيصل إلى 39 نسخة في الوقت الذي يبلغ 333 نسخة لكل ألف شخص في الدول الصناعية المتقدمة و111 نسخة لنفس العدد في سائر أنحاء العالم[1].

وتشير الإحصاءات الخاصة بالبرامج الإذاعية إلى نتائج مشابهة، إذ تستأثر البرامج الإخبارية والترفيهية بحوالي 70٪ من المضامين التي تبثها الإذاعات العربية[2].

وتعاني المكتبة العربية الإعلامية من ضآلة الدراسات والبحوث التي تتناول العلاقات العربية في مجال الإعلام والاتصال... تمثل ذلك في رصد وتحليل اتجاهات الصحف العربية من القضايا المعاصرة التي يواجها الوطن العربي، أو دراسة وتحليل مستوياته ونوعية أشكال التدفق الإعلامي، عبر وسائل الإعلام المطبوع والإلكتروني في الوطن العربي، وكذلك لوحظ أن الدراسات التي أجريت عن مواقف واتجاهات الصحافة العربية من القضايا القومية تتسم بالمحدودية، علاوة على اقتصارها لفترتي السبعينات والثمانينات. وتعود اقدم هذه الدراسات إلى عام 1982[3] وتناولت

(1) عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي وقضايا العولمة، ص72.

(2) الإعلام العربي وقضايا العولمة، مرجع سابق، ص73.

(3) دراسة أجرتها جيهان رشتي بإشراف ورعاية لليونسكو عام 1982.

هذه الدراسة الأخبار الخارجية في الصحف العربية، وأبرزت أن وكالات الأنباء الخارجية داخل الوطن العربي تشكل أكثر من 22٪، وتعتمد الصحف العربية في مجملها على وكالات الأنباء الغربية بما لا يقل عن 65٪، ويشير بعض الباحثين إلى أن نسبة الأخبار المتبادلة بين الدول العربية لا تزيد عن 2٪ من جملة الأخبار المتبادلة في الصحافة العربية.

إن أهم ما يمكن إبرازه في هذا القطاع هو عدم وجود وكالات أنباء بالمعنى الصحيح في بعض البلدان العربية، فغالب الوكالات المتوفرة هي بمثابة مكاتب إعلامية تابعة لوزارات الإعلام مباشرة وليس لها امتداد في داخل القطر فالعنصر المادي والبشري لا يسمح، بإيجاد أو بتطوير شبكة المكاتب المحلية لهذه الوكالات، التي يتراوح إنتاجها اليومي باللغة العربية بين /10/ نشرات في موريتانيا و/250/ نشرة داخلية في سورية. هذا بالإضافة إلى ضعف طاقة الإنتاج في هذه الوكالات الأمر الذي يدفعها إلى الاعتماد على خدمة الوكالات الأجنبية، وفي أحيان كثيرة تكون هذه الخدمة متعلقة بأخبار تقع في محيط وكالات الأنباء العربية. ويزيد هذا الاعتماد عندما يكون الأخبار تتعلق بموضوعات تتعارض مع سياسات الحكومات، ويصبح الأمر مخجلاً عندما يعلن من عاصمة غربية عن حدث ما يحدث أو سيحدث في العواصم العربية، وتقوم الوكالات العربية بنقل الخبر عن مصادر الغربية.

وترصد إحدى الدراسات مدى تأثير العلاقات العربية على معالجة الصحافة للقضايا العربية، حيث تغلبت العلاقات التعاونية المتبادلة على العلاقات الصراعية خلال الفترة ما بين 1970 إلى 1977، بسبب شبه الإجماع العربي في الموقف من الصراع مع إسرائيل، بينما سيطرت العلاقات الصراعية العربية بعد عام 1977 وحتى 1981، وهي الفترة التي شهدت خروج مصر من الصف العربي، وعقد معاهدة الصلح مع إسرائيل، واستمرار النزاع حول الصحراء الغربية والحرب العراقية

الإيرانية[1]. وقد أسفر استقراء مجموعة البحوث والدراسات التي أجريت عن الصحافة والقضايا العربية...عن بعض النتائج التي تعد بمثابة حقائق جوهرية تحدد أبعاد الخريطة الإعلامية العربية، ومساراتها وطبيعة القوى المتحكمة في صياغة واقعها الراهن، وتغطي هذه الدراسات الحرب الأهلية اللبنانية وحرب الخليج الأولى (العراقية –الإيرانية) والثانية (غزو الكويت وتحريرها) وجنوب لبنان والانتفاضة الفلسطينية[2].

وتكشف هذه الدراسات عما يلي (سمير عبد الرحمن، 111):

- التبعية المركبة التي يدين بها الإعلام العربي محلياً للحكومات، وخارجياً لمصادر الإعلام الغربي.
- عدم وجود مراسلين للصحف والوكالات العربية في العواصم العربية خصوصاً عند وقوع أحداث أو أزمات أو كوارث قومية.
- انغلاق الإعلام العربي داخل الوظائف التقليدية التي تهدف إلى إقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسمية والحكومية.
- قصور المؤسسات الأكاديمية الإعلامية، ويتجسد ذلك في غياب الدراسات التي تتناول السياسات الإعلامية والإعلاميين العرب ومشكلات التدفق الإعلامي بين الدول العربية، وعلاقة الإعلام بالسلطة السياسية، ودور الإعلام في تأكيد الهوية الثقافية في مواجهة تحديات العولمة والغزو الصهيوني، يضاف إلى ذلك عدم عقد مؤتمرات علمية عن الإعلام العربي لمناقشة مشكلاته والتحديات التي يوجهها وغياب حلقات النقاش والندوات.

---

(1) تقول د. عواطف عبد الرحمن:

انعكس كل ذلك على معالجة الصحافة المصرية للقضايا في المرحلتين. واهتمت هذه الدراسة بإبراز تأثير العلاقات المصرية العربية على مستوى التغطية الإعلامية ونوعية المضامين التي تركز عليها الصحافة المصرية، طبقاً لحالات المد والجزر في هذه العلاقات، فيلاحظ أنه في حالة تحسن العلاقات يكون شكل التغطية أكثر إبرازاً ويتحاشى المضمون المواقف السلبية للحكومات العربية، وتنقلب الصورة تماماً، عندما تتوتر العلاقات بين الحكومات العربية.

(2) الإعلام العربي وقضايا العولمة، مرجع سابق، ص74.

10) إستراتيجية الإعلام العربي:

لدى البحث عن الإعلام وتوازن الاتصال يفترض وجود مشكلات وخلل في واقع الاتصال القائم، ومن أسبابه الفجوات الاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية بين الشمال والجنوب، كما أشرنا سابقاً، حيث تتحكم الدول المتقدمة بالمادة الإعلامية المتداولة في العالم المعاصر وتركز على إبراز الصورة القائمة من تجارب الدول النامية والمتخلفة كالأزمات السياسية والحروب، والقلاقل والإضرابات التي تتفاعل في هذه الدول بقصد تغذيتها وتأجيج نارها".

الاستراتيجية الإعلامية العربية والتوجه الجديد للإعلام العربي الخارجي، قضايا تكرر نشرها في وسائل الإعلام المحلية في الأونة الأخيرة، بهدف إطلاع الرأي العام عليها لمعرفة مدى أهميتها وتأثيرها في اتجاهات ومواقف وممارسات المتلقي في المجتمعات الغربية.

من أجل ذلك نعتقد انه يتعين علينا تفعيل هذا التوجه الإعلامي الجديد بتطبيق شروط وخطوات عملية عديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[1]:

1. إن نجاح هذا التوجه يتطلب قبل كل شيء طرح المشكلات والخلافات السياسية والإعلامية العربية جانباً، والعمل على دعم وتوثيق التعاون العربي المشترك في المجالات السياسية والدبلوماسية والإعلامية الداخلية والخارجية، وبذل الجهد للحاق بمسيرة المعرفة وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، حتى نستطيع تحقيق أهدافنا القومية ومنها تنفيذ خطاب إعلامي عربي مشترك وناجح، يمكننا تطبيق مضمون موحد للرسالة الإعلامية العربية الخارجية يهدف إلى تقديم صورة صادقة وموضوعية عن قضايا العربية الرئيسية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

(1) د. خلف الجراد، الإعلام العربي والتصدي للإرهاب، حوار...، العدد (37) 2005/10/3، ص 15.

2. يتطلب العمل الإعلام– أي عمل إعلامي – وضع خطط وبرامج واضحة، ومحددة المعالم وقابلة للتطبيق، لأن هذه الخطوة تعدُّ من وجهة نظرنا البداية الصحيحة والمنطقية لأي عمل إعلامي، خصوصاً إذا ما كان مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجمهور الخارجي.
3. أهمية توافر الإمكانات المادية والكفاءات البشرية، وذلك بتوفير الأجهزة والمعدات المتقدمة، وتدريب وتأهيل كوادر متخصصة في مجالات الإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات بهدف دعم وتأهيل المؤسسات الإعلامية العربية القائمة، وإنشاء مؤسسات إعلامية متخصصة في مجالات الإعلام الخارجي كالفضائيات، والصحف، والمجالات، والنشرات الإلكترونية لإرساء خطاب إعلامي عربي خارجي مؤثر يؤدي دوره في تقديم صورة صحيحة عن الأمة العربية وقضايا الأساسية.
4. يتعين أن يكون لهذا الخطاب الإعلامي من دور آخر لا يقل أهمية، وهو مواجهة الإعلام الصهيوني والحدّ من دوره السلبي الذي مازال يسيطر على الساحة الإعلامية الغربية، حيث يقوم بتشويه صورة الإنسان العربي والإساءة لمعتقداته وقضاياه المختلفة كقضية كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي ووصفها بالإرهاب.

إن تحقيق هذا الشرط يشكل محاولة جادّة نحو تفنيد هذه الأكذوبة وغيرها من الأكاذيب والمغالطات التي قلبها الإعلام الصهيوني إلى حقائق تؤمن بها الشعوب الغربية، ولا سيما الشعب الأمريكي.

5. العمل العربي الجادّ في ملاحقة الإرهابين وتقديمهم لمحاكمات علنية عادلة، وفرض حصار شديد على الحركات والمنظمات الإرهابية، التي تستهدف المدنيين وقتل الأبرياء، ووضع تعريف عربي جامع وشامل ودقيق لمفهوم الإرهاب، وتفريقه عن المقاومة الوطنية المشروعة التي أجازتها الشرائع والأعراف والمواثيق الدولية، والعمل (عربياً) على إقناع دول العالم وهيئاته المختلفة لتبني التعريف العربي للإرهاب.. والمقاومة المشروعة.

6. وضع خطة عربية لتنوير الرأي العام العربي بشأن حقيقة الإرهاب ودحض تستّر بعض الجماعات والتنظيمات الإرهابية بالدين الإسلامي والمفردات الإسلامية.
7. امتناع وسائل الإعلام العربية (الحكومية منها والخاصة) بشكل تام عن الترويج لأخبار التنظيمات والجماعات الإرهابية كأفكار أو لقاءات أو بيانات، تحت اسم "الموضوعية" و" النزاهة" و"الحيادية المهنية".. نظراً للضرر الشديد المترتب على ترويج هذه الأخبار والأفكار والشخصيات التي تقف وراءها، أو تسعى للاستيلاء على الإسلام وعامة الناس والشباب عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.
8. إبراز المخاطر التي تنتج عن الأعمال الإرهابية التي تحدث في الدول العربية والإسلامية، بحيث تمحى الصورة المغلوطة، المكوّنة (في الإعلام الغربي) عن العرب والمسلمين بوصفهم رعاة للإرهاب وليسوا ضحايا له، مثلهم مثل بقية الشعوب والمجتمعات.
9. تفويت الفرصة على الإرهابين وزعمائهم للوصول إلى وسائل الإعلام بهدف الدعاية والتضخيم والإثارة وإيصال أفكارهم وآرائهم ومطالبهم وسياساتهم وأهدافهم، والنظر إلى هذه المسألة من حيث تناقضها مع أخلاق المهنة وأمن المجتمعات وسمعة العرب والإسلام والمسلمين، والحد من عمليات إعادة إذاعة ونشر أشرطة ولقاءات زعماء التنظيمات الإرهابية، وأفكارهم وأطروحاتهم، وتوعية الإعلاميين بالمخاطر الناجمة عن منح الإرهابيين مساحة لمخاطبة الرأي العام، واستغلال حرية التعبير والرأي بالترويج لآرائهم المتطرّفة وأعمالهم المنافية لقيم الإسلام وعقيدته السمحاء، وما تلحقه من أضرار خطيرة في الرأي العام المحلي والعالمي.
10. بذل جهود إعلامية – ثقافية متكاملة ومستمرّة، وعمل دؤوب من جانب الإعلاميين والمفكرين والمثقفين والسياسيين وقادة الرأي، ومنظمات المجتمع الأهلي والمدني في البلاد العربية، إضافة إلى المؤسسات والنقابات والجمعيات العربية والإسلامية في الغرب للتنسيق فيما بينها، وإقامة جسور، وإنشاء قنوات اتصال مع نظرائهم في المجتمعات الغربية، خصوصاً المجتمع الأمريكي، وذلك بهدف سبر غور الفكر الغربي، والتأثير فيه في محاولة جادة لمواجهة واحتواء

الحملة الإعلامية الصهيونية ضدنا، والتي أدت إلى السيطرة على عقول المفكرين والمثقفين قبل سيطرتها على عقول البسطاء من أبناء تلك الشعوب. إن هذه الجهود ستؤدي مع الوقت إلى تغيير التصورات النمطية، والمواقف والسلوكيات والاتجاهات السلبية، التي يؤمنون بها تجاه معتقداتنا وقيمنا وقضايانا المختلفة.

11. عرض ممارسات الجيش الإسرائيلي الوحشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع التركيز على قتل الأطفال والشباب، والمعاملة السيئة للنساء والشيوخ، وهدم المنازل وتجريف الأراضي، لما لذلك من أثر كبير في فضح صورة الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية وبالتالي العنصرية الصهيونية في أذهان أبناء الشعوب الغربية، الأمر سيؤدي على المدى المتوسط إلى تحريك قوى السلام وحقوق الإنسان في الغرب، للحدّ من هذه الممارسات الوحشية، والضغط على دولهم وحكوماتهم لتضغط بدورها على الحكومة الإسرائيلية، وتجبرها على تطبيق المعاهدات والقرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والتي من أهمها الانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة وعودة اللاجئين.

إن واقع الإعلام العربي ليس واقعاً مرضياً. وهو في أزمة مع الذات والمحيط. وهذه الأزمة جزء من أزمة الواقع العربي المأساوي. وفي ظل الحالة الراهنة لا يستطيع الإعلام العربي القيام بالمهام المرجوة منه إلا إذا توافرت الظروف الملائمة، والبيئة الصحية والاستخدام الجيد، والتطوير المناسب. ومن وجهة نظرنا التحقيق ذلك لا من:

1. التفكير ملياً في جدلية الصراع القائم في الواقع والمتمثل في أن المشروع العربي الوحدوي الديمقراطي النهضوي لا يمكن أن تكتب له الحياة إذا لم يلحق الهزيمة الحاسمة بالمشروع المقابل ألا وهو المشروع الإسرائيلي الصهيوني المدعوم بالقوة الأمريكية.

2. على العرب التوحد والتعاضد والتضامن والتكاتف وصولاً إلى الوحدة من خلال التركيز على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، أي "مشروع قومي عربي نهضوي" وهذا المشروع لا يكتمل دون مساهمة وسائل الإعلام العربية، فالإعلام العربي يشكل جزءاً أساسياً من هذا المشروع لأنه منطقياً بل وعملياً لا يمكن إنجاز أي مشروع يقوم على فعل الأفراد دون تفعيل في إرادة هؤلاء الأفراد.(أي بالمشاركة)، ويلعب الإعلام دوراً كبيراً في عملية الإقناع، والرأي العام.
3. تفعيل المشاركة السياسية، والقدرة على التأثير في صنع القرار بما ينسجم مع ضرورات بناء المجتمع المدني، والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك الإداري والثقافي بحاجة ماسة إلى هذه المشاركة العامة من المجتمع، فهو لا يقتصر على فئة محددة أو طبقة اجتماعية بعينها، فالممارسة هي الأساس.
4. تكوين ثقافة ديمقراطية، تأخذ بالرأي والرأي الآخر، وذلك من خلال الممارسات في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد أنفسهم، وبين الأفراد والجماعات، وبين هذه الجماعات والأنظمة السياسية، على أن لا تعني الديمقراطية الفوضى والميوعة، بل ما تعنيه في حقيقة الأمر بناء دولة المؤسسات والقانون وحماية الحريات. وبغياب هذه الثقافة لا يمكن الحديث مطلقاً عن ديمقراطية، كما أن وعي هذه المسألة من مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية يعدّ أمراً ضرورياً.
5. إحلال قيم ومعتقدات وسلوكيات جديدة عوضاً عن القيم والسلوكيات التي فرضتها الحالة العربية المتردية. وهذا من واجب الأفراد والمؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية وكذلك الأسرة العربية، وهي مهمة وطنية إنسانية لبناء مجتمع قابل للتطور والحياة.
6. ضرورة تأمين إعلاميين العرب القادرين على جذب المواطن العربي إلى المشروع العربي الوحدوي النهضوي وتكريس اهتماماته لتصب كل طاقات الأمة العربية لإنجاز المشروع المصيري للعرب.

7. الاستفادة من معطيات الثورة المعلوماتية ومن الشبكة العالمية "الانترنت" لتوضيح أبعاد قضية الصراع في المنطقة وتكوين الرأي العام العالمي المؤيد للحق العربي، والدخول في هذا المجال أصبح متاحاً لأن ثورة المعلومات تعطي القدرة لوسائل الإعلام العربية على الانتشار عالمياً، وبمقدار ما يمتلك الإعلاميون العرب من معارف بأساليب العمل الإعلامي يستطيعون إقناع الرأي العالمي بالقضية العربية ويؤمنون مؤيدين لهذه القضية في شتى أصقاع العالم.
8. التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري والثقافي في الدول العربية. وهذه حاجة ملحة وضرورة داخلية لإحداث التطور الممكن في المجتمعات العربية. وهي تمثل وضعية مركبة وليست أحادية والنتيجة. وتتطلب الإرادة السياسية، والصمم في المواقف دون تردد واتخاذ الخطوات في هذا الاتجاه بشكل تدريجي وعقلاني بحيث تؤمن الاستقرار، وتزيد من المناعة الإقليمية. وهي بحد ذاتها عملية تهم الجميع، وتعتمد على قدراتهم ورؤيتهم للمستقبل. فدون هذا التغيير تبقى وضيعة الإعلام العربي وضعية مسلولة وغير فعالة.
9. الانطلاق في الخطاب الإعلامي العربي من النظرة القومية الوحدوية لأجزاء الوطن العربي، ومن احترام العمق الروحي والتراثي للمواطن العربي، بما يستجيب لحاجات الناس وينسجم مع الأهداف المنشودة، بالإضافة إلى إتباع سياسة الحوار، والارتقاء بإمكانات المؤسسات الإعلامية وأدائها لمواكبة الثورة الإعلامية الراهنة بشكل عقلاني ومتطور.
10. تشكيل منظمات أهلية للإعلاميين العرب تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، وتهتم بشؤونهم، على أن تكون المسائل المهنية، وقضية الحريات، والإسهام في الخطط التنموية من أولوياتها.
11. الاهتمام بشكل جدي وصارم بموضوع التأهيل الإعلامي للوصول إلى كوادر إعلامية مؤهلة ومتطورة ثقافياً واجتماعياً وحضارياً تستوعب كل ما هو طارئ وجديد. واعتماد مبدأ الكفاءة والاختصاص والمهنية العالية لأية إطلالة عن الجمهور، والاهتمام الفائق بالتخصصات المهنية ضمن المؤسسة الواحدة وخاصة على الصعيد الاقتصادي والإداري، فنحن بحاجة ماسة إلى

متخصصين إعلاميين مسلحين بالمعرفة والثقافة البيئية في مجالات مهمة ومتنوعة.

12. ممارسة الإعلام العربي لدور تحريضي وتربوي وبيئي في آن معاً لاستنهاض القدرات الكامنة لدى المواطن العربي باتجاه قضاياه الأساسية، وبالخص قضية المصير والوجود التي يجب ألا يعلو عليها أية قضية أخرى، ومن الواجب هنا أن يمارس الإعلامي العربي حرية التعبير بمنتهى الموضوعية حتى يكون مقنعاً في طروحاته، فالحرية والمسؤولية هما الجانبان الأكثر ملائمة إعلامياً لخدمة الدول العربية الوحدوية..

13. إحداث مؤسسة إعلامية عربية قومية تشترك بها كل الدول العربية وليكن لها قناة فضائية قومية تمثل القاسم المشترك للعرب من أقصى الوطن العربي إلى أقصاه وأن تدعم وتمول لمؤسسة مستقلة مكان تصدر عن الجامعة العربية ولكن باستقلال ونهج قومي بعيد عن الصراعات والنزاعات القطرية والمحلية، تؤسس لجيل عربي موحد النظر والرؤية المستقبلية.

14. السعي في معرفة ظروف الجمهور وتوجهاته، وتلبية حاجاته المادية والمعنوية، والاهتمام بإيجابية بآرائه وتطلعاته، والتعليق عليها، والتنويه بأهميتها، والبحث عن قنوات اتصال جديدة تجعله أكثر قرباً منه، وذلك لبناء عنصر الثقة الذي يعدّ شرطاً ضرورياً للإطلاع بالمهام الموكولة إليه والنظرة للمستقبل بأمان واطمئنا.

15. التفاعل مع مختلف الفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية العربية لبناء برنامج تنموي عربي يستطيع التصدي لبعض التحولات الإقليمية والدولية التي تؤثر سلباً في الحياة العربية وطرح البديل الفعلي، كظاهرة العولمة التي تجتاح جميع الحدود الجغرافية والسياسية دون رحمة. فعلى الإعلام العربي تسليط الضوء على طابع الهيمنة لهذه الظاهرة الدولية والتي أخذت في عالمنا الراهن شكلاً وحجماً واستقطاباً سياسياً واقتصادياً وثقافياً أكثر وضوحاً وعدوانية بسبب شروط التطور غير المتكافئ بين الشعوب وسيطرة القطب الواحد. فلقد أضحت هذه الظاهرة شكلاً من أشكال العنف السياسي

والاقتصادي والثقافي. وإن تابع الإعلام العربي نشأة هذه الظاهرة وبيان أهم مؤثراتها لا بد أن يضع سياسات إعلامية شاملة ترتبط بالأهداف الوطنية والقومية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والدعوة إلى تعميق دور مراكز البحوث العلمية، والاهتمام بدراسة الرأي العام، ومحاولة التعرف عليه عن قرب والمناداة بالاعتراف بحق الاتصال، وحق الأفراد في التعبير، وإمكانية المؤسسات الإعلامية في الانتفاع من مصادر المعلومات للوصول إلى الحقيقة، والتمسك بالهوية القومية ومكوناتها الثقافية.

16. تنظيم حملات إعلامية تنموية عربية لدعم ميول الجمهور وتنشيطها نحو أهداف اجتماعية محددة. ولتنفيذها يجب تجزئة شرائح الجمهور وتحليلها، ودراسة الواقع بدقة، وتحديد العوامل الاجتماعية والعقبات القانونية والسياسية والأخلاقية. وإبراز الأهداف الاتصالية لخطة إعلامية مدروسة.

17. العمل على إحداث صناعة إعلامية بيئية عربية تنسجم مع الذات القومية، وهي تتطلب موارد مالية جديدة وحالة تسويقية متطورة تتزامن مع تطور دور القطاع الخاص في التنمية، مما يهيئ لصناعة إعلان عربي واسع النطاق بخلق حالة من التوازن بين حجم المؤسسات الإعلامية وحاجتها للإعلان بوصفه مورداً مالياً يحفظ لها شيئاً معقولاً من الاستقلالية.

18. تخفيف الموانع القانونية المفروضة على المؤسسات الإعلامية وإصدار تشريعات تحمي الإعلامي وتصون حقوقه. فالحرية هي التي تفجر الطاقات الإبداعية وترفع من مستوى المؤسسة الإعلامية في أجواء من المنافسة.

19. تغيير النظرة الرسمية نحو الإعلام على انه أداة للتغيير وليس سلعة تباع وتشترى، أو آلة موسيقية تعزف حينما يريد صاحبها أن يعزف. فالإعلام من الواجب أن يكون في خدمة المجتمع، يهتم بالقضايا الأساسية التي تهم مجموع الناس. بحيث يخرج من نطاق السلطة والمتنفذين، وينطلق من دوافع ذاتية وعامة للبحث عن الحقيقة وتشخيصها وتسليط الضوء عليها مهما كانت الظروف[1].

(1) د. جمال الجاسم المحمود، مرجع سبق ذكره،ص 264 وما بعد...

20. إقرار إعلان إعلامي على غرار ما تم في اليونيسكو ويكون بمثابة ميثاق الشرف الإعلامي مما يسهم في تدعيم حقوق الإنسان العربي، وإقرار التآخي، وتدعيم القيم الروحية السمحة والأخلاقية الفاضلة، ومواجهة العدوان الصهيوني، والاختراق الثقافي بمختلف جوانبه.
21. توظيف وسائل الإعلام الحديثة في إطار قومي وعلى أسس التكامل وخاصة فيما يتعلق بالاستعمالات للأقمار الصناعية وشبكات المعلومات والصناعات الإلكترونية، واعتماد ما يساعد منها على اختصار المراحل في العمل الإنمائي وتوثيق أواصر التعاون العربي.
22. استخدام السوق العربية كعامل في تطوير قدرة تقنية إعلامية عربية في إطار مجموعة متنوعة مثل العلاقات العربية الاقتصادية والسياسية.
23. تدعيم التعاون بين مؤسسات التكوين والتدريب الإعلامي وتوحيد مناهج التعليم وأساليبه وتعريبها، حيث هي لم تعرب.كما أنهمن الضروري العمل على تدعيم أسس جديدة للبحوث الإعلامية والدراسات ورف مستوى مناهجها الأكاديمية وتعزيزها بالخبرة التقنية والتدريب الكافي.
24. إن التخطيط المشترك والتنسيق وتوزيع الأدوار بين مختلف المعنيين بالعمل الإعلامي في المستوى القومي هي متطلبات ضرورية، إلا أن ذلك لا يكفي وحده بدون هياكل مشتركة، لذلك فمن التفكير الجدي في إقرار نظام عربي جديد للإعلام والاتصال يفترض تدعيم الهياكل القائمة وإحداث هياكل جديدة حيث يدعو الأمر.
25. إنشاء مؤسسات عربية متخصصة للإنتاج الإعلامي وخاصة الإنتاج الذي يخدم أغراض التنمية ويدعم القيم الحضارية والتاريخية المشتركة.
26. إحداث مركز عربي لتكوين الإطارات والدراسات لوضع التصورات العربية للاستعمالات الإعلامية في مختلف المجالات.
27. إحداث وكالة أنباء عربية تحظى بدرجة كافية من الاستقلالية تبث الخبر والصورة، ولا ينحصر نشاطها في المجال السياسي فحسب بل يشمل المواضيع

الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والحضاري عامة. وهي موجهة لخدمة التعاون العربي وتقديم صورة عربية متكاملة للعالم.

28. إنشاء محطات بث إذاعي موجهة إلى مناطق العالم الرئيسية وشعوبها لتعريفها بحقائق العالم العربي من تراث وثقافة وحضارة ومعتقدات سماوية ويتخلل برامجها عرض موضوعي لحقيقة القضايا القومية العربية، وذلك لتصحيح الأفكار الخاطئة والصور المشوهة التي تبث عنا وسائل الإعلام الأجنبية.

29. إنشاء مؤسسة عربية للعلاقات الدولية مهمتها سد الثغرات الراهنة وبناء الجسور مع الشعوب الأخرى، ومقاومة الدعايات المضللة، وتعريف الرأي العام العالمي بحقائق الأوضاع العربية وكذلك إقامة علاقات التعاون مع المنظمات والاتحادات العربية والإسلامية وغيرها من جمعيات الصداقة والجامعات الأجنبية ودعمها ودعمها مالياً بقدر مستوى فاعليتها في المجتمعات الغربية. وينبغي أن تحظى هذه المؤسسة بما يكفي من الاعتمادات التي تسمح لها بمواجهة حاجاتها وتنظيم ميزانيتها وذلك من خلال فائض الأموال المخصصة لها ومردود استثماراتها..

30. مساعدة الدول العربية المحتاجة والدول الشقيقة في إفريقيا وآسيا على تحقيق بعض الإنجازات الإعلامية مثل وكالات الأنباء والمطابع ومحطات والإذاعات، ومراكز الإعلاميات ومعاهد التكوين وغيرها[1].

31. كما أن قيام الوحدة الاقتصادية – الإعلامية العربية أو التكتل الاقتصادي الإعلامي العربي أو السوق العربي المشتركة يعتبر ركيزة مواجهة تحديات العولمة لأسباب متعددة منها:

---

(1) د. مصطفى مصمودي، مرجع سبق ذكره.

إن التكتل الاقتصادي يساهم مساهمة كبرى في رفع مستوى الإنتاجية للأقطار العربية وتوسيع قاعدتها، وفي ترسيخ المناخ الاقتصادي الملائم، شرط أن تحسن الدول العربية تطبيق الخطوات الآيلة إلى التقارب الاقتصادي والإعلامي، بل وأكثر من ذلك، فعن الوحدة الاقتصادية العربية في الوقت الراهن لها مضمون آخر تنامت أهميته كثيراً في ظل مسيرة العولمة، وهي القوة التفاوضية المنبثقة عن الوحدة تجاه الكتل السياسية والاقتصادي أو الدول الكبرى خارجها[1].

نرى ضرورة وإمكانية التفكير بشكل تنظيمي جديد كأولوية هامة لتطوير الإعلام الأمني العربي وفق التوجهات الجديدة.

(1) د. سمير المقدسي، "التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن الحادي والعشرين" مجلة شؤون عربية، أيلول 2000، ص 146.

الفصل الرابع

عولمة الإعلام

الفصل الرابع
عولمة الإعلام

1) واقع العولمة الإعلامية[1]:

في عصر العالم المعولم، والأهم في عالم الإعلام الراهن أن وسائل الإعلام والاتصالات أصبحت جماهيرية بمعنى أن فعل الانتشار والتعميم هو السائد فيها.

فالاتصال الجماهيري أضحى يشكل جوهر الحياة المعاصرة وروحها بعد أن ارتقت وسائل الاتصال العالمية إلى الذروة في التطور التقني.

ويمكن إيجاز السمات الغالبة على العولمة الإعلامية بما يلي:

أ. وجود الوسيلة الإعلامية التي تتخطى حدود الزمان والمكان وقادرة على الانتشار السريع وتتصف بالسرعة اللحظية والتعميم في كل الاتجاهات فهي لم تعد تنقل رسالة إلى المرسل فقط وإنما لمن يشاء أن يلتقطها عبر الفضائيات وشبكات الانترنت والدخول لهذه القنوات للتفاعل معها بما يعرف حالياً الإعلام العولمي التفاعلي، فالمشاركة الواسعة للناس هي السمة الواضحة للإعلام الحديث إذا لم يعد الفرد مجرد متلقي فقط أو منفعل بالحدث وإنما هو مشارك وفاعل ومقرر أحياناً وصاحب وجهة نظر يقولها على الفور، فالإجابة للتو هي الفرصة المتاحة للجميع، وباختصار فإن العولمة الإعلامية قد نقلت العالم إلى مرحلة جديدة متقدمة في الاتصال وبث المعلومات التي أصبحت متاحة لمن يريد دون قيود أو حدود فالرسالة وعلى عكس ما كان سابقاً تصل إلى أبعد من مرمى نظر المراسل وأبعد من المسافة التي يصل إليها الصوت البشري والوسيلة الإعلامية تحمل من يريد صاحبها إلى كل أنحاء العالم خلال أجزاء من الثانية.

---

(1) د. تركي صقر" عولمة الإعلام بين تصادم الهويات وتقاطعها" مقال في مجلة المعرفة، العدد(504) أيلول/2005م،وزارة الثقافة،دمشق،ص29 وما بعد

ب. إن الميزة الثانية للعولمة الإعلامية هي أن لغتها الأساسية هي اللغة الإنكليزية التي كادت أن تحول لغة العالم إلى اللغة الإنكليزية وأضحى من لا يتكلم بها أو يستخدمها في عداد الأميين ويكفي أن نورد الأرقام والنسب التالية للتأكد من هذه الظاهرة:" إن 88٪ من معطيات الانترنت تبث بالإنكليزية مقابل 9٪ بالألمانية و2٪ بالفرنسية و1٪ يوزع على اللغات العربية"[1].

ج. إن العولمة الإعلامية هي الحامل والرافعة الأساسية للعولمة الاقتصادية وهي لا تتحرك ولا تتنفس إلا بأوامر من أصحاب الشركات الاقتصادية العالمية الكبرى، ومعروف أن العولمة الاقتصادية تحتاج إلى عولمة إعلامية من أجل الإعلان عن السلع والمنتجات وفتح أسواق في مختلف أرجاء العالم وإشاعة نظام التحرر الرأسمالي العالمي، فلقد اتسع حجم عولمة الاقتصاد مع بداية التسعينيات نتيجة الترابط الذي أحكم بين رؤوس الأموال العالمية من جهة وبين أسواق المنتوجات والخدمات العالمية من جهة ثانية وبرزت منظمة (الغات) لتنظيم حرية تنافس رؤوس الأموال والإلغاء التام للحواجز والقيود والتي تعترض تنقلها وتدفقها على الأسواق. وبات العالم وليس وسائل الإعلام فقط تحت رحمة مئتي مؤسسة اقتصادية هي شركات متعددة الجنسيات تتحكم في الاقتصاد العالمي كله.

د. إن العولمة الإعلامية بما تمثله من وسائل الاختراق إلى كل مكان وإلى كل عقل قادر على عولمة الإنسان في كل مجال متحدية قدرة خصوصياته القومية والفردية على الصمود في وجه مدها الواسع واضعة مناعته الذاتية موضع اختبار عسير. وعليه فإنه "على سمع العالم وبصره وفي غفلة من بعض فصائله المهمشة تجري عولمة الإعلام والعلم والتكنولوجيا والثقافة والملكية الفكرية تواكبها محاولة عولمة القيم والأخلاق وأنماط العيش ومناهج التفكير، وفي ظل هذه العولمة الشاملة يُراد أن تتعولم الهويات والخصوصيات كذلك"[2].

(1) العولمة والهوية – الصادر عن أكاديمية المملكة المغربية عام 1997،ص135.

(2) المرجع السابق، ص123.

5. إن العولمة الإعلامية لم تعد خياراً قابلاً للتبني أو الرفض بل هي حتمية لا مناص منها ولذلك نجد أن أصحاب النظام العالمي الجديد يضعون البلدان النامية أمام خيارين لا ثالث لهما إما القبول بهذه العولمة وتلقي معطياتها أو البقاء على حالة التخلف والجمود، فالعولمة بمعناها العام بحسب نظريتهم هي أقرب الطرق وأجداها لتحقيق الحداثة الاجتماعية والسياسية والفكرية للعالم المتخلف وهي أنجع الوسائل للوصول بسرعة إلى التنمية الشاملة لأنها وحدها القادرة على تأهيله اقتصادياً وبالتالي فكرياً واجتماعياً وثقافياً.

ويؤكد هؤلاء: "إن العولمة هي السبيل الوحيد إلى تنمية عالم بلا حدود اقتصادية عالم لا يسوده إلا قانون السوق. ويضيفون: "إن الدول الصغرى لم يعد بإمكانها أن تستغل تناقضات الكبار كما كانت تفعل أثناء الحرب الباردة، وإن الانفتاح السياسي الذي تحقق بين العالم بعضه على بعض لا ينفصل عن الانفتاح الاقتصادي، فهما معاً أساسيان في مفهوم العولمة، لذلك تربط الولايات المتحدة بينهما ربطاً عضوياً وترهن تعاونها مع الغير بدى احترامه والتزامه بالانفتاحين معاً"(1).

ويقول ماك لوهان:

إن عولمة الإعلام عن طريق وسائل الاتصال والتواصل جعلت من الكرة الأرضية قرية صغيرة وأصبح الإنسان يحيا في فضاء عالمي بلا حدود يعيش لحظات أفراحهم وأتراحهم لحظة وقوعها ويشاهد بعينه كل يوم صورة واضحة المعالم والقسمات عن نظيره في كل مكان.

ومما لا شك فيه أن دور الانترنت أساسي في هذه العولمة كما أن تطور الهواتف النقالة جعل الإنسان أسير هذه الثورة العالمية التي تتحكم في مسيرتها شركات الاتصال والتواصل وتقوم وسائل الإعلام العولمية بدور بالغ في هذا التكامل.

---

(1) العولمة والهوية، المرجع السابق، ص 129.

☒ الإعلام المدموج: الذي أخذ يتحد بقوة لفرض قيمه ونفوذه هو أهم إرهاصات العولمة، فقد تحول الأعلام إلى أداة محتكرة بيد مجموعة من الأشخاص يرسمون الحدث قبل أن يقع ويخلقون القيم والأخلاقيات التي تتناسب مع مصالحهم فاليوم أشخاص مثل تيد تيرنر أو روبرت مردوخ هم من يحكم العالم من كاميرات التلفزيون وشركة مثل ديزني هي التي تصنع طفولة الأطفال بقيم مثل الجنس والعنف والانتهازية. هذا الأعلام العابر للقارات يصعب مواجهته لأنه يملك إمكانات هائلة تجعله مسيطرا فعلى سبيل المثال فأن إعلان تلفزيوني واحد عابر للقارات يكلف ما يكلفه في المتوسط فيلم سينمائي أوروبي.

إن العالم الغربي هو الذي يقود بالنتيجة مسيرة العولمة نحو اتجاه يمثل مصالحه وأهدافه الخاصة لأنه يمتلك المنبع المعلوماتي الذي يغذي ويرفد العالم بالمعلومات وهذا يجعله المسيطر ويجعل الآخرين تابعين، فالمعرفة العلمية تمثل 80٪ من اقتصاديات العالم المتقدم وال 20٪ الأخرى تذهب إلى راس المال والعمالة والموارد الطبيعية والعكس صحيح بالنسبة للدول النامية وهذا ما يجعلها تحت تأثير التبعية.

العولمة والإعلام العربي:

ظهرت حرب الخليج ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية، كمؤشرات على التحول الإعلام في العالم.

لقد لعبت الإذاعة حتى ذلك الوقت دوراً كبيراً في السياسة الدولية وفي حسم العديد من الصراعات التي حصلت في العالم، وبقدر ما كان للإذاعة أثر سلبي على العرب في حرب حزيران 1967، انقلب هذا الأثر إيجابياً في حرب 1973، وكان لها دور واضح في رفع الروح المعنوية للمواطن العربي آنذاك.

كذلك فإن هذا الأثر لوسائل الاتصال وللإذاعة كان كبيراً في حرب الخليج /1990/ إذ كانت التغطية الإخبارية للأحداث لحظة بلحظة عبر الإذاعة والتلفزيون ومن مناطق حدوثها مباشرة.

ولم يكن أثر هذه الوسائل أقل في إسقاط الرئيس الروماني " تشاوشيسكو" خاصة ان الإذاعة هي الوسيلة الأكثر شيوعاً " في الدول الاشتراكية سابقاً) لقد أمطرت الإذاعات الموجهة رومانياً بوابل من الدعايات، أدت أخيراً إلى اسقاط الرئيس الروماني.

وفي الاتحاد السوفييتي السابق لعبت الإذاعة دوراً كبيراً في تفكيك دولة إبان الانقلاب الذي قام به الشيوعيون المحافظون والذين عرفوا باسم "لجنة الدولة للطوارئ" فقام الرئيس بوريس يلتسين بانقلاب آخر على هؤلاء وكانت وسيلته الأولى فيه الإذاعة التي أدت إلى فشل انقلاب لجنة الدولة للطوارئ وانتصار يلتسن.

"لقد كان للأثير، دور حاسم في هذه الأحداث التاريخية، إذ كان يتم نقل الأخبار التي تبثها موسكو، فتتلقفها الإذاعات الأجنبية ومن ثم تقوم بتوزيعها على العالم كله بسرعة خاطفة".

ونستطيع القول إن حرب الخليج التي عرفت باسم (عاصفة الصحراء) كانت نقطة التحول من الإذاعة إلى التلفزيون، وإعلان الغزو التلفزيوني الفضائي في العالم، فيما عرف لاحقاً بعولمة(السياسة الكونية).

الإعلام حيث عزز إلغاء القيود التنظيمية، والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات والحواسيب، التحرك نحو سوق عالمية متكاملة. لقد غيرت الابتكارات في مجال تكنولوجيا الاتصالات بالإضافة إلى العولمة الاقتصادية الزاحفة طبيعة وسائل الإعلام العالمية وأدت إلى انتشار المعلومات، وترتبت على ذلك نتائج مهمة بالنسبة لكل من إدارة شؤون المجتمعات الوطنية والعالمية، حيث مكنت نظم الاتصالات الحديثة السكان المحليين من التعرف على أنباء الأحداث الداخلية في

مناطقهم عبر وسائل الاتصالات والإعلام الحديثة. كما أدت خدمات الاتصال الدلي الرقمي المباشر إلى حدوث زيادة هائلة في تدفق الأنباء وسائر الرسائل عبر الحدود، هذا بالإضافة إلى التطور المهم الذي حصل في التشارك بالمعلومات عبر الحواسيب من خلال شبكة الإنترنت.

من غير الجائز أن نذكر العولمة وتأثيراتها دون أن نأتي على ذكر العربي وموقعه من هذه العولمة التي أضحت سمة العصر الذي نعيش، هنا تطرح جملة من الأسئلة:

- أين يقف الإعلام العربي من قضية العولمة؟
- هل هو منفعل بها أم أن دوره دور المتلقي والناقل لأفكارها؟.
- أم أنه أيضاً دور التابع تبعية تامة لمساراتها وأهدافها؟.
- والسؤال الآخر هل يستطيع الإعلام العربي أن يكون على الأقل فاعلاً ومنفعلاً في تيار العولمة يأخذ ويعطي، يتلقى ويرسل، يقدم خصوصية الأمة ويعرض هوية العرب ويظهر ثقافاتهم وحضارتهم.

يبدو أن الإعلام العربي يعيش مرحلة من العجز لأنه طري العود وتابع ولاهث وراء استيراد التقنيات والتجهيزات والبرامج والمنظومات وعدا عن ذلك كله ينطلق من خطاب إعلامي مقولب ويستمد مضمونه من سلطات ليست ديمقراطية بل معظمها وراثي وقمعي وإستبدادي، وهذا يجعل الخطاب الإعلامي بارداً لا روح ولا حيوية فيه، يغلب عليه الطابع الرسمي الوظيفي وتطغى عليه اللهجة البروتوكولية حتى انه يسمى" إعلام استقبل وودع " لكن الخطر في تأثير العولمة الإعلامية على النفسية العربية هو ما تقوم به الفضائيات من تخدير وتنويم لمعظم السكان العرب الذين بالأساس لا يقيمون وزناً للوقت ويهدرون الزمن بلا حساب ويعرقلون بأوقاتهم ولا يعرفون كيف ينصرفون بها. إن أكثر ما يشكل خطيراً كبيراً على العرب هو ان العولمة الإعلامية قد أدخلتهم في مرحلة من الاجترار

لمعطيات الغير وخطاب الغير وأفكار الغير وحتى إحلال ثقافة الغير محال ثقافتهم وقيم الغير محل قيممهم ما امكن.

أي أن الدول العربية تعيش حالة من التبعية الإعلامية الببغاوية القائم على التقليد، قد أصبحت تملأ الفضاء العربي غرباً وشرقاً وهذا ما تهدف إليه هيمنة القطب الإعلامي الأوحد في العالم الذي يسعى إلى تنميط الشعوب وأخذها إلى حيث النمط الجديد والأسلوب الجديد في الحياة وطغيان هذا الأسلوب على كل ما عداه وما يتبع ذلك من حاجة دائمة للمركز أو القطب الواحد الذي يضخ الأفكار والإعلانات وقيم العيش ونمط وأسلوب الحياة الجديدة وتحويل الجميع في النهاية إلى سوق استهلاكية يتحكم فيها هذا القطب الواحد.

ويمكننا تسجيل ملامح المشهد الراهن للإعلام العربي في الحقائق التالية[1]:

- سياسات إعلامية تشكو من انفصام حاد بين الغايات والإمكانات، وبين الشعارات والممارسات وعجز عن تحقيق أي نوع من التكتل الإعلامي، حيث يرتبط ذلك ارتباط عضوياً بالفشل في إحداث نوع من التكتل على الصعيد السياسي، وذلك نتيجة منطقية لتبعية الإعلام للسياحة.
- قصور شديد في البحوث النظرية في مجال الإعلام فضلاً عما تدين أكاديميات الإعلام العربية من تبعية أكاديمية للمدارس الغربية وغياب البحوث الإعلامية ذات الطابع الجماعي.
- نصوص دستورية تؤكد على مبدأ حرية التعبير والنشر، تفرغ من مضمونها بعبارات ناسفة تذيلها، من قبيل" بما لا يتعارض مع المصلحة العامة" وبمقتضى القانون.
- تسرب مشاهدينا إلى منافذ الإعلام الأجنبية لفقدان الثقة في الإعلام المحلي ويكفي مثالاً هنا مساحات البث الإذاعي العربي الهائلة التي تسيطر عليها هيئة الإذاعة البريطانية.

(1) سمير عبد الرحمن، الإعلام السوري، مرجع سبق ذكره،ص103-104.

- صحافة رسمية يعتبرها البعض مثالاً نموذجياً لصحافة الولاء.
- إذاعات موجهة تذيع ولا تسمع، ووكالات انباء ترسل ولا يستقبلها إلا اقل القليل، وعلى الرغم من وجود /22/ وكالة انباء عربية، لا تزال وكالات الأنباء الغربية تستأثر بالساحة العربية.
- تدفق إعلامي غائب أو شبه غائب بين الدول العربية ومشاريع الإنتاج المشترك نادرة، وقد فشلنا حتى الآن في إصدار ميثاق موحد للإعلام العربي، لقد ظل الإعلام العربي المشترك منذ أنشئت جامعة الدول العربية أضعف الأليات التي يسعى بها العرب لبلوغ أهدافهم القومية إذ تولت المصالح القطرية تحديد مجال حركة الإعلام العربي المشترك.
- اهتمام ضئيل بشؤون الإعلام من قبل القائمين بالتنمية، حيث غاب عن معظمهم ما للإعلام من دور حاسم في عملية التنمية.
- صناعة إعلامية غائبة، إلا بعض صناعات تجميعية لأجهزة الراديو والتلفزيون في مصر والعراق والجزائر وسورية، وإنتاج إعلامي محدود، صار مهدداً بالانقراض، باستثناء جهود مدينتي الإنتاج الإعلامي بالقاهرة ودبي.

والسؤال الكبير المطروح ما هو الحل؟.

وهنا نقول باختصار، أن على الإعلام العربي لكي يكون مؤثراً ومستفيداً من المعطيات الإيجابية للعولمة وقادراً على نبذ سلبياتها وإيضاح هذه السلبيات للمواطن العربي، أن يكون مجتمعياً وإن ينطق بلسان تعددية القوى السياسية والاجتماعية ويخدم مصالح الشرائح الأوسع للمجتمع لا أن ينحصر خطابه في التعبير عن مصالح فئة أو سلطة أو رئيس أو ملك، وعلى الإعلام العربي أن يتحرر من القيود الرسمية والوظيفية القاتلة وان يميل دوماً إلى تحبيذ الحوار وحرية الراي والتعبير وصوغ خطاب إعلامي متكامل يتضمن كل وجهات النظر في المجتمع الذي يصدر عنه. وأن إعلام عربي في كل دولة ليس بمقدوره أن يتصدى للمخاطر التي تحيط بالأمة العربية فلا بد أن يكون المنطق هو إعلام عربي جماعي ومشترك، فانحصار الإعلام العربي في البوتقة المحلية أو القطرية وعدم مد اليد لتضامن عربي إعلامي

يوحد على الأقل خطاب إعلامي عربي ينطلق خارجياً ودولياً يجعل العرب الأقل وزناً في عالم العولمة الإعلامية، كما يؤدي ذلك كله إلى فشل الإعلاميات العربية واحدة تلو الأخرى، فمن غير المعقول أن توحدنا التكنولوجيا الإعلامية الجديدة ولا توحدنا الثقافة الواحدة واللغة الواحدة والتطلعات العربية الواحدة نحو الديمقراطية والحرية والمساواة ومواجهة أخطار العدوان والاحتلال والاجتياح العسكرية وغير العسكرية المحيطة بالوطن العربي من كل جانب...

إن الإعلام المعولم يلعب دوراً ايجابياً إذا أخذنا من كل حضارة وكل ثقافة إيجابياتها وقام بالتعميم والانتشار وتعريف الآخر بما يملكه غيره فيفيد ويستفيد وتتكامل الثقافة وتتلاقى الهويات بدلاً من أن تتصادم وتتحارب ويغزو بعضها بعضاً.

وكما يقول "هربرت شيلر" في كتابه " المتلاعبون بالعقول " فإن " التحكم بالمعلومات وطريقة تداولها ونشرها يتم توظيفها لتحقيق الأثر المطلوب في مواقف الإنسان وسلوكه"[(1)]. وكما يعتقد دعاة العولمة فإن " الإعلام يصنع الأحلام والأحلام تحدد الأفعال"[(2)].

لقد استطاع الإعلام بفضل التقانات المتقدمة أن يتخطى الحدود الوطنية ويجعل الناس يهتمون بقضايا عديدة لم تكن تشغل بالهم أو ليست وليدة بيئتهم الثقافية وخصوصيتهم التاريخية، بما يشكل الذوق الاستهلاكي وتقمص الشخصية العربية في مظاهر السلوك والحية. لقد أصبح ما يسمى بصرعات "الموضة". منتجاً ثقافياً يحاول دعاة العولمة تسويقه باعتباره من اخطر ما يهدد

(1) هربرت شيلر أ،" المتلاعبون بالعقول"، ترجمة عبد السلام رضوان سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم (243) ط2(الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)ص7

(2) مارتين، بيتر وشومان، هارالد " فخ العولمة- الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ترجمة د. عدنان عباس علي ومراجعة د. رمزي زكي، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكتاب. رقم(238) (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، تشرين الأول 1998)ص47.

الثقافة الوطنية التي ينظر إليها دعاة العولمة على أنها" السبب الرئيس للانقسام بين الشعوب"[1].

كما يجري الحديث في الوقت الراهن على خلق ما يسمى "بالبيئة الثقافية للعولمة"، فالسرعة في تقبل العولمة يتوقف إلى حد بعيد على "إزالة التوترات بين القيم الثقافية المحلية والقيم الثقافية التي تنادي بها العولمة"[2]. وان عناصر هذه البيئة الثقافية " اصبحت منتجاً يتم تصنيعه في معامل أديسون اقنيو وأستوديوهات هوليود ولاس فيغاس بالكلمة والصورة"[3] والتي أصبحت من أهم أدوات العولمة الثقافية.

(1) احمد مصطفى عمر، "إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك" المستقبل العربي " العدد (256)6/2000 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000) ص78.

(2) روشكيف دافيد" في مديح الإمبريالية الثقافية"، ترجمة أحمد خضر، للثقافة العالمية، (الكويت) العدد 85 تشرين الثاني/ كانون الأول 1997، ص26

(3) عبد الإله بلقزيز" العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟" المستقبل العربي، العدد(229)،3/1998 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1998) ص11.

الفصل الخامس

وكالات الأنباء

الفصل الخامس

وكالات الأنباء

New Service/Press Service

مفهوم وكالات الأنباء:

تتعدد تعريفات وكالات الأنباء، وتلخصها فيما يلي:

- هي مؤسسات خاصة أو تعاونية أو حكومية تعمل في مجال جمع الأخبار والمعلومات وإمداد المؤسسات الإعلامية وغير الإعلامية بها مقابل أجر.
- هي وكيل عن المؤسسات الإعلامية وغير الإعلامية في جمع الأخبار والمعلومات والتقارير والصور التي تحتاجها وسائل الإعلام الجماهيرية للقيام بوظيفتها في إعلام الجمهور بما يقع من أحداث وإمداده بالمعلومات التي يبنى على أساسها قراراته.
- هي الصناعات المغذية لصناعة الصحافة والإعلام، وبالتالي فإن وكالة الأنباء ليست وسيلة إعلام في حد ذاتها، لأنها لا تتوجه إلى الجمهور العام.
- هي وسيط تجاري بين الصحفيين الذين يعملون في جمع الأخبار والمعلومات، وبين المؤسسات الإعلامية وغير الإعلامية التي تحتاج إلى هذه الأخبار والمعلومات.
- هي مؤسسات وشركات دولية وإقليمية وقومية تعمل في مجال إمداد الصحف ووسائل الإعلام والهيئات المعنية العامة والخاصة بما تحتاجه من أخبار وتفسيرات ومعلومات وصور مقابل أجر بهدف تحقيق الربح، أو بالمجان لتحقيق أهداف سياسية ودعائية لمالكيها سواء كانوا أفراداً أو دولاً.
- هي وكيل عن الصحف ووسائل تجمع الأخبار والمعلومات الصالحة للنشر لحسابها مقابل رسوم اشتراك، وذلك لأن الصحيفة أو وسيلة الإعلام لا تستطيع – في ظل تزايد النفقات – جمع الأخبار من جميع أنحاء العالم.

ومما سبق نستطيع أن نستخلص محددات مفهوم وكالة الأنباء وهي:

- ✓ علاقتها بوسائل الإعلام: صناعة مغذية لوسائل الإعلام، أو وكيل عنها او ممثل لها.
- ✓ وظيفتها: جمع الأخبار والمعلومات والصور وغيرها من المواد الإعلامية— وتوزيعها على وسائل الإعلام.
- ✓ هويتها: مؤسسات اقتصادية تسعى إلى تحقيق الربح (الوكالات الخاصة)، أو خدمة مجموعة من الصحف ووسائل الإعلام (الوكالات التعاونية والاتحادية)، أو تحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية ودعائية (الوكالات الحكومية).

وبالتالي فإن وكالة الأنباء هي إحدى الصناعات المغذية لوسائل الإعلام، تقوم بجمع المواد الإعلامية وتوزيعها على الصحف المشتركة فيها، وتسعى إما إلى تحقيق الربح أو تحقيق أهداف سياسية وأيديولوجية.

نشأة وتطور وكالات الأنباء:

يمكن تقسيم العوامل التي ساهمت في نشأة وتطور وكالات الأنباء إلى عوامل تكنولوجية، وعوامل اجتماعية واقتصادية، وعوامل إعلامية صحفية، نفصلها فيما يلي:

1) العوامل التكنولوجية:

تشمل العوامل التكنولوجية التقنيات التي أتاحتها الثورة الصناعية في أوروبا في القرن التاسع عشر، ومن المخترعات التي ساعدت على قيام وتطور وازدهار وكالات الأنباء ظهور الخدمات البريدية وانتظامها وبالتالي انتظام توزيع الأخبار، واختراع التلغراف الذي أدى إلى تقلص عامل الزمن في نقل الأخبار، واختراع التليفون الذي أدى أيضاً إلى تقليل عامل الزمن في تداول الأخبار. ويمكن تحديد

العوامل التكنولوجية التي ساعدت على قيام وتطور وازدهار وكالات الأنباء فيما يلي:

- ✓ إنشاء نظم البريد وتطورها، وقيام مديرو البريد بتقديم ترجمة ملخصة للصحف الواردة من الخارج للصحف المحلية مقابل اشتراكات سنوية.
- ✓ تقدم وسائل النقل البرية والبحرية (البواخر– السكك الحديدية – تمهيد الطرق ورصفها).
- ✓ اختراع التلغراف في عام 1835 واستخدامه في نقل الأخبار في عام 1845، ثم زيادة خطوطه بين المدن واتساعها لتربط الدول ثم القارات. وقد مثل التلغراف ثورة في مجال الاتصال، وكان هو أساس قيام وكالات الأنباء الحديثة، حتى أنها اتخذت أسمائها من اسمه، فأطلق عليها في البداية الخدمات التلغرافية السلكية Wire Services، ولا زال هذا المصطلح يستخدم في الوقت الحاضر في الإشارة إلى وكالات الأنباء. وقد أنهى التلغراف إلى حد كبير مشكلة بطئ نقل الأخبار من مكان وقوعها أو مكان تجميعها إلى الصحف... ولكنه لم يحل مشكلة التكاليف الباهظة التي كانت تتحملها كل صحيفة على حدة لجمع أخبارها.
- ✓ اختراع التلفون واستخدامه في نقل الأخبار، واختراع الراديو.

2) العوامل الاجتماعية:

وتشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في نشأة وتطور وكالات الأنباء:

- ✓ وجود قاعدة اقتصادية توفر التمويل اللازم للمشروعات الجديدة زمنها إنشاء وكالات للأنباء، وذلك نتيجة تحول الاقتصاد الأوروبي من النظام الإقطاعي إلى النظام الصناعي القائم على السوق الحر. فقد وفر هذا التحول التمويل اللازم لصناعة الصحافة والصناعات المرتبطة بها ومنها وكالات الأنباء.

- ✓ توافر قاعدة علمية مثقفة قادرة على إنتاج المعلومات وتوزيعها واستهلاكها، وذلك بعد إقرار حق التعليم الإلزامي. إذ أن هناك علاقة طردية بين تقدم التعليم وبين ازدهار صناعة الإعلام والصناعات المغذية لها مثل وكالات الأنباء.
- ✓ زيادة الكثافة السكانية نتيجة تطور الطب وارتفاع متوسط الأعمار، وزيادة سكان المدن، وبالتالي زيادة استهلاك وسائل الإعلام وزيادة حاجة هذه الوسائل إلى الأخبار لتلبي احتياجات مستهلكيها.

3) العوامل الإعلامية:

أما العوامل الإعلامية التي ساهمت في نشأة وتطور وكالات الأنباء فإنها تتصل اتصالاً مباشراً بازدهار وتقدم الصحافة المطبوعة، وتشمل:

- ✓ انتشار المطابع انتشاراً كبيراً في المدن الأوربية، وقيام أصحابها بإصدار النشرات الإخبارية المطبوعة.
- ✓ التطور الكبير في الطباعة بظهور آلة الطباعة الضخمة (روتاتيف) التي مكنت الصحف اليومية من طبع نحو سبعين ألف نسخة في اليوم، واختراع آلة الكتابة السطرية (اللينوتيب).
- ✓ رواج النشرات الإخبارية المطبوعة نتيجة شغف الشعوب إلى معرفة أخبار وتطورات بعض الأحداث المهمة في ذلك الوقت، مثل أخبار الاكتشافات البحرية، والحروب التركية والإيطالية التي اشتركت فيها جميع الدول الأوروبية تقريباً.
- ✓ ظهور المطابع الميكانيكية التي اختصرت وقت الطباعة من جانب وحسنت نوعية المطبوع وزادت منه زيادة كبيرة.
- ✓ ظهور الصحافة رخيصة الثمن Penny Press، وتزايد حاجتها إلى الأخبار.
- ✓ ظهور مفهوم السبق الصحفي واشتعال المنافسة بين الصحف على سرعة نشر الأخبار لجذب أكبر عدد ممكن من القراء إلى شرائها.

- ✓ ازدهار حرية الصحافة بصدور الدساتير والقوانين التي تنص عليها وتضع ضمانات للحفاظ عليها. وتعني هذه الحرية تدفق المعلومات بين الدول دون قيود. وفي بداية ظهورها كانت الصحافة مقيدة حتى في أوروبا، على أساس أن الحكومات رأت أن حرية الصحافة المطبوعة أشد خطورة من الكتابة المنسوخة، ولذلك أصدرت قوانين للحد من انتشار هذه الصحف، على عكس الصحف المنسوخة لأنها تنشر في حيز ضيق ولا يوجد عليها قيود.
- ✓ زيادة عدد قراء الصحف نتيجة نمو الديمقراطية السياسية وتحرير المرأة ومنحها الحق في التعليم، وازدياد اهمية الخبر لدى الناس وتنوع مصادره ومجالاته.

ظهور وكالات الأنباء:

لقد ساهمت العوامل السابقة مجتمعة في قيام وكالات الأنباء، ومع ذلك فإن الدوافع الفعلية لظهور هذه الوكالات تتمثل في:

- بطيء نظم جمع الأخبار.
- بطئ نظم نقل الأخبار.
- التكلفة المالية الباهظة للحصول على الخبر بالنسبة للصحيفة الواحدة.
- تنوع مصادر الخبار.

ففي البداية كانت الوسائل الإخبارية تتوجه إلى الأمراء والملوك والتجار ولكن مع تقدم التعليم تزايد اهتمام فئات الشعب المختلفة بالأخبار، وبالتالي لم تعد الرسائل الإخبارية موجهة للتجار فقط وظهر عجز الصحف عن تلبية احتياجات القراء المتزايدة إلى الأخبار، فلجأت وكالات الأنباء لتغطية هذا الكم الكبير من الأخبار.

وقد أدى ذلك إلى تفكير بعض الصحفيين وتجار الأخبار في إقامة مؤسسة تنوب عن الصحف في جمع الأخبار وتستخدم طرقاً أسرع لتحقيق ذلك على أن

تجمع التكلفة من الصحف جميعاً بما يخفض التكلفة على كل صحيفة منفردة. ومن هنا ظهرت الوكالات في أوروبا كمشروعات استثمارية فردية فطن إليها بعض تجار الأخبار والصحفيين، مثل هافاس في فرنسا، ورويتر في بريطانيا وولف في ألمانيا، أو كمشروعات تعاونية فطنت إليها بعض الصحف التي تصدر في مدينة واحدة كما حدث عند إنشاء وكالة الأسوشيدبرس في الولايات المتحدة الأميركية.

إن فكرة إنشاء وكالة الأنباء لا تعود إلى مرحلة الطباعة ولكن تعود إلى ما قبل ذلك من خلال تجار الأخبار الذين فكروا في إنشاء وكالة لجمع الأخبار، وفي الدول الأوروبية انشأت مكاتب أخباريه لجمع من خلال تجار الأخبار بعد أن كانوا يجوبون الدولة لنشر الخبر ومن خلال المكتب وجد المحررون الذين يصيغون الأخبار والمراسلون الذين يرسلون الأخبار والمندوبون الذين يجمعون الأخبار للمكتب وإرسالها للمشتركين.

وقد ارتبط ظهور وكالات وتطورها أيضاً بظهور ما يسمى بالاتحادات الصحفية، وهي اتحادات نشأت بين الصحف غير المتنافسة بهدف التعاون في مجال جمع الأخبار بغرض خفض تكلفة جمع الأخبار من خلال إنشاء خط تلغرافي مشترك بين مجموعة الصحف المتحدة يرسل المراسلون الأخبار من دول العالم على الخط التلغرافي المشترك، وكان أول اتحاد للصحف في مجال جمع الأخبار هو اتحاد ستة صحف في نيويورك الذي أطلق عليه (الأسوسيشن بريس) وكان الهدف من هذا الاتحاد هو توفير الوقت والجهد والمال للصحف الستة).

كما ارتبط تطور وكالات الأنباء بظهور ما يسمى بالسلسلة الصحيفة، ويقصد بها مجموعة من الصحف ترجع لملكية جهة واحدة إما بالشراء أو الانضمام (صحيفة كبيرة تشتري صحف أصغر أو ضم الصحف مع بعضها البعض) وذلك في شكل سلسلة صحفية يهدف خفض التكاليف وزيادة الربح، وتقوم السلسلة بعمل مكتب لها يوافي جميع الصحف بالأخبار وكذلك إدارة نفقات المراسلين الصحفيين بإنشاء وكالات أنباء خاصة بها سرعان ما تطورت إلى وكالات أنباء عالمية.

وقد لجأت الصحف ووسائل الإعلام إلى وكالات الأنباء كمصدر للأخبار بسبب عدم قدرتها على جمع الأخبار من كل أنحاء العالم بإمكاناتها الذاتية الردية ولذلك فإنها تستعيض عن ذلك بالحصول على ما تحتاجه من أخبار ومعلومات من الوكالات التي تعمل في مجال جمع الأخبار والمعلومات مقابل مبلغ من المال متفق عليه بينها وبين الوكالة، بالإضافة إلى أن وكالة الإنباء تقوم بهذا العمل بشكل أسرع وبتكلفة أقل.

التقسيمات الأساسية لوكالات الأنباء:

يمكن تقسيم وكالات الأنباء إلى عدة أنواع طبقاً لمعايير تتصل بالتغطية الجغرافية لنشاط الوكالة، ووفقاً لنمط الملكية، ووفقاً لمجال العمل، وذلك على النحو التالي:

1. **التقسيم على أساس التغطية الجغرافية:**

تقسم وكالات الأنباء حسب التغطية الجغرافية لنشاطها في جمع وتوزيع الأخبار إلى أربعة أنواع هي:

- وكالات الأنباء الدولية أو العالمية The International News Agencies، ونعني بها الوكالات الأربعة الكبار The Big Four، وهي: وكالة الأنباء الفرنسية، ووكالة رويترز البريطانية، ووكلتا الاسوشيدبرس واليونايتدبرس الأمريكيتين. ويغطي نشاط هذه الوكالات جميع أنحاء العالم وتسيطر مجتمعة على نحو 80٪ من تدفق الأخبار في العالم. وقبل انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991 كانت وكلة تاس السوفيتية تندرج ضمن الوكالات العالمية. ويمكن بقليل من التجاوز اعتبار وكالة الأنباء الصينية شينغهوا ضمن الوكالات الدولية باعتبار أن خدماتها توزع على صحف ووسائل إعلام تخاطب أكثر من مليار نسمة. ويعتبرها البعض وكالة شبه

دولية ويخرجها من إطار الوكالات العالمية لكون اللغة الصينية غير منتشرة خارج حدود الصين ودول قليلة محيطة بها.

- وكالات انباء شبه دولية Semi–International News Agencies وهي الوكالات التي لم تصل إلى الصفة الدولية ولكنها تغطي قطاعات واسعة من العالم، وتمثلها وكالة انباء الشرق الأوسط المصرية Middle East News Agency، وعدد من الوكالات الأوروبية الغربية التي يحد عامل اللغة من خروجها إلى العالمية مثل وكالة الأنباء الألمانية ديا DPAأو "The Deutsche Press Agency" ووكالة الأنباء الإيطالية ANSA أو The Italian Agenize Nationally Associate، ووكالة الأنباء الاسبانية The Spanish Agencies EFE
- وكالات انباء وطنية National News Agencies: وهي الوطنية التي أنشأتها الدول– خاصة في دول شرق أوروبا ودول العالم الثالث– بعد الحصول على الاستقلال– للتحكم في تدفق الأنباء الخارجية من وإلى الدولة، وذلك بهدف ضمان سيطرة الحكومات على تداول المعلومات في المجتمع. وتقريباً فإن لدى كل دولة في العالم وكالة أنباء خاصة بها. وتعد هذه الوكالات مصدراً مهماً للأخبار الخاصة بالدول التي تعمل بها، وكثيراً ما تعتمد عليها وكالات الأنباء العالمية في جمع أخبار دولها من خلال اتفاقيات تبادل وتوزيع الأخبار، إذ تقوم الوكالة الوطنية بتوريد أخبار الدولة إلى الوكالة العالمية في مقابل منحها امتياز توزيع خدمات الوكالة العالمية داخل الدولة على المؤسسات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية.

وتؤدي وكالات الأنباء الوطنية دورين أساسيين هما: تغطية الأحداث التي تقع داخل الدولة وتوزيعها على الصحف ووسائل الإعلام المحلية وعلى الوكالات والصحف ووسائل الإعلام الأجنبية، واستقبال أخبار وبرقيات وخدمات الوكالات الدولية وإعادة توزيعها على وسائل الإعلام المحلية بعد تصفيتها وتنقيتها، وبذلك تقوم الوكالة الوطنية بدور حارس البوابة وذلك بهدف السيطرة على تدفق الأخبار

الواردة من الخارج والخارجة من الدولة. وباعتبار انها وكالات نشأت داخل الدول وفي حدود نطاقها الجغرافي (أنشأتها حكومات الدول)، فإنها تقوم بدورين هما:

أ. تغطية أحداث الدولة لصالح الصحف المحلية ووسائل الإعلام وتبادل الأخبار من خلال اتفاقيات مع الوكالات الأخرى. وهي وكالات حكومية ليس هدفها الربح ولا يهمها الخسارة وهي غير فعالة في التدفق الدولي للأخبار والمعلومات.

ب. نشر أخبار وبرقيات وخدمات الوكالات الدولية داخل الدولة وتتولى تصفية وتنقية الأخبار وتقوم الوكالة الوطنية بدور حارس البوابة وذلك بهدف السيطرة على تدفق الأخبار الآتية من الخارج والخارجة من الدولة وبالتالي فإن عملها هو عمل وساطة وليس عمل فعلي.

- وكالات أنباء إقليمية Regional News Agencies: وهي أقل أهمية من الأنواع السابقة من وكالات الأنباء، وتمثلها مجمعات وكالات الأنباء التي تقوم على أساس أيديولوجي او ديني أو عرقي أو جغرافي، وتعمل على أساس ديني أو عرقي مثل اتحاد وكالات الأنباء الإسلامية، واتحاد وكالات الدول الأوروبية، واتحاد وكالات دول عدم الانحياز، واتحاد الوكالات الإفريقية...الخ.

2. التقسيم التنظيمي:

تقسم وكالات الأنباء حسب نشاطها في مجال الإعلام والأخبار إلى نوعين أساسيين هما:

- وكالات أنباء عامة تغطي جميع أنواع الأحداث دون تخصيص، ومن أمثلتها الوكالات العالمية الأربعة الكبرى الفرنسية ورويترز الاسوشيدبرس واليونايتدبرس. إذ تشمل خدماتها الإعلامية جميع الأنشطة الإنسانية السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية والرياضية...الخ.

- وكالات أنباء متخصصة تغطي نوعاً محدداً من الأحداث، مثل الأحداث الرياضية أو الفنية.

3. التقسيم الإداري:

تقسم وكالات الأنباء وفقاً لنمط ملكيتها وطبيعة إدارتها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أ. وكالات أنباء تعاونية: وهي الوكالات المملوكة لمجموعة من المؤسسات الصحفية الإعلامية مثل وكالة الاسوشيدبرس الأمريكية ووكالة رويترس البريطانية. وقد يشترك في ملكية الوكالة صحف من داخل الدولة فقط كما هو الحال في الاسوشيدبرس، أو صحف ومؤسسات إعلامية من داخل وخارج الدولة كما هو الحال في رويترز. ولا تهدف وكالات الأنباء التعاونية إلى تحقيق الربح المادي في المقام الدول ويكون من حق الصحف المشتركة فيها إعادة أو تحويل أو تعديل سياسة الوكالة، وليس لها رسوم اشتراك تدفعها الصحف للحصول على خدماتها وإنما مساهمات في الميزانية.

ب. وكالات أنباء خاصة: وهي الوكالات المملوكة لشركات أو كانت مملوكة لأشخاص كما كان الحال في وكالة روتيرز قبل بيع أسهمها وتحولها إلى ملكية اتحاد صحف العاصمة ووكالة هافاس قبل الحرب العالمية الثانية، ووكالة اليونايتدبرس الأمريكية. وتستهدف هذه الوكالات تحقيق الربح المادي بشكل أساسي، وليس للصحف المشتركة فيها الحق في تعديل أو تغيير سياستها، وتوزع خدماتها على كل من يقوم بسداد قيمة الاشتراك.

ج. وكالات أنباء حكومية: وهي التي تملكها حكومات الدول التي أنشأتها ويضم هذا النوع جميع وكالات الأنباء الوطنية تقريباً. ولا تستهدف هذه الوكالات تحقيق الربح وتوزع خدماتها إما مجاناً أو في إطار اتفاقيات تبادل مع الوكالات الأخرى، وتعمل كأداة من أدوات الدعاية للحكومة في الداخل والخارج.

الفصل السادس

الإعلام الإلكتروني

الفصل السادس
الإعلام الإلكتروني

تعريف الإعلام الإلكتروني Electronic Media:

هناك مفهومين للإعلام الإلكتروني[1]:

- المفهوم الأول: وهو المفهوم الضيق الذي يقتصر ظاهرة الإعلام الإلكتروني على المواقع الإلكترونية التي تتحقق فيها عدد من الشروط والضوابط المحددة أهمها ما يلي:

1) معايير مهنية: حيث يطرح في هذا الإطار عدد من المعايير التي تميز الصحيفة الإلكترونية ومنها:

- استعمال قوالب العمل الصحفي مثل الخبر والتحقيق والحوار ولا يعني هذا عدم التعامل مع قوالب مغايرة تفرضها طبيعة الوسيلة الجديدة.
- إنتاج موضوعات ميدانية مثل تغطية المؤتمرات والندوات وغيرها.
- الاحتراف: بمعنى أن يكون الصحفيون العاملون في الموقع محترفين لا هواة ومن أبرز محددات الاحتراف: التفرغ، الكفاءة المهنية، الخبرة التراكمية، المؤسسة بمعنى ان يكون منتمياً إلى مؤسسة صحفية على شبكة الإنترنت.

2) معايير تتعلق بالمؤسسة أو الموقع: وتتمثل في معايير فنية وتبرز في وجود نظام بالموقع للأرشفة والتكشيف ووجود سيرفر (خادم مستقل للموقع) ووجود نظام تأميني محدد يمنع عمليات القرصنة والاختراق بصورة مبدئية ونقصد بذلك وجود نظام وخطط وليس ضمان عدم الاختراق.

3) معايير تتعلق بمعدل عدد الزوار: وهو ما يمكن تحديده من خلال مواقع متابعة التصفيح العالمية مثل موقع ALEXA ومن خلاله يمكن التعرف على عدد زوار

(1) خالد أحمد لباض، الإعلام الإلكتروني ومستقبل الصحافة المطبوعة في العالم العربي، شؤون عربية 140-2009

الموقع وعدد الجلسات التي تمت على الموقع ومعدل الزيارات (المرور)التي تمت للموقع، والبلدان التي تمت زيارة الموقع، ومنها معايير مالية (وجود نظام تمويلي واضح ومحدد للمؤسسة أو الموقع وقابل للمراجعة من قبل الجهات المختصة)، معايير قانونية (وتتعلق بالوضع القانوني للمؤسسة بالصورة التي تضمن الوفاء بالحقوق المالية والقانونية للعاملين فيها ويكفي أن تصدر من خلال أي شكل يتيح القانون ويضمن محاسبة أصحاب المؤسسة مادياً وقانونياً عليه.

- المفهوم الثاني: وهو المفهوم الواسع الذي يسمح في ضوء صعوبة تحقيق المعايير السابقة على الكثير من المواقع والتي تتحقق فيها بعض المعايير السابقة وحداثة ظاهرة الإعلام الإلكتروني والتي لا زالت قيد التطور من حيث خصائصها الشكلية أو الموضوعية أو أطرها القانونية بإدراج بعض المواقع التي يتحقق فيها بعض المعايير السابقة- ليس كلها- كالبلوجر مثلاً ضمن ظاهرة الإعلام الإلكتروني.

في هذه الدراسة سوف يتم التركيز على المفهوم الثاني باعتباره الأكثر شمولاً ومرونة من التعريف الأول، بالإضافة إلى كونه تعريفاً يعتمد بشكل جوهري على الدور الحقيقي للإعلام بما يعنيه بأنه أي نوع أو محاولة من طرف الإعلام وتوعية طرف آخر بمعلومة أو حدث أو ظاهرة معينة إلكترونياً دون النظر إلى الإجراءات الإلكترونية أو التنظيمية المذكورة في التعريف الأول والتي تشكل حسب اعتقاد الباحث/ خالد أحمد فياض/ رئيس قسم تنفيذ البرامج الخاصة بوزارة الإعلام المصرية -- الداء الأول الذي يعاني منه الصحافة الورقية عموماً والإعلام التقليدي خصوصاً.

الإعلام الإلكتروني في العالم العربي:

أولاً– نشأة الإعلام الإلكتروني العربي:

كانت مؤسسة التحرير للطباعة والنشر أول مؤسسة عربية صحفية تنشأ موقعاً لها على شبكة الإنترنت وذلك في 16 فبراير 1997 حيث ضم الموقع نسخاً إلكترونياً من صحف الجمهورية والمساء والجازيت ومصر اليوم تلتها جريدة الشعب حيث صدرت نسختها الإلكترونية منذ أول أكتوبر 1997 كما أن موقع جريدة الأهرام يعد من أكثر المواقع الصحفية المصرية الواعدة رغم أنها لم تتح من خلال الإنترنت سوى جريدة الأهرام ويكلي الصادر باللغة الإنكليزية وذلك منذ منتصف شهر يونيو 1998 ومجلة السياسة الدولية مترجمة إلى اللغة الإنكليزية ومؤخراً النسخة الإلكترونية لجريدة الأهرام الصباحية التي بدأت في أغسطس عام 1998، أما أول جريدة إلكترونية مصرية عربية يتم إعداد مادتها خصيصاً للنشر الإلكتروني فهي " المراسل" وقد بدأت في الصدور أسبوعياً منذ 12أغسطس 1997. ومن الصحف العربية التي حرصت على إنشاء مواقع لها على الشبكة جريدة الوطن الكويتية والأيام البحرينية والدستور والبيان والرأي الأردنية وجريدة الحياة وأيضاً جريدة الجزيرة في 16 إبريل 1997 والقبس السعودية التي بدأت في وضع نسختها الإلكترونية في 12 يوليو 1997، أما جريدة الشرق الوسط فإنها في بداياتها لم تكن تتيح الاطلاع على نسختها الإلكترونية إلا باشتراك وهو المر الذي تغير الآن [1].

وفي هذا الصدد يقول تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 الصادر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي إن المنطقة العربية تأتي في ذيل القائمة العالمية فيما يخص عدد مواقع الإنترنت وعدد مستخدمي الشبكة. أما نسبة العرب من مستخدمي الإنترنت فهي تبلغ 5٪ من مستخدميها على المستوى الكوني، علماً بأن العرب يمثلون أكثر من 5٪ من سكان العالم، كما مازال الإعلام الإلكتروني العربي

(1) نجوى عبد السلام فهمي، تجربة الصحافة الإلكترونية المصرية والعربية، الواقع وآفاق المستقبل، المجلة المصرية لبحوث الإعلام العدد رقم 4، ديسمبر 1998.

متخلفاً عن نظيره العالمي حيث مازال قاصراً على استخدام أساليب ومميزات النشر الإلكتروني ولم يتبلور إدراك كامل لطبيعة الصحيفة الإلكترونية. كما أن الصحافة العربية مازالت في مرحلة البداية بالنسبة لوجودها على شبكة الإنترنت، إذ مازالت ذهنية النشر الورقي هي السائد في معظم الصحف.

ثانياً- معوقات انتشار الإعلام الإلكتروني في العالم العربي:

- البنى التحتية: توصلت دراسة أجريت في مصر إلى أن تكلفة تطوير البنية التحتية لتناسب تلك المفترضة تصل إلى 15 مليار دولار أميركي. ويؤثر هذا العامل بشكل كبير جداً، نظراً لاحتكار بعض الحكومات أو الشركات للإنترنت ورفع الأسعار بشكل كبير جداً. وكمثال على ذلك فإن متوسط الدخل في ليبيا هو حوالي 200 دينار بينما تبلغ تكلفة ساعة الاتصال بالإنترنت لمقدمي الخدمات حوالي دينار ونصف الدينار، من دون حساب تكلفة أجرة المكالمة الهاتفية. يعتبر هذا الأسلوب نابعاً من التجربة العربية مع وسائل الإعلام التقليدية والتي رسخت قاعدة سيطرة المعلومات على منافذ التعبير في المجتمع[1].
- نوعية المحتوى: يمكن ملاحظة هذه المشكلة بتصفيح الكثير من المواقع العربية للمعلومات والأخبار، حيث تقوم معظمها بنشر المعلومات نفسها، نظراً لأن أغلبها يقوم بترجمة المعلومات من مصادر عالمية، أو نقلها عن هيئات الأنباء العربية. كما أن الكثير من محتوى الجرائد والمجلات الإلكترونية يماثل المحتوى الموجود في النسخ الورقية، ولا يتم إضافة عناصر التفاعل مع المستخدمين أو إضافة أي صور أو عروض فيديو إلى المواقع. بالإضافة إلى ذلك فإنه وحتى سنوات قليلة مضت ركزت هذه المواقع على التعريف بالإسلام والدعوة والفتوى، وانطلق معظمها من منطقة الخليج العربية، ربما بسبب الإمكانات الاقتصادية بالمنطقة والتي أتاحت لها فرص التوظيف المبكر لشبكة

(1) المجلة المصرية لبحوث الإعلام: العدد 25، يوليو- ديسمبر 2005،ص 309- 345.

الإنترنت وتأسيس المواقع الإلكترونية، ثم اتسع نطاقها ليشمل باقي الدول العربية الإسلامية بالإضافة إلى الجاليات الإسلامية في أوروبا وأميركا الشمالية. ووفق بعض التقديرات وصلت نسبة المواقع الدينية الإسلامية 65٪ .(وإن كانت تتسم بقدر من المبالغة) من إجمالي المواقع العربية على شبكة الإنترنت، وعلى الرغم من تراجع نسبة تلك المواقع مع تزايد عدد المواقع العربية غير الدينية (الاقتصادية، التجارية، التسويقية، الأكاديمية والتعليمية، الثقافية، السياسية، الترفيهية.. الخ) إلا انها تظل تشغل مساحة مهمة من المواقع العربية على الشبكة. كما تزال الكثير من الدول العربية تتحكم بالمحتوى الذي يمكن نشره من الناحية الأمنية، الأمر الذي يؤثر على محتويات الصفحات العربية ودور النشر والطباعة، حسب كل بلد. وفي هذا المضمار تقوم الكثير من الدول العربية بفرض آليات لتنظيم ومراقبة محتوى الإنترنت للحد من نوع المحتوى الذي يمكن الوصول إليه. وتتنوع طرق وأساليب الرقابة، ويختلف نوع المحتوى الممنوع من معلومات سياسية ودينية واجتماعية وجنسية. وتقوم أجهزة الترشيح (الفلترة) بمقارنة العناوين المطلوبة بمجموعة من العناوين الممنوعة، وحجبها عن المستخدم إن كانت ممنوعة. وبعض أنظمة الفلترة هذه تقوم بمسح محتوى الصفحة المطلوبة، حتى وغن لم تكن من ضمن قائمة الصفحات الممنوعة، والبحث عن كلمات محددة، وحجبه إن تم العثور عليها. وتحتوي بعض أنظمة الفلترة المتقدمة على برامج تقوم بفحص الصور وتحليلها ومعرفة دلالاتها قدر المستطاع، وحجبها إن كانت ممنوعة. وتقوم بعض الأنظمة بعرض صفحة خاصة لإخبار المستخدم أن الصفحة المطلوبة محجوبة، وتقدم طريقة للتواصل وطلب حجب أو عدم حجب صفحة محددة، مع ذكر السبب، ولكن لا يتم تنفيذ ذلك إلا بعد أيام أو أسابيع من تقديم الطلب. وفي ضوء ذلك يمكن القول إن الصحافة الإلكترونية على خلاف الوسائل التقليدية تتعرض لكل القيود التي تتعرض لها وسائل الإعلام التقليدية للحد من حريتها بالإضافة إلى وسائل جديدة تتمثل في الرقابة التكنولوجية التي لم تكن معروفة على نطاق واسع في مسيرة الإعلام التقليدية

ومع تنوع وسائل الإعاقة فإن تعدد وسائل التغلب على هذه الإعاقات يشكل تحدياً كبيراً لبعض الحكومات العربية.

☒ حداثة شبكة الإنترنت في المنطقة العربية:

إذ لا يتجاوز عمر شبكة الإنترنت في الدول العربية حوالي عشرين عاماً، وبالتالي فإنه مازال عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي ضعيفاً وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على انتشار الصحف الإلكترونية بين القارئ العربي داخل الدول العربية حتى ولو كان عدد قراء الصحيفة يصل المليون، لأنه لو زادت أرقام المستخدمين للإنترنت يمكن ان نسمع يوماً أن صحيفة إلكترونية يقرؤها (10) ملايين قارئ يومياً مثلاً، وهو شيء ليس بعيد المنال ويمكن تحقيقه في المستقبل القريب.

☒ صعوبة التسويق والإعلانات:

وهي سلبية ما زالت موجودة في العالم العربي فقط، ولكن هذه السلبية تؤثر بشكل قوي على عدم وجود تمويل لهذه الصحف، مما يجعل التركيز على المتطوعين أكثر واكبر، بدون شك احتياج الصحف الإلكترونية إلى الصحفي المحترف ضرورة لا غنى عنها والذي لا يقبل أن يعمل ويكتب دون ان يأخذ مقابلاً مادياً.

☒ عدم تميز بعض الصحف الإلكترونية عن قرينتها المطبوعة:

خاصة التي تعتمد على الصحفيين المتطوعين، فهي لتشر ما ياتي لها، وجود دليل أو التأكد من مصداقيته أو حقيقته، وهو ما يفتح المجال لنشر الإشاعات وترويجها.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل يشكل الإعلام الإلكتروني تهديداً للصحافة الورقية؟.

بالتأكيد نعم فقد أثرت هذه الثورة الإعلامية على كل انواع الإعلام سواء كان مطبوعاً أو مرئياً أو حتى مسموعاً لا على مستوى العالم العربي بل على مستوى العالم. إلا أن ذلك لا يكون مدخلاً للحديث عن نهاية عصر الصحيفة المطبوعة. بل على العكس من ذلك فإن دراسات السوق في أمريكا اثبتت أن كثيراً من المواقع الإلكترونية الخدمية والتجارية منها، اتجهت إلى الصحف والمجلات للإعلان عن نفسها والوصول إلى مستخدمين جدد. وبمعنى آخر فإن هذه المطبوعات سواء العامة منها أو المتخصصة استفادت إعلانياً من انتشار المواقع الإلكترونية كوسيلة إعلامية قد ارتفعت في الفترة الأخيرة حيث تشير دراسة نشرتها مجلة كولومبيا للصحافة إلى أن نسبة مستخدمي الإنترنت الأمريكيين ممن يستقون الخبار اليومية من الإنترنت قفزت من 6٪ عام 1998 إلى 20٪ في أوائل عام 2000. أما من حيث الإعلان فقد قفز حجم الإنفاق الإعلاني على الإنترنت من 1،9 مليار دولار عام 1998 إلى 4،6 مليار دولار في نهاية عام 1999 أما المواقع الإخبارية فقد نمت حصتها من هذا الإنفاق من 152 مليون دولار عام 1998 إلى 358 مليون دولار في نهاية عام 1999 .وأثبتت دراسة أخرى بعنوان حالة وسائل الإعلام الإخبارية سنة 2004 أجراها مشروع التفوق الصحفي بالاشتراك مع كلية الصحافة في كولومبيا، تفوق الإعلام الإلكتروني وتأثيره السلبي على وسائل الإعلام الأخرى وهو ما أثار مخاوف العاملين في مجال الصحافة اليومية وشبكات التلفزيون والإذاعات خلال السنوات الأخيرة أدت إلى تراجع الثقة بها لدى الرأي العام وانحسار جمهورها، وهو ما دفع الأمريكيين على سبيل المثال إلى اللجوء إلى الإنترنت لاستفتاء الأخبار، رغم أن معظم هذه المواقع تابعة للصحف، ومعظم القراء(72٪) مازال يعطي الوقت نفسه لقراء الصحف. وقد أوضحت الإثباتات ان الإنترنت هي وسيلة الإعلام الوحيدة باستثناء الصحافة اللاتينية والبديلة، التي يشهد جمهورها اتساعاً متزايداً ولا سيما بين الشباب. وتبدو هذه الظاهرة ملفتة، خصوصاً إذا ما قوبلت بتراجع

مبيعات الصحف الأمريكية الصادرة بالإنجليزية بمعدل 11٪ على مدى العقد الأخير (1995– 2005) ليصل مجموع النسخ الموزعة يومياً إلى (55) مليون نسخة، وتراجع خلال الفترة ذاتها جمهور النشرات الإخبارية المسائية على المحطات التلفزيونية المحلية المرتبطة بالشبكات الكبرى بمعدل 34٪. كما أن الأمريكيين لم يعودوا يشاهدون الأخبار على الشبكات التلفزيونية الكبرى على الرغم من الأحداث المهمة التي استقطبت انتباه الرأي العام مثل اعتداءات 11 سبتمبر 2001 والحرب على العراق، وتشير الدراسة إلى تراجع الثقة بمصداقية الصحف الأمريكية من 80٪ عام 1985 إلى 59٪. وفي المقابل، سجل الإقبال على 26 موقعاً على الإنترنت صنفت على انها الأكثر شعبية، تزايداً بمعدل 70٪ ما بين مايو 2002 واكتوبر 2003.

ولوحظ في الدراسة ان الأمريكيين كانوا يشاهدون بصورة خاصة خلال الحرب على العراق مواقع الشبكات الإخبارية، ومن ثم مواقع الصحف، وبعدها مواقع الحكومة الأمريكية وأخيراً المواقع الإخبارية الأجنبية. وباتت المجموعة الصحفية الكبرى تزيد استثماراتها على الإنترنت، وقد أدركت أبعاد هذا التحول. وتنتمي حوالي 69٪ من المواقع الإخبارية العشرين، التي تلقى أكبر قدر من الإقبال، إلى المجموعات الإعلامية العشرين الأولى. كما تزداد المواقع الصغرى والمستقلة إلى حد باتت تشكل حركة قوية أشبه بمجموعة كبيرة من صحف الرأي الصغيرة المحدودة الانتشار. ولا يقتصر هذا الأمر على الولايات المتحدة بل يتعداه إلى أوربا، فقد ذكرت صحيفة الجارديان البريطانية أن 60٪ من الجمهور الأوربي يتلقى الأخبار عبر المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وقامت صحف أوروبية عديدة بتطوير مواقعها عبر الإنترنت لتصبح مواقع تفاعلية وآنية التحديث لتستطيع الوصول إلى القارئ الذي لم يعد مهتماً أبداً بشراء النسخة الورقية من الصحيفة، خصوصاً مع توفر البدائل بل كثرتها في توفير المادة الإعلامية التي تهمه على الشبكة العنكبوتية. وبالتالي فإنه من الممكن الخروج بعدد من الملاحظات عن علاقة الإعلام الإلكتروني بالصحافة المطبوعة في العالم من الممكن إجمالها في الآتي:

1. أن غالبية الصحف اليومية في الغرب وفي العالم العربي تدير مواقع الإلكترونية خاصة بها وتصدر طبعات الإلكترونية حيث تشير إحصائيات مؤسسة نيوزلينك الأمريكية في نهاية عام 1998 إلى أن عدد الصحف التي تدير مواقع على الشبكة في العالم قد وصل إلى 4800 جريدة منها حوالي 2000 جريدة امريكية بينما لم يتجاوز عدد الصحف الإلكترونية على الشبكة الثمانين صحيفة في نهاية عام 1994 وهذه الأرقام تشمل الصحف اليومية والأسبوعيات والدوريات والمجلات وغيرها من المطبوعات. وبينما تتبوأ المطبوعات الأمريكية مركز الصدارة من حيث عدد المواقع. وفي العالم العربي ما لا يقل على ألف موقع الإلكتروني لصحف ومواقع عربية يومية وأسبوعية وهذا الرقم في ازدياد مستمر.
2. أن عدداً لا بأس به من كبريات الصحف في أمريكا واوروبا واليابان قد فصل ما بين الجريدة المطبوعة والنسخة الإلكترونية من حيث الإدارة والتحرير وطبيعة المحتوى ومصادر الدخل والإنفاق لكل منهما، مثال على ذلك صحف الواشنطن بوست والنيويورك تايمز والشيكاغو تريبون الأمريكية والفاينانشال تايمز اللندية. وأصبحت النسخ الإلكترونية بوابات إعلامية شاملة تجدد محتواها على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع وتسبق في كثير من الأحيان النسخ المطبوعة في نشرة الخبار.
3. أن عدداً من هذه المواقع الإلكترونية المملوكة من دور النشر الصحافية يعد اليوم من انجح البوابات الإلكترونية على الشبكة من حيث عدد الزوار أو المشتركين وحجم الدخل الإعلاني بحيث أصبحت هذه البوابات مستقلة تماماً عن النسخة المطبوعة وتقدم خدماتها على مدار الساعة إلا أنه يجدر القول واستناداً إلى تقرير مؤسسة نيوزلنك فإن أقل من ثلث الصحف الإلكترونية على الشبكة حالياً يجني ارباحاً بل إن عدداً لا بأس به من الصحف أغلق مواقعه الإلكترونية بسبب الخسائر.
4. أن هناك مواقع إخبارية الإلكترونية نشأت في بيئة الإنترنت وحققت نجاحاً باهراً إلى حد دفعها للخوض في عالم النشر التقليدي أيضاً أي ما يسمى (بالهجرة المعاكسة) مثال على ذلك مجلة (دبليو أي آر إيه دي).

5. أن العامل المشترك الرئيسي بين صناعتي النشر التقليدي والإلكتروني هو المحتوى المتميز فبدونه لا تنجح مطبوعة ولا ينتشر تلفاز ولا يستمر موقع على الإنترنت ولهذا فإن شركات الاتصال (ميديا) الكبرى في الغرب تزاوج بين ما تنتجه وسائل اتصالها بأنواعها التقليدية وغير التقليدية لتقوم بأمثل استخدام لذلك المحتوى عن طريق المواءمة وإعادة الاستخدام، مما دفع شركة (أمريكا أو لاين) التي تدير أنجح بوابة إلكترونية في أمريكا إلى الاندماج مع شركة (تايم وورنر) وهي واحدة من اكبر شركات النشر والاتصال والترفيه في العالم من خلال صفقة قدرت بمائة وعشرين مليار دولار.

6. أن تغيراً مهماً حصل في مفهوم الصحيفة الإلكترونية حيث تطورت هذه الصحف من كونها نسخاً كربونية من الصحف المطبوعة إلى ظهورها كبوابات إخبارية وإعلامية وترفيهية ذات شخصية مستقلة فمثلاً موقع صحيفة النيويورك تايمز على الشبكة يقدم خدمات لا توفرها وقد لا تستطيع أن توفرها النسخة الورقية من الصحيفة مثل حالة الطقس وأسعار العملات والأسهم وحجوزات الفنادق والطيران والسوق الإلكتروني للتبضع والشراء ومقارنة أسعار الحاجيات فقد أدى نجاح تجربة النيويورك تايمز على الشبكة إلى إطلاقها لموقع شقيق اسمته (نيويورك توادي) وهو اشبه بدليل لعالم مدينة نيويورك يقدم كل ما يحتاجه الزائر أو المقيم في المدينة من معلومات بدءاً من دليل الهاتف وعناوين المطاعم وبرامج التلفزيون وحالة الطرق وخرائط للأحياء والشوارع وانتهاء بما يحدث في المدينة من نشاطات ثقافية وترفيهية مختلفة. وكذلك فعلت الواشنطن بوست وغيرها من كبريات الصحف في أمريكا وبريطانيا وغيرها من الصحف في الغرب. هذه المواقع أصبحت شركات شقيقة تدار من قبل طواقم متخصصة لها إدارتها المستقلة من التحرير والإعلان والتسويق وكما ذكرت فإن عدداً من هذه المواقع أصبح يدر أرباحاً على مالكيها لا تقل أهمية في بعض الأحيان عن أرباح نشاطات النشر التقليدي[1].

(1) ثورة الإنترنت ومستقبل الصحف المطبوعة الإلكترونية في العالم العربي، جريدة الشرق الوسط، عدد "2"، يناير 2001.

هكذا فإنه لا شك أن الإنترنت وهي اليوم في قلب ثورة المعلومات قد أصبحت سمة مميزة لواقع العولمة الذي نعيشه، فنسمع اليوم عن الحكومة الإلكترونية (دبي، قطر، الأردن، مصر) وعن التجارة الإلكترونية ومدن الإنترنت وجامعات الإنترنت وغير ذلك. فالصحيفة التي جلست على عرشها لعدة قرون منذ اختراع جوتنبرج المطبعة الأولى في منتصف القرن الخامس عشر مطلقاً بذلك ثورة المعلومات الأولى، لم تتعرض لأي تحديات تذكر إلا في بدايات القرن الماضي مع اختراع التلغراف والهاتف والراديو، ومن بعد ذلك في منتصف القرن العشرين عندما بدأ التلفزيون بث برامجه بشكل تجاري وإذا كنا في العالم العربي مازلنا في حقبة دخول المطبوعات إلى الشبكة الإلكترونية وظهور البوابات والمواقع الإخبارية المستقلة عن هذه المطبوعات فإن المستقبل قد يحمل الآتي بالنسبة للعالم العربي:

- ان دور النشر الصحافي في العالم بأسره تتجه إلى تنويع نشاطاتها الإعلامية وذلك بدخول مجالات الراديو والتلفاز والمطبوعات المتخصصة وإعداد المؤتمرات والإنترنت مثال على ذلك شركة تريبيون التي تصدر صحيفة شيكاغو تريبيون وتملك أيضاً محطات تلفزيون وإذاعات ومجلات ومواقع الإلكترونية وحصصاً في شركات ترفيه واتصالها بالشبكة الإلكترونية. وهذه وإن كانت ظاهرة جديدة لم تتبلور بعد في عالمنا العربي نظراً للقيود الحكومية على امتلاك وسائل الاتصال إلا انها جزء راسخ من واقع صناعة الاتصال وثورة المعلومات في المجتمعات الليبرالية التي اعتمدت مبادئ اقتصاد السوق والديمقراطية الغربية.
- مازالت أعداد العرب المتصلين بالشبكة متواضعة مقارنة بالوسائل الأخرى إضافة إلى ارتفاع كلفة الاتصال وبطء الخدمة من حيث سرعة التحميل ووجود عقبات سياسية واجتماعية، وقلة عدد المواقع العربية الناجحة على الشبكة.

- محدودية الخدمات الأرشيفية؛ ونعني بالخدمة الأرشيفية العداد السابقة من الصحيفة التي يوفرها موقع الصحيفة على الإنترنت ويكون في مقدور القارئ الرجوع إليها وتصفحها عبر الشاشة شأنها في ذلك شأن العدد الخير من الصفحة.
- عدم استغلال تقنية النص الفائق؛ ويتمثل معظم الصحف الإلكترونية المصرية بمواقع معلوماتية فرعية أخرى رغم إمكانية إقامة وصلات Links طبقاً لتقنية النص الفائق من خلالها يمكن للقارئ الدخول والتحول داخل مواقع أخرى حيث تكتفي غالبية الصحف المصرية بإقامة وصلات بين الأيقونات التي تمثل الفهرس على صفحة الاستقبال والموضوعات المرتبطة بها والمنشورة على الصحيفة الإلكترونية
- عدم استغلال تقنية الوسائط الفائقة: حيث لم تحاول معظم الصحف الإلكترونية المصرية تحقيق الاستفادة من تقنية الوسائط الفائقة إذ تقتصر هذه الصحف على استخدام النصوص المكتوبة والصور الفوتوغرافية والرسوم الثابتة بينما لم تحاول استخدام بقية وسائط التعبير التي تتيحها تقنية الوسائط الفائقة مثل الصور المتحركة وأفلام الفيديو والصوت والموسيقى وغيرها الأمر الذي يفقد هذه الصحف المزايا العديدة التي تتيحها تقنية الوسائط الفائقة بما يسمح لها بالتعبير عما تريد بالصوت والصور المتحركة إلى جانب النصوص والصور الثابتة.
- محدودية استخدام الألوان؛ حيث يقتصر استخدامها على تلوين بعض العناوين والخلفيات بلون واحد وبعض الصور الفوتوغرافية.
- تأخر صدور النسخة الإلكترونية: فمقارنة توقيت صدور النسخة الإلكترونية بالنسخة المطبوعة نجد ان الصحف الإلكترونية المصرية تصدر مساء اليوم السابق لصدور النسخة المطبوعة، والبعض الاخر يصدر في نفس توقيت صدور النسخة المطبوعة. وعادة ما يعود السبب في ذلك من بين أسباب أخرى إلى حرص الصحيفة على التوزيع الخارجي للنسخة الورقية من الصحفة الأمر

الذي يفقد الصحيفة الاستفادة من إمكانية النشر السريع للإخبار عبر الإنترنت.

- غياب عنصر الحالية: حيث تعد الصحف الإلكترونية المصرية مجرد نسخ ملخصة لما نشر بالنسخ الورقية وتصدر في نفس توقيت صدور النسخ الورقية لها تقريباً، هذا فضلاً عن ان غالبية هذه الصحف تكتفي بتحديث نسختها الإلكترونية بعد 12 ساعة من صدور النسخة المطبوعة الأمر الذي يجعلها تفقد أهم ما يميز الخدمة الصحفية عبر الإنترنت وهو الحالية او الآنية في التغطية الإخبارية بحيث تقدم الأحداث فور وقوعها مما يجعل القارئ العربي يتجه إلى المواقع العالمية التي تقوم بتحديث أخبارها كل عشر دقائق بحثاً عن تفاصيل الأحداث التي يدركونها من خلال الراديو والتلفزيون.
- ضعف العائد الإعلاني: فرغم اهمية الإعلانات كعامل جذب للقراء والموال في الصحف الإلكترونية إلا ان الصحف الإلكترونية المصرية خصوصاً والعربية عموماً في معظمها تخلو من الإعلانات. ويلاحظ بصفة عامة تضاؤل عائد الإعلانات على مستوى العالم بالنسبة للصحف الإلكترونية مقارنة بالتلفزيون مقارنة بالتلفزيون مثلاً بالرغم من أن هذه الصحف قد سبقت التلفزيون إلى الإنترنت حيث يوزع التلفزيون مشاهد أو لقطات فيديوية لمدة ثوان معدودة بما يدر عليه عوائد ضخمة لا تجد سبيلها إلى الصحف الإلكترونية[1].

وكشفت شركة (أورجانك) الأمريكية العاملة في مجال الاتصالات عن توقعاتها في تعامل الصحافة مع الإنترنت في عدة نقاط هي:

- ستجعل الإنترنت الصحافة تلعب دوراً مختلفاً وستغير دور الإعلام المطبوعة في حياتنا اليومية.
- سيطغى الجانب الإعلاني على ما ينشر.
- سيتعاظم دور الإنترنت ويوجد نجوماً عندما يفسح المجال لهم لنشر أفكارهم.

(1) د. سعيد غريب: الصحيفة الإلكترونية والورقية: دراسة مقارنة في المفهوم والسمات الأساسية بالتطبيق على الصحف الإلكترونية المصرية.

- ستستثمر المؤسسات والشركات مواقعها على الإنترنت لإظهار إنجازاتها.

لم تعد الإنترنت تشكل إنذاراً في نظر الجميع، فقطاع الصحافة المطبوعة من صحف ومجلات كأحد قطاعات الصناعة والاقتصاد والمال، أخذ يتفهم الآن أن مستقبله ومستقبل وسائل الإعلام الحديثة إنما هما متلازمان ومتشابكان إلى حد كبير، فكلاهما وسيلتان مختلفتان للوصول إلى شريحة معينة، ولكل منهما فوائد تميزه عن غيره والهم من ذلك هو الاستفادة من هذه الفوائد للوصول إلى نظام اتصال أكثر فعالية وبالتالي إلى منتج أفضل.

الفصل الرابع

الأعلام البيئي
والتوعية البيئية
والختم الأخضر

الفصل السابع

الأعلام البيئي والتوعية البيئية والختم الأخضر

ان الأمم والشعوب تحاول اليوم الارتقاء وبمستوى نوعية الحياة. وان مدخلاً مناسباً يتمثل بوجود بيئة صحية نظيفة خالية من التلوث يعتبر امر ضروري لتحقيق ذلك، ومع وجود وزارة للبيئة في كل دولة إلا اننا لم نجد اهتماماً كافياً بتطوير الاعلام البيئي ليساهم في ايصال صوت وتوجيهات الوزارة الى الجهات المعنية كافية.

الأعلام وقضايا البيئة:

ان البيئة كمفهوم شامل وشائك يتداخل مع جميع مفردات الحياة فأنها تشمل المكون الحيوي (الأنسان، الحيوان، والنبات) والمكون المادي (الماء، والهواء، والأرض) والمكون العلاقاتي (الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والقانونية و المعرفية). هكذا فإن البيئة تشكل منظومات مجتمعيه تتفاعل في اطارها مختلف جوانب الحياة لتشكل من خلالها انماط الحياة والتعامل بين مختلف مؤسسات المجتمع وافراده.

لقد اصبحت البيئة اليوم بحاجة ماسة الى عناية ورعاية بسبب الاستخدام الجائر لمواردها والعبث الإنساني في مختلف جوانب مكوناتها. هكذا يفترض بالإنسان كمدير أو اي فرد عادي ان يعي أهمية وجود بيئة نظيفة للعيش بسلام وأمان للجيل الحالي والأجيال القادمة. ان مفهوم الاستدامة في استخدام موارد البيئة وتطويرها اصبح حق مشروع يفترض ان تكلفه القوانين والمدونات الأخلاقية للأجيال المستقبلية القادمة.

ان الأعلام باعتباره المراقب والمعلم والباعث على الحوار والنقاش يفترض ان يلعب دوراً مهماً في المراقبة على البيئة او الإحاطة البيئية، وهذا يعني تجهيز

وتجميع البيانات والمعلومات عن البيئة بشكل عام وبشكل خاص ايضاً، وتقديم هذه المعلومات الى مختلف الجهات المعنية بأمر المحافظة على البيئة واستدامة مكوناتها. ومن المؤسف ان الأعلام البيئي في بلادنا وأوطاننا العربية لم يرتقي بعد الى مستويات الأعلام الأخرى مثل الأعلام السياسي والأعلام الاقتصادي.

واذا ما أردنا ان نحدد هدف استراتيجي للإعلام البيئي للسنوات القادمة فيمكن القول ان هذا الاعلام يفترض ان يركز على حالة في الوعي البيئي لدى المواطن والمسؤول والمؤسسات معاً تسمح بتغيير انماط الحياة والعادات المؤذية بيئياً والتعامل بإحساس من المسؤولية الفردية والجماعية والمنظمة تجاه البيئة وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة ونشر المعرفة البيئية التقليدية والحديثة وجعلها في متناول الجميع.

لقد عرض البعض التخصص في شؤون الأعلام الصعوبات التي تعترض العمل في مجال الأعلام البيئي بالآتي:

- الافتقار الى الأرشيف التخصصي والمكتبة التلفزيونية.
- انخفاض الحوافز على الموضوعات والريبورتاجات التي تحتاج الى جهد ومال كبير.
- عدم وجود آليات عمل في المؤسسات الإعلامية للجوانب الخاصة بالبيئة.
- عدم إتاحة الفرصة للحوار وسماع النقد وافتقار دور الأعلام على ابراز الإيجابيات والابتعاد عن كشف السلبيات التي تضر بالبيئة والمواطن.

ان الوصول الى الأهداف المتوخاة في الأعلام البيئي وزيادة التوعية بقضايا البيئة يتطلب:

1. التنسيق بين القطاعات المختلفة من مؤسسات عامة وأهلية وجامعات ومراكز بحوث لإيصال نتائج جهودها في مجال البيئة الى الوسائل الإعلامية

المختلفة، كذلك ضرورة وجود خطة اعلامية بيئية لدى وزارة البيئة توضع بالمشاركة مع المؤسسات الإعلامية.

2. توعية المسؤولين في المؤسسات الإعلامية بأهمية الأعلام البيئي وتغطية قضايا البيئة وتشجيع الكتابة عنها والإشارة لها واعطاء دور أكبر للأعلام البيئي.
3. ضرورة إيجاد قاعدة من الإعلاميين المدربين بيئياً والمتخصصين في مختلف مجالات التوعية، وان تمنح الحوافز المادية والمعنوية وتتاح لهم فرص الأبداع وتقديم افكار جديدة باستمرار.
4. العمل على إيجاد برنامج بيئي اسبوعي متكامل تلفزيوني وآخر اذاعي، وان تجري استطلاعات في هذين البرنامجين من خلال جمع بيانات ومعلومات من خلال استبيانات توزع وتجمع في مختلف الأماكن. وأن يشمل هذين البرنامجين الأفراد والمؤسسات الصناعية والخدمية مثل الجامعات والمدارس والمستشفيات وغيرها.
5. اعداد صفحة بيئية يومية في الصحف المحلية واصدار مجلات وصحف بيئية اسبوعية وشهرية وانشاء موقع الكتروني خاص بالخدمات الإعلامية البيئية.
6. عرض افضل قصص النجاح والتجارب والتقنيات المتاحة لحماية البيئة وتقديم جوائز للمؤسسات الرائدة في مجال التوعية وحماية البيئة. وكذلك جوائز سنوية للإعلاميين البيئيين عن افضل أعمال في الإعلام المقروء والمسموع والمرئي.
7. أن تجعل من الإعلام مدخلاً لمكافحة التلوث، مثلماً استخدام اسلوباً مناسباً لمكافحة الفساد الإدري والمالي (سكجها: 2000).

ان هدف الأعلام البيئي ان يكون ضمير المجتمع خاصة وأنه يمثل دوراً مهماً في التوعية والإرشاد بقضايا البيئة ذات الأهمية الكبرى في حياة الشعوب والتي برزت بعد العديد من المشكلات الحياتية وخاصة صون الموارد والاهتمام بالتنوع الأحيائي وتطوير الموارد وإيجاد بدائل لها. لقد دخل الأعلام في مختلف مجالات حياة الناس، فنشاهد الشركات اليوم تهتم بالتسويق الاجتماعي والذي يركز على تحضير

الشركة والاهتمام بالبيئة من خلال أنشطة التسويق المختلفة (عبيدات، 2004) والتي يلعب فيها جانب الإعلام والمعلومات دور أساسي لربط علاقات جيدة بين المنظمة ومختلف أصحاب المصالح.

ان الاعلام البيئي يمكن أن يكامل عمله من خلال التركيز على جوانب تحمل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأفراد. حيث إن المنظمات الأكثر اهتماماً ووعياً في الاهتمام بجوانب منع تلوث الماء والهواء والتربة، وترشيد استدامة استخدام الموارد هي منظمات تساهم في تبين دور اجتماعي أكبر وبذلك يعزز الأعلام صورتها الإيجابية في المجتمع، ويساعدها هذا الأمر على تشكيل جوانب مشروعيتها وعملها في البيئة (الغالبي، والعامري، 2008).

ويمكن لإدارة المؤسسة هنا ان تستخدم قوائم ومؤشرات لرقابة وتدقيق مدى الالتزام بجوانب المسؤولية البيئية.

مفهوم الختم الأخضر Green Seal (GS)

وهي منظمة امريكية اسست عام 1990 من قبل تحالف اختصاصي البيئة والأطراف المهتمة الأخرى، لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، وتمنح شهادة الختم الأخضر للمنتجات التي تلبي المعايير البيئية التي تعتمدها، وقامت بتطوير المعايير البيئية للمنتجات من خلال نظرة عملياتية عامة تتضمن المنتجين والشركات البيئية ومجاميع المستهلكين والوكالات الحكومية (http.//www.greenseal.org).

وتتم عملية منح الختم الأخضر للمنتجات بعد القيام بإجراء اختبارات دقيقة ومعقدة من خلال مراحل مسلسلة تبدأ بالتقويم ومن ثم مرحلة التسجيل وإجراء الاختبارات الدورية والزيارات الميدانية المتكررة إلى تلك الشركات.

وتتولى منظمة الختم الأخضر مهمة التعريف بالمنتجات التي تكون مفضلة بيئياً (ودودة للبيئة)" Environmentally Friendly Products " والتي تسهم

في تمكين المستهلكين من اختيار المنتجات استناداً إلى تأثيراتها البيئية (http://www.awea.org/policy/green prins.html)

وقد قامت الشركة بمنح شهادة الختم الأخضر لأكثر من 234 منتجاً ولأكثر من 50 صنفاً تتضمن الأصباغ والحمامات، والمناديل الورقية وأوراق الطباعة ومصابيح الإنارة وأوراق المائدة والمنظفات المنزلية وأغلب الأجهزة المنزلية، وقد سجلت الشركة مئة عضو وعضو واحد في برنامجها البيئي مع قوة شرائية تقدر بـ(5)مليون دولار (http://www.greenseal.org.2001).

كما قامت بإصدار أدلة للشراء الأخضر لتطوير السياسات الشرائية للشركة الصناعية وبغية إرساء المعايير المعتمدة لمنح الختم الأخضر فإن الشركة تقوم بتطوير المعايير البيئية وتوثيق المنتجات من خلال الاعتماد على المبادئ المرشدة للعمل وإجراءات العمل، وهو قامت بتنبيه الشركة الدولية للتقييس (International Organization for ISO.14024 Standardization)

الفصل الثامن

ماهية الإرهاب

...أسبابه...دوافعه

الفصل الثامن
ماهية الإرهاب..أسبابه..دوافعه

1-1 مفهوم الإرهاب:

يشكل الإرهاب إحدى أخطر الظواهر الإجرامية التي عرفتها المجتمعات الحديثة لما يمثله من تهديدات خطير للفكر والعقيدة والكيان السياسي لشعوب، وهو باتساع مفهومه أضحى من أبرز المهددات الأمنية لما له من تأثيرات بعيدة المدى والخطورة على الإنسانية كافة.

كما أن الإرهاب يعد من الظواهر البارزة وذات الصلة القوية بمستحدثات العصر(من تقدم تكنولوجي) في مجال المعلومات والاتصالات. هذا ويصنف الإرهاب من حيث محل وقوعه إلى نوعين هما:

1. الإرهاب الداخلي: وهو يقع داخل الدولة وتنحصر نتائجه داخل نطاقها.
2. الإرهاب الدولي: وهو يمس العلاقات الدولية.

ومن ناحية الشكل ينقسم الإرهاب إلى الآتي[1]:

1. الإرهاب السياسي: وهو يتعلق بالنزاعات السياسية بين القوى الخارجية.
2. الإرهاب الاقتصادي: وهو يتمثل في احتكار فئة معينة بالدولة للامتيازات الاقتصادية.
3. الإرهاب الاجتماعي: الذي يكون نتيجة للتمييز بين فئات المجتمع.
4. الإرهاب العسكري: الناتج عن التهديد عبر القوة العسكرية لإحداث الخوف والفزع.
5. الإرهاب الديني: الذي تنتهجه بعض الجماعات المتطرفة.

---

(1) مجلة الأمن، العدد (321) – 2009م، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

وهناك أشكال أخرى للإرهاب مثل:

1. **الإرهاب الإعلامي:** وهو يتمثل فيما تبثه وسائل الإعلام من تغطية الأعمال الإرهابية أو ما يبث من خلالها من حرب نفسية ورسائل ترويع.
2. **الإرهاب الفكري:** وهو يستهدف تسميم العقول عبر بث الفكر الإرهابي الهدام.

❖ **الإرهاب في اللغة:**

تشتق كلمة "إرهاب" من الفعل المزيد (أرهب)؛ ويقال أرهب فلاناً: أي خوّفه وفزّعه، وهو المعنى نفسه الذي يدل عليه الفعل المضعف(رهب).

أما الفعل المجرد من المادة نفسها وهو (رهب)، يَرْهَبُ رَهْبَةً ورَهْباً فيعني خاف، فيقال: رَهِبَ الشيء رهبا ورهبه أي خافه. والرهب: الخوف والفزع. وفي اللغة العربية، لم تستعمل كلمة إرهاب للدلالة عن الواقع السياسي إلا مؤخراً[1].

والإرهابيون في "المعجم الوسيط": وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية والإرهابي في " المنجد": من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه حكومات أو جماعات ثورية[2] و"الإرهاب "في" الرائد" هو رعب تحدثه أعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب لإقامة سلطة أو تقويض أخرى.

هذا لغوياً، أما اصطلاحياً فلقد أثار تعبير "الإرهاب" جدلاً فقهياً واسعاً لجهة تعريفه وتحديده، سواء من الناحية السياسية أو القانونية فالبعض يأخذ بمعيار ضحايا العمليات الإرهابية لتحديد الإرهاب، والبعض الآخر يركز على أهداف ودوافع الإرهاب، وهناك رأي آخر يأخذ بمعيار مرتكب الجريمة......... الخ

(1) دلال بسما" ظاهرة الإرهاب: جذورها الفكرية والتاريخية"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 39، كانون الثاني،2002،ص60 وما بعد.

(2) المنجد في اللغة الإعلام، دار المشرق، بيروت، 1975،ص282.

♦ الاختلاف حول "مفهوم الإرهاب" تعريفه:

لقد أدى اختلاف الدول في نظرتها إلى الإرهاب من حيث مفهومه ومعناه إلى صعوبة اتفاقها على المستوى الدولي بشأن التعاون لمكافحة هذه الظاهرة.

ويمكن تجسيد هذا الاختلاف في العبارة المختصرة التي تقول: "إن الإرهابي في نظر البعض، هو محارب من أجل الحرية في نظر الآخرين". وقد أدى إلى فشل أغلب الجهود الدولية في الوصول إلى تحديد دقيق لحقيقة الإرهاب، ما حال دون الاتفاق على درجة من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، لدرجة أن المؤتمر الدولي الذي عقد في عام 1973 م لبحث الإرهاب والجريمة السياسية قد انتهى إلى أن عدم وجود مفهوم واضح للأسباب التي تؤدي إلى ممارسة النشاطات التي تنشئ حالة الإرهاب هو العقبة التي تحول دون اقتلاع الإرهاب واجتثاث جذوره.

ويختلف الوصف الذي يطلقه رجال الإعلام على أعضاء المنظمات الإرهابية باختلاف الموقف السياسي الذي يتخذونه تجاههم، ومن ثم استخدمت أوصاف مختلفة عند الإشارة إليهم، فهم إما إرهابيون أو مخربون أو عصابة أو منشقون أو مجرمون، وإما جنود تحرير أو محاربون من أجل الحرية أو مناضلون، أو رجال حركة شعبية أو ثورية، وأحياناً يوصفون بأنهم خصوم أو معارضون للحكم أو "راديكاليون" (متطرفون: Radicals). وتوصف عملياتهم في نظر بعض الكتاب بأنها عمليات إرهابية أو أفعال إجرامية دنيئة وغادرة، وفي نظر بعضهم الآخر تعد عمليات فدائية أو عمليات مقاومة أو تحرير.

لقد كان الإرهاب ظاهرة متميزة من مظاهر الاضطراب السياسي في القرون السابقة، ولم تخل منه أمة من الأمم أو شعب من الشعوب. ومن المؤسف أن يحاول بعض المغرضين الربط بين الإرهاب وحضارة الأمة العربية، أو بين الإرهاب والإسلام، فإن ظاهرة الإرهاب لا تقتصر على دين أو على ثقافة أو على هوية معينة، وإنما هي ظاهرة شاملة وعامة.

فالإرهاب ليس له هوية ولا ينتمي إلى بلد وليس له عقيدة إذ أنه يوجد عندما توجد أسبابه ومبرراته ودواعيه في كل زمان ومكان وبكل لغة ودين.

وتجدر الإشارة إلى أن تعبير "الإرهاب" هو من ابتداع الثورة الفرنسية، ولم يتبلور الإرهاب واقعياً إلا في عام 1793 م، وكان ذلك عندما أعلن روبسبير (Robespierre) بداية عهد الإرهاب أو الرهبة" Reign of Terror " في فرنسا (10 آذار 1793 م – 27 تموز 1794 م).

ومن اسم هذا العهد اشتقت اللغتان الإنجليزية والفرنسية كلمة (Terrorism) بالإنجليزية و(Terrorism) بالفرنسية، بمعنى " الإرهاب ".

فخلال الثورة الفرنسية آذار روبسبير ومن معه من أمثال سان جيست (St Just) وكوثون (Couthon) العنف السياسي على أوسع نطاق، حيث قادوا حملة إعدام رهيبة شملت كل أنحاء فرنسا، حتى قدّر عدد من أعدموا في الأسابيع الستة الأخيرة من عهد الإرهاب 1366 مواطناً فرنسياً من الجنسين في باريس وحدها.

ومن أصل سكان فرنسا، الذين كان يبلغ عددهم في ذلك الوقت 27 مليون نسمة، تمكن هؤلاء القادة من قطع رأس 40 ألفاً بواسطة المقصلة.

كما تمكنوا من اعتقال وسجن 300 ألف آخرين. وكاد السناتور جوزيف مكارثي (Joseph McCarthy) أن يصبح روبسبير القرن العشرين (1950–1954م) في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما قاد حملته ضد العناصر اليسارية الأمريكية آنذاك، إلا أن اتهاماته بالخيانة للآلاف لم تصل إلى حد قطع رؤوسهم بالمقصلة أو خنقهم في غرف الغاز المغلقة.

وقد حاولت المنظمات الدولية كالأمم المتحدة تحديد مفهوم الفعل الإرهابي من منطلق أن "الإرهاب" هو شكل من أشكال العنف المنظم، بحيث أصبح هناك اتفاق عالمي على كثير من صور الأعمال الإرهابية مثل الاغتيال والتعذيب

واختطاف الرهائن واحتجازهم وبث القنابل والعبوات المتفجرة واختطاف وسائل النقل كالسيارات والأتوبيسات والطائرات أو تفجيرها، وتلغيم الرسائل وإرسالها إلى الأهداف التي خطط الإرهابيون للإضرار بها......وغيرها.

كما يعرَف الإرهاب هو أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية، سواء أكانت المواجهة داخلية، بين السلطة السياسية وجماعات معارضة لها، أو كانت المواجهة خارجية بين الدول. فالإرهاب هو نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي، حيث تستهدف العمليات الإرهابية القرار السياسي، وذلك بإرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار أو تعديله أو تحريره، مما يؤثر في حرية القرار السياسي لدى الخصوم. والإرهاب هو باختصار عبارة عن العمليات المادية أو المعنوية التي تحوي نوعاً من القهر للآخرين، بغية تحقيق غاية معينة.

ويؤكد المجمع الفقهي الإسلامي في اجتماعه الذي عقد في 26 شوال 1422 هـ (الموافق 10كانون الأول 2002 م) في رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في دورته السادسة عشرة أن التطرف والعنف والإرهاب ليس من الإسلام في شيء، وإنها أعمال خطيرة لها آثار فاحشة، وفيها اعتداء على الإنسان وظلم له، ومن تأمّل مصدري الشريعة الإسلامية، كتاب الله الكريم وسنة نبيه "ص"، فلن يجد فيها شيئاً من معاني التطرف والعنف والإرهاب، الذي يعني الاعتداء على الآخرين دون وجه حق،

وفي البيان الذي أصدره المجمع في ختام هذه الدورة، تم تعريف الإرهاب بأنه" ظاهرة عالمية، لا ينسب لدين، ولا يختص بقوم، وهو ناتج عن التطرف الذي لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة.....

وهو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان (دينه ودمه وعقله وماله وعرضه) ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة، وإخافة السبيل، وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء

الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم، أو حريتهم، أو أمنهم، أو أحوالهم للخطر.

ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر. فكل هذا من صور الفساد في الأرض، التي نهى الله سبحانه وتعالى عنها.

وأكد المجمع الفقهي الإسلامي" أن من أصناف الإرهاب إرهاب الدولة، ومن أوضح صوره وأشدها بشاعة، الإرهاب الذي يمارسه اليهود في فلسطين، وما مارسه الصرب في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفو"، ورأى المجمع هذا النوع من الإرهاب" من أشد أنواعه خطراً على الأمن والسلام في العالم، وجعل مواجهته من قبيل الدفاع عن النفس والجهاد في سبيل الله".

ومن النقاط المهمة في البيان الإجماع على أن الإرهاب ليس من الإسلام وأن "الجهاد" ليس إرهاباً، وتحليل ما المقصود بالجهاد الذي شرّع نصرةً للحق ودفعاً للظلم وإقراراً للعدل والسلام والأمن. كما أوضح البيان أن للإسلام آداباً وأحكاماً واضحة في الجهاد المشروع تحرم قتل غير المقاتلين، وتحرم قتل الأبرياء من الشيوخ والنساء والأطفال وتحرم تتبع الفارين، أو قتل المستسلمين، أو إيذاء الأسرى، أو التمثيل بجثث القتلى أو تدمير المنشآت والمواقع والمباني التي لا علاقة لها بالقتال.

وأكد البيان انه لا يمكن التسوية بين إرهاب الطغاة الذين يغتصبون الأوطان ويهدرون كرامة الإنسان، ويدنسون المقدسات وينهبون الثروات وبين ممارسة حق الدفاع المشروع الذي يجاهد به المستضعفون لاستخلاص حقوقهم المشروعة في تقرير المصير.

الإرهاب: هو الاستخدام غير المشرع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعباً يعرض للخطر أرواحاً بشرية أو يهدد حريات أساسية، ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما"[1].

كما عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.. بأنه" كل فعل من أفعال من أفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

الإرهاب بأنه[2] "استخدام وسائل القوة على شكل أفعال منظمة ولا يتم بالشرعية القانونية والمجتمعية وتهدف إلى تحقيق أهداف معلنة وغير معلنة وفرض الإرادة وخلق نوع من الرعب أو الفزع أو الفوضى على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي".

1 – 2 أسباب الإرهاب وبواعثه:

وقد حددت اللجنة الخاصة للإرهاب الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1400/1/10 هـ (29 / 11 /1979م) أسباباً سياسية واقتصادية واجتماعية للإرهاب تتلخص في "سيطرة دولة على دولة أخرى، واستخدام القوة ضد الدول الضعيفة، وممارسة القمع والعنف والتهجير، وعدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي والاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية، وانتهاك حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعذيب أو السجن

(1) حلمي نبيل أحمد،1988– الإرهاب الدولي وفقاً للسياسة الجنائية الدولية. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ص176.

(2) العموش أحمد فلاح،1999– أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض، ص69.

او الانتقام، والجوع والحرمان والبؤس والجهل، وتجاهل معاناة شعب ما يتعرض للاضطهاد، وتدمير البيئة".

هذا ويمكن القول إن أسباب الإرهاب وبواعثه مستمدة من طبيعة الأعمال الإرهابية نفسها، لذلك تكون متباينة ومتعددة يصعب حصرها نذكر منها:

1. الدوافع الشخصية: وهي تتعلق بالهدف الشخصي لمرتكب الجريمة.
2. الدوافع النفسية: وهي تتصل بالبناء السيكولوجي للفرد مثل إحساس الشخص بالدونية وبغضه للمجتمع والملل والرتابة وافتقاده للعوامل التي تساعده في تحقيق ذاته.
3. الدوافع السياسية: وهي تنعكس عبر السياسات غير العادية والكبت السياسي والصراعات المحلية والقمع السياسي وغيرها.
4. الدوافع الإعلامية: تعتمد على إفشاء الذعر ونشر جرائم الإرهاب.
5. الدوافع الاقتصادية: وهي تتمثل في الفقر والبطالة واتساع الهوة الاقتصادية بين الفقراء والأغنياء.
6. الدوافع الاجتماعية: وهي تتمثل في التفكك الأسري، غياب القدوة الصالحة الفراغ الاجتماعي، ضعف الدور التربوي والاجتماعي للمؤسسات التعليمية.
7. دوافع أخرى: مثل ضعف الوازع الديني لدى بعض فئات المجتمع والدوافع الأيديولوجية والأثنية وغيرها.

وهناك العديد من الأسباب التي تحمل الإنسان على الوقوع في التطرف والإرهاب، أبرزها:

1) الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الدول العربية في الثلاثين سنة الأخيرة، إلى تكثيف حركة الهجرة من الريف إلى المدينة، وانتشار الأحياء العشوائية الفقيرة في مدن بعض الدول، وقد ضمت هذه الأحياء العشوائية

نسبة عالية من المتطرفين الدينيين، وذلك بفعل عجز بعض سكانها عن التكيف مع قيم المدينة المختلفة عن قيمهم الريفية، وبسبب تفشي البطالة، وخاصة بين الشباب، كان استقطابهم من جانب جماعات التطرف أو العنف، أو انضمامهم التطوعي إليها، مسألة سهلة إلى حد كبير.

وتؤثر الأزمات الاقتصادية في الطبقات الدنيا في المقام الأول، حيث تعاني بشدة من تدهور ظروفها المعيشية بفعل انتشار البطالة وتدهور الخدمات، وتؤدي الأزمات الاقتصادية إلى ازدياد معدل البطالة والتضخم وغلاء الأسعار، وتنعكس آثار هذا الخلل الخطير على الشباب وتنشأ تربة صالحة للتطرف تزود الجماعات المتطرفة بأعضاء يعانون من الإحباط ويفتقدون الشعور بالأمان والأمل في المستقبل.

2) غياب العدالة الاجتماعية:

النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات، وعدم العدالة في توزيع الثروة، والتفاوت في توزيع الدخول والخدمات والمرافق الأساسية كالتعليم، والصحة، والإسكان والكهرباء بين الحضر والريف، وتكدس الأحياء العشوائية في المدن بفقراء المزارعين النازحين من القرى فضلاً عن زيادة أعداد الخريجين من المدارس والجامعات الذين لا يجدون فرص العمل، يؤدي إلى حالة من الإحباط الفردي والسخط الجماعي.

3) الظروف السياسية:

تدني مستوى المشاركة السياسية، وخاصة بالنسبة للشباب من مختلف الطبقات، في اتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن بما في ذلك الحياة اليومية، سواء داخل الأسرة أو المدرسة، أو الحي السكني، أو العمل، أو عن طريق العضوية الفعالة والنشيطة في التنظيمات الشعبية والرسمية. فشباب اليوم بعيد عن الممارسة السياسية بمعناها الواسع التي تنمي لديه القدرة على إبداء الرأي والحوار حول

مسائل عامة أو اجتماعية، والتي تعوده على تقبل الرأي الآخر بعد تحليله ونقده والتنازل عن رأيه إذا اقتنع بغيره.

4) تضييق دائرة الشورى والديمقراطية أو انعدامها:

لم تأخذ غالبية نظم الحكم في البلاد العربية بمبدأ الشورى والديمقراطية على الرغم من مضي عدة عقود من السنين على إقامة نموذج الدولة الحديثة فيها. وتعد التجربة الديمقراطية في غالبية الدول العربية تجربة جديدة وهشة. وربما تكون شكلية، ولعل أهم الأطر الديمقراطية وأبرزها فتح قنوات قانونية للحوار والتعبير عن الرأي والفكر.

5) أزمة التعليم ومؤسساته:

تعتمد نظم التعليم في معظم الأقطار العربية على التلقين والتكرار والحفظ، وعلى حشو ذهن الطالب طوال مختلف المراحل الدراسية بمعلومات، دون إعمال للعقل ودون تحليل أو نقد، ومثل هذه النظم تفرز طالباً يتقبل بسهولة كل ما تمليه عليه سلطة المعلم دون نقاش، وبذلك يصبح من السهل جداً على مثل هذا الطالب أن يتقبل كل ما تمليه عليه سلطة أمير الجماعة، دون تحليل أو نقد أو معارضة، ويكون عرضة للانخراط في أية جماعة أياً كان توجهها، حيث يتم تلقين الفكر وتقبله، دون تحليل، ويسهل الانقياد بفعل إبطال عمل العقل.

6) الفراغ الفكري والفهم الخاطئ للدين:

إن الفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه، والإحباط الذي يلقاه الشباب نتيجة افتقارهم إلى المثل العليا التي يؤمنون بها في سلوك المجتمع أو سياسة الحكم، والفراغ الديني يعطي الفرصة للجماعات المتطرفة لشغل هذا الفراغ بالأفكار التي يروجون لها ويعتنقونها، كما أن غياب الحوار المفتوح من قبل علماء الدين لكل

الأفكار المتطرفة، ومناقشة الجوانب التي تؤدي إلى التطرف في الراي يرسخ الفكر المتطرف لدى الشباب.

ومن جهة أخرى نرى أن الكثير من دعاة العنف والتطرف والتزمت يفتقدون منهجية الحوار، ويرفضون الدخول في محاورة الآخرين حول معتقداتهم وأفكارهم مما يدفعهم إلى العمل السري.

7) التشدد والغلو في الدين:

قد يفضي الفهم الخاطئ للدين ولغاياته ومقاصده إلى الجنوح للغلو والتشدد في الدين، كما أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى إحداث ردود أفعال عند الشباب، وتدفع بهم إلى التشدد والغلو، منها استفزاز المشاعر الدينية من خلال تسفيه القيم أو الأخلاق أو المعتقدات أو الشعائر بالقول أو الفعل، واتهام المراكز التربوية الإسلامية والمدارس القرآنية، ومناهج التعليم ومنابر الدعوة كلها بالانحراف، والتنفير من الدين وتشويه أهله، وإظهار شيوخ المسلمين وعلماء الإسلام بصورة ساخرة منفرة، فإن هذا كله يسبب التطرف والغليان خاصة في نفوس الشباب الذين يقرؤون ويسمعون الاتهامات الكاذبة توجه إليهم وإلى مؤسساتهم، ولا يملكون إلا الاحتقان والانفعال، ولا تتاح لهم فرصة للرد.

ويتبع الإعلام الغربي سياسة تبعد عن العدل والإنصاف، عندما يتهم مناهجنا وثقافتنا الإسلامية ويعيبها بأنها ترسخ في أبنائنا كراهية الآخر، ومناصبته العداء، في الوقت الذي لا يسلط فيه الضوء على نظرة الغرب إلى المسلمين الذين هم في الثقافة والمناهج الدراسية الغربية.

8) الممارسات الاستعمارية الصهيونية في فلسطين:

من الأسباب الرئيسية في تغذية التطرف الديني والإرهاب في البلاد العربية هو الممارسات الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية في فلسطين المحتلة وما جاورها،

وهي تؤثر بشكل مباشر في ملايين من العرب الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والجولان السورية والاحتلال الأمريكي في العراق، ومن ثم في بقية العرب في مختلف البلاد العربية.

إن مشاعر الإحباط واليأس عند الكثير من المسلمين وخاصة الشباب المليء بالفوران والغليان، الذي لا يرضى بالذل والهوان، وهو يرى كل يوم الإرهاب الأمريكي وتسلطه على العالم الإسلامي دون احترام لأنظمة عالمية، ولا قرارات دولية، ويرى كل يوم الإرهاب الصهيوني وإذلاله وقتله للشعب الفلسطيني دون أن يكون هناك ردود أفعال جادة من الحكومات العربية.

كل هذه الأسباب وغيرها هي واقع يعيشه المسلم، في الوقت الذي لا يدري فيه ماذا يفعل، فهو بين عجز وقهر، وهكذا يتحول الغليان عنده إلى غلو وتطرف، مما يجعله يبحث عن حلول عاجلة وسريعة لتغيير واقع الأمة.

إن التمادي في سياسات الاستبداد والطغيان، وغياب التوازن والعدل، هو الذي يدفع الفلسطيني لتفجير نفسه، وإذا كنا لا نجوّز قتل المدنيين إلا أننا ندرك أن غياب العدالة والاعتداء على سيادة الناس واستقلالهم، وتدمير منازلهم وتجريف مزارعهم، والعدوان على مساجدهم وكنائسهم هو الدافع الرئيس لهذا النوع من العمل اليائس.

1-3 أساليب الوقاية من الإرهاب:

وتتطلب ظاهرة الإرهاب الكثير من الجهود الإقليمية لمكافحتها والوقاية منها، وذلك بتبني استراتيجية تقوم على التنسيق بين الدول والأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب فيها، ومن ذلك التعاون الأمني، وتبادل المعلومات، وتوحيد الإجراءات الكفيلة بالحماية الجنائية، وسن القوانين الرادعة لمرتكبي جرائم الإرهاب.

ومن أهم الإنجازات التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب في الوطن العربي القرارات التي أصدرها مجلس وزراء الداخلية العرب في دوراته الممتدة من عام 1982 – 1998 م والهادفة إلى تعزيز التعاون الأمني بين الدول العربية.

وقد توالت الجهود في أساليب الوقاية من الجريمة وجرائم الإرهاب بشكل خاص إلى أن صدرت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والتي كانت نتاجاً للجهود لمجلس وزراء الداخلية ومجلس وزراء العدل العرب، الذي توج بالاتفاق في 25 / 12 / 1418 هـ الموافق 22 / 4 /1998 م على توقيع هذه الاتفاقية، التي حددت أساليب مكافحة الإرهاب، وحددت كذلك الجرائم الإرهابية التي ينبض منها وملاحقة مرتكبيها في جميع أجزاء الوطن العربي. ومن أهم ما جاء فيها في مجال الوقاية من الإرهاب:

- تعهد الدول العربية بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور وعليها الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحاً للقيام بأي فعل من هذه الأفعال بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إيوائها أو إقامتها أو تدريبها أو تسليمها أو تقديم أي تسهيلات لها.
- التزام الدول العربية بتطوير الأنظمة المتصلة بالكشف عن حركة الأسلحة والذخائر والمتفجرات ومراقبتها، وخاصة عبر الجمارك والحدود، وتلتزم في ذلك بتطوير وتعزيز إجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ الشرعية لمنع حالات التسلل أو الدخول بوثائق مزورة.
- التزام الدول بحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام، والبعثات الدبلوماسية.
- إنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالإرهاب والإرهابيين، وتحديث هذه القاعدة باستمرار في إطار التعاون والتنسيق العربي والمحلي.

- تعزيز أجهزة الإعلام الأمني على المستويين المحلي والعربي لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية وإحباط مخططاتها وبيان مدى خطورتها على أمن المجتمع وكيانه الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.
- التزام الدول العربية بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقاً للقوانين الداخلية لكل منها، والعمل على الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنفيذ الجرائم الإرهابية، أو الشروع فيها بأي شكل من الأشكال بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها، أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات.
- تبادل المعلومات حول أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقيادتها وعناصرها والمساعدة في القبض على المتهمين في الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.
- تتعهد الدولة الموقعة على الاتفاقية بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية إلى الدول الطالبة، وتقديم كل مساعدة ممكنة في هذا الشأن.
- حماية الخبراء والشهود، وذلك باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أي علانية تؤدي إلى تعريضهم للخطر الناتج عن الإدلاء بالشهادة أو تقديم الخبرة.

الفصل التاسع

الإرهاب الإلكتروني

الفصل التاسع
الإرهاب الإلكتروني

أولاً- المقصود بالإرهاب الإلكتروني[1]

من خلال العرض السابق في المبحث الأول نتوصل إلى أن الإرهاب الإلكتروني هو: العدوان أو التخويف أو التهديد مادياً أو معنوياً باستخدام الوسائل الإلكترونية الصادر من الدول أو الجماعات أو الأفراد على الإنسان دينه، أو نفسه، أو عرضه، أو عقله، أو ماله، بغير حق بشتى صنوفه وصور الإفساد في الأرض.

إن ما يتميز به الإرهاب الإلكتروني عن الإرهاب التقليدي بالطريقة المتمثلة في استخدام المواد المعلوماتية والوسائل الإلكترونية التي جلبتها تقنية عصر المعلومات، أن الأنظمة الإلكترونية والبنية التحتية المعلوماتية هي هدف الإرهابيين. ويشير الإرهاب الإلكتروني إلى عنصرين أساسيين هما:

الفضاء الافتراضي. أو العالم الإلكتروني، وهو المكان الذي تعمل به أجهزة وبرامج الحاسوب والحواسب المعلوماتية كما تنتقل فيه المعلومات الإلكترونية، والإرهاب. وقد استفادت تلك المنظمات الإرهابية من تلك التقنية واستغلالها في إتمام عملياتها الإجرامية، مما زاد من خطورتها. كما أصبح من الممكن اختراق الأنظمة والشبكات المعلوماتية، واستخدامها في تدمير البنية التحتية المعلوماتية التي تعتمد عليها الحكومات والشركات الاقتصادية الكبرى.

ثانياً- خطر الإرهاب الإلكتروني

لقد أدى ظهور الحاسبات الآلية إلى تغيير شكل الحياة في العالم، وأصبح الاعتماد على وسائل تقنية المعلومات الحديثة يزداد يوماً بعد يوم، سواء في المؤسسات

(1) د. عبد الرحمن بن عبد الله السند، الإرهاب الإلكتروني حكمها في الإسلام وطرق مكافحتها،

المالية، أو المرافق العامة، أو المجال التعليمي، أو الأمني أو غير ذلك، إلا أنه وإن كان للوسائل الإلكترونية الحديثة ما يصعب حصره من فوائد، فإن الوجه الآخر والمتمثل في الاستخدامات السيئة والضارة لهذه التقنيات الحديثة ومنها الإرهاب الإلكتروني أصبح خطراً يهدد العالم بأسره، إن خطر الإرهاب الإلكتروني يكمن في سهولة استخدام هذا السلاح مع شدة أثره وضرره، فيقوم مستخدمه بعمله الإرهابي وهو في منزله، أو مكتبه، أو في مقهى، أو حتى من غرفته في أحد الفنادق.

إن أكثر الأنظمة التقنية تقدماً وأسرعها تطوراً هي الأنظمة الأمنية، وعلى رغم سرعة تطورها إلا أنها أقل الأنظمة استقراراً وموثوقية، نظراً لتسارع وتيرة الجرائم الإلكترونية وأدواتها والثغرات الأمنية التي لا يمكن أن يتم الحد منها على المدى الطويل، فمجال أمن المعلومات في الإنترنت آخذ في التطور بشكل كبير تماشياً مع التطور في الجريمة الإلكترونية.

لقد أصبح الإرهاب الإلكتروني هاجساً يخيف العالم الذي أصبح عرضة لهجمات الإرهابيين عبر الإنترنت الذين يمارسون نشاطهم التخريبي من أي مكان في العالم، وهذه المخاطر تتفاقم بمرور كل يوم، لأن التقنية الحديثة وحدها غير قادرة على حماية الناس من العمليات الإرهابية الإلكترونية والتي سببت أضراراً جسيمة على الأفراد والمنظمات والدول. ولقد سعت العديد من الدول إلى اتخاذ التدابير والاحترازات لمواجهة الإرهاب الإلكتروني، إلا أن هذه الجهود قليلة ولا تزال بحاجة إلى المزيد من هذه الجهود المبذولة لمواجهة هذا السلاح الخطير.

ثالثاً – أسباب الإرهاب الإلكتروني

أنها متعددة ومتنوعة ومتشابكة، وهي عينها أسباب ظاهرة الإرهاب عموماً، حيث تتداخل الدوافع الشخصية مع الدوافع الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونعرض هذه الأسباب على النحو التالي:

- أولاً: الأسباب العامة للإرهاب:

تختلف أسباب الإرهاب ودوافعه تبعاً لاختلاف الجهات السياسية والظروف الاقتصادية والأحوال الاجتماعية، والاختلاف الديني والعقائدي، ولذلك فإن ما يصدق على مجتمع قد لا يصدق بالضرورة على غيره من المجتمعات.

1) الدوافع الشخصية مثل:

أ. الرغبة في الظهور وحب الشهرة.

ب. الإحباط في تحقيق بعض الرغبات أو الوصول إلى المكانة المنشودة، وإحساس الشخص بأنه أقل من غيره وينظر إليه نظرة متدنية، فيلجأ إلى الإرهاب للخروج على النظام.

ج. فشل الشخص في الحياة الأسرية، مما يؤدي إلى الجنوح وعدم الشعور بالانتماء والولاء للوطن.

د. الإخفاق الحياتي، الذي قد يكون إخفاقاً في الحياة العلمية أو العملية، أو النواحي الوظيفية، أو التجارب العاطفية، مما يجعله يشعر بالفشل في الحياة.

2) الدوافع الفكرية مثل:

أ. الفراغ الفكري، والفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه وآدابه، وسوء تفسيره.

ب. التطرف وخاصة في الأمور الفكرية.

3) الدوافع السياسية ونذكر منها:

أ. غياب العدالة الاجتماعية في بعض الدول، وعدم المساواة في توزيع الثروة الوطنية والتفاوت في توزيع الخدمات والمرافق الأساسية، والاستيلاء على الأموال العامة.

ب. الاعتقاد الإرهابي انتهاك حقوقه وحرماته، وخرق القوانين والمواثيق الدولية، حيث أدى ذلك إلى التشدد والتطرف.

4) الدوافع الاقتصادية مثل:

أ. تفاقم الأزمات الاقتصادية في المجتمعات الدولية، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية العالمية، والاستغلال غير المشروع للموارد الاقتصادية لبلد معين.

ب. عدم إقامة تعاون دولي جدي من قبل الأمم المتحدة، وعدم إيجاد تنظيم عاجل ودائم لعدد من المشاكل العالمية، مثل اغتصاب الأراضي والاضطهاد.

ج. معاناة الأفراد من المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالإسكان والفقر وغلاء المعيشة والتضخم في أسعار المواد الغذائية والخدمات الأساسية، وعدم تحسن دخل الفرد، مما يؤدي إلى تفشي روح التذمر ويدفع الشباب إلى التطرف والإرهاب.

د. انتشار البطالة في المجتمعات المختلفة وعدم توفر فرص العمل، مما ساهم في ظهور جرائم السرقات والإرهاب.

ه. التقدم التقني للأنظمة المصرفية العالمية وما أدى إليه من سهولة انتقال الأموال وتحويلها بين جميع أرجاء العالم عن طريق شبكة النت، ساعد المنظمات الإرهابية على استغلال الفرصة من أجل تحقيق أهدافهم غير المشروعة.

5) الدوافع الاجتماعية مثل:

أ. التفكك الأسري، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض النفسية والانحراف والإرهاب، خاصة وأن الترابط الأسري يحيط الأشخاص بشعور التعاون والتماسك.

ب. الفراغ النفسي والروحي والعقلي جعل الفرصة سانحة لقبول كل فكر هدام ومتطرف.

ثانياً: الأسباب الخاصة للإرهاب الإلكتروني وهي:

1. ضعف بنية الشبكات المعلوماتية وقابليتها للاختراق: حيث إن شبكات المعلومات مصممة بحسب الأصل بشكل مفتوح دون حواجز أمنية عليها، رغبة في تسهيل دخول المستخدمين. ويمكن للمنظمات الإرهابية استغلال الثغرات المتواجدة في الأنظمة الإلكترونية والشبكات المعلوماتية، في التسلل إلى البنى المعلوماتية التحتية، وممارسة العمليات التخريبية والإرهابية.
2. عدم وضوح الهوية الرقمية للمستخدم يجعل الفرصة سانحة للإرهابيين، حيث يستطيع محترف الحاسوب أن يتخفى تحت شخصية وهمية، ويشن بالتالي هجومه الإلكتروني بعيداً عن مراقبة السلطات العامة.
3. سهولة استخدام شبكة المعلومات وقلة التكلفة مما هيأ للإرهابيين فرصة ثمينة للوصول إلى أهدافهم غير المشروعة دون حاجة إلى مصادر تمويل. فشن هجوم لإرهابي إليكتروني لا يتطلب أكثر من جهاز حاسب آلي متصل بالشبكة المعلوماتية ومزود بالبرامج اللازمة. فصعوبة الإثبات تعتبر من أقوى الدوافع المساعدة على ارتكاب الإرهاب الإلكتروني؛ لأنها تساعد المجرم على الإفلات من العقوبة.
4. صعوبة اكتشاف وإثبات الجريمة الإرهابية، خاصة في مجال جرائم الاختراق، مما يساعد الإرهابي على الحركة بحرية داخل المواقع التي يستهدفها قبل أن ينفذ جريمته.
5. غياب السيطرة والرقابة على الشبكات المعلوماتية، ولجوء المجرم الإرهابي إلى دول معادية لشن هجومه على الدول الأخرى.

رابعاً- خصائص الإرهاب الإلكتروني وأهدافه

الإرهاب الإلكتروني ينفرد بعدد من الخصائص التي تميزه عن الظواهر الإجرامية الأخرى، كما يسعى إلى تحقيق بعض الأغراض غير المشروعة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: خصائص الإرهاب الإلكتروني التي تميزه عن الإرهاب العادي:

1. لا يحتاج الإرهاب الإلكتروني في ارتكابه إلى العنف والقوة، بل يتطلب وجود حاسب آلي متصل بالشبكة المعلوماتية فقط ومزود ببعض البرامج اللازمة.
2. يتسم الإرهاب الإلكتروني بأنه عابر للدول والقارات، وغير خاضع لدولة معينة.
3. صعوبة اكتشاف جرائم الإرهاب الإلكتروني، ونقص الخبرة لدى بعض الجهات الأمنية والقضائية في التعامل مع مثل ذلك النوع من الجرائم.
4. صعوبة إثبات جرائم الإرهاب الإلكتروني، لغياب الدليل الرقمي من ناحية، وسهولة إتلافه وتدميره من ناحية أخرى.
5. أن مرتكب الإرهاب الإلكتروني يكون في العادة من المتخصصين في مجال تقنية المعلومات، أو لديه – على الأقل– قدر من المعرفة والخبرة في التعامل مع الشبكات المعلوماتية.

ثانياً: أهداف الإرهاب الإلكتروني هي:

1. نشر الخوف والرعب بين الأشخاص والدول، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.
2. الإخلال بالأمن المعلوماتي وزعزعة الطمأنينة.
3. تدمير البنى التحتية المعلوماتية، والإضرار بوسائل الاتصالات وتقنية المعلومات.
4. الدعاية والإعلان وإثارة الرأي العام.
5. الاستيلاء على الأموال.

خامساً– وسائل الإرهاب الإلكتروني

1) البريد الإلكتروني:

البريد الإلكتروني خدمة تسمح بتبادل الرسائل والمعلومات مع الآخرين عبر شبكة للمعلومات، وتعد هذه الخدمة من أبرز الخدمات التي تقدمها شبكة الإنترنت، لما تمثله من سرعة في إيصال الرسالة وسهولة الاطلاع عليها في أي مكان، فلا ترتبط الرسالة الإلكترونية المرسلة بمكان معين، بل يمكن الاطلاع عليها وقراءتها في أي مكان من العالم.

وعلى الرغم من أن البريد الإلكتروني (E–mail) اصبح اكثر الوسائل استخداماً في مختلف القطاعات، وخاصة قطاع الأعمال لكونه أكثر سهولةً وأمناً وسرعة لإيصال الرسائل إلا أنه يعد من أعظم الوسائل المستخدمة في الإرهاب الإلكتروني، من خلال استخدام البريد الإلكتروني في التواصل بين الإرهابيين وتبادل المعلومات بينهم، بل إن كثيراً من العمليات الإرهابية التي حدثت في الآونة الأخيرة كان البريد الإلكتروني فيها وسيلة من وسائل تبادل المعلومات وتناقلها بين القائمين بالعمليات الإرهابية والمخططين لها.

وكذلك يقوم الإرهابيون باستغلال البريد الإلكتروني في نشر أفكارهم والترويج لها والسعي لتكثير الأتباع والمتعاطفين معهم عبر المراسلات الإلكترونية.

ومما يقوم به الإرهابيون أيضًا اختراق البريد الإلكتروني للآخرين وهتك أسرارهم والاطلاع على معلوماتهم وبياناتهم والتجسس عليها لمعرفة مراسلاتهم ومخاطباتهم والاستفادة منها في عملياتهم الإرهابية.

2) إنشاء مواقع على الإنترنت:

يقوم الإرهابيون بإنشاء وتصميم مواقع لهم على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت لنشر أفكارهم والدعوة إلى مبادئهم، بل تعليم الطرق والوسائل التي تساعد على القيام بالعمليات الإرهابية، فقد أنشئت مواقع لتعليم صناعة المتفجرات، وكيفية اختراق وتدمير المواقع، وطرق اختراق البريد الإلكتروني، وكيفية الدخول على المواقع المحجوبة، وطريقة نشر الفيروسات وغير ذلك.

والموقع هو: معلومات مخزنة بشكل صفحات، وكل صفحة تشتمل على معلومات معينة تشكلت بواسطة مصمم الصفحة باستعمال مجموعة من الرموز تسمى لغة تحديد النص الأفضل (Hypertextmarkuplanguage (HTML ولأجل رؤية هذه الصفحات يتم طلب استعراض شبكة المعلومات العنكبوتية (WWW Browser) ويقوم بحل رموز (HTML) وإصدار التعليمات لإظهار الصفحات المتكونة.[1]

وتسعى الجهات الرسمية، والمؤسسات، والشركات، وحتى الأفراد إلى إيجاد مواقع لهم حتى وصل عدد المواقع على الإنترنت في شهر 10 2000م إلى أكثر من 22مليون موقع[2].

إن الشبكة العنكبوتية (World Wide Web) أو نظام الويب الذي ابتكره العالم الإنجليزي تم بيرنرس عام 1989م، يرتكز على فكرة تخزين معلومات مع القدرة على إقامة صلات وعلاقات ترابطية مباشرة فيما بينها على غرار الترابط الحاصل في نسيج الشبكة التي يصنعها العنكبوت، ومن هنا أطلقت تسمية الويب على هذا البرنامج الذي وزعه مبتكره مجاناً عبر شبكة الإنترنت في عام 1991م، واعتمد في المرحلة الأولى عام 1993م، من خلال برامج التصفح.

---

(1) انظر: التجارة على الإنترنت، سايمون كولن، نقله إلى العربية يحيى مصلح، بيت الأفكار الدولية بأمريكا 1999م، ص26.

(2) انظر موقع: www .yahoo.com

إذا كان التقاء الإرهابيين والمجرمين في مكان معين لتعلم طرق الإرهاب والإجرام، وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات صعباً في الواقع فإن الإنترنت تسهل هذه العملية كثيراً، إذ يمكن أن يلتقي عدة أشخاص في أماكن متعددة في وقت واحد، ويتبادلوا الحديث والاستماع لبعضهم عبر الإنترنت، بل يمكن أن يجمعوا لهم اتباعاً وأنصاراً عبر إشاعة أفكارهم ومبادئهم من خلال مواقع الإنترنت، ومنتديات الحوار، وما يسمى بغرف الدردشة، فإذا كان الحصول على وسائل إعلامية كالقنوات التلفزيونية والإذاعية صعباً، فإن إنشاء مواقع على الإنترنت، واستغلال منتديات الحوار وغيرها لخدمة أهداف الإرهابيين غدا سهلاً ممكنًا، بل تجد لبعض المنظمات الإرهابية آلاف المواقع، حتى يضمنوا انتشارًا أوسع، وحتى لو تم منع الدخول على بعض هذه المواقع أو تعرضت للتدمير تبقى المواقع الأخرى يمكن الوصول إليها.

لقد وجد الإرهابيون بغيتهم في تلك الوسائل الرقمية في ثورة المعلوماتية، فأصبح للمنظمات الإرهابية العديد من المواقع على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت، فغدت تلك المواقع من أبرز الوسائل المستخدمة في الإرهاب الإلكتروني.

3) تدمير المواقع:

تدمير المواقع يقصد به: الدخول غير المشروع على نقطة ارتباط أساسية أو فرعية متصلة بالإنترنت من خلال نظام الـ (Server–PC) أو مجموعة نظم مترابطة شبكيًا (Intranet) بهدف تخريب نقطة الاتصال او النظام.

وليس هناك وسيلة تقنية أو تنظيمية يمكن تطبيقها وتحول تمامًا دون تدمير المواقع أو اختراق المواقع بشكل دائم، فالمتغيرات التقنية، وإلمام المخترق بالثغرات في التطبيقات والتي بنيت في معظمها على أساس التصميم المفتوح لمعظم الأجزاء (Open source) سواء كان ذلك في مكونات نقطة الاتصال أو النظم أو الشبكة أو البرمجة، جعلت الحيلولة دون الاختراقات صعبة جداً، إضافة إلى أن هناك منظمات إرهابية يدخل من ضمن عملها ومسؤولياتها الرغبة في الاختراق

وتدمير المواقع ومن المعلوم أن لدى المؤسسات من الإمكانات والقدرات ما ليس لدى الأفراد.

يستطيع قراصنة الحاسب الآلي (Hackers) التوصل إلى المعلومات السرية والشخصية واختراق الخصوصية وسرية المعلومات بسهولة، وذلك راجع إلى أن التطور المذهل في عالم الحاسب الآلي يصحبه تقدم أعظم في الجريمة المعلوماتية وسبل ارتكابها، ولا سيما وإن مرتكبيها ليسوا مستخدمين عاديين، بل قد يكونون خبراء في مجال الحاسب الآلي [1].

إن عملية الاختراق الإلكتروني تتم عن طريق تسريب البيانات الرئيسة والرموز الخاصة ببرامج شبكة الإنترنت، وهي عملية تتم من أي مكان في العالم دون الحاجة إلى وجود شخص المخترق في الدولة التي اخترقت فيها المواقع فالبعد الجغرافي لا أهمية له في الحد من الاختراقات الإلكترونية ولا تزال نسبة كبيرة من الاختراقات لم تكتشف بعد بسبب التعقيد الذي يتصف به نظام تشغيل الحاسب الآلي [2].

يمكن لمزود خدمات الإنترنت (ISP) من الناحية النظرية أن يكتشف كل أفعال مستخدم الإنترنت عندما يتصل بالشبكة، ويشمل ذلك: عناوين المواقع التي زارها، ومتى كان ذلك، والصفحات التي اطلع عليها، والملفات التي جلبها، والكلمات التي يحث عنها، والحوارات التي شارك فيها، والبريد الإلكتروني الذي أرسله أو استقبله، وفواتير الشراء للسلع التي طلب شراءها، والخدمات التي شارك فيها، لكن تختلف من الناحية الفعلية كمية المعلومات التي يجمعها مزود خدمات الإنترنت عن مستخدم الشبكة باختلاف التقنيات والبرمجيات التي يستخدمها، فإذا لم يكن مزود الخدمة يستخدم مزودات (بروكسي) تتسلم وتنظم كل الطلبات، ويستخدم

(1) انظر: التهديدات الإجرامية للتجارة الإلكترونية، د سهير حجازي، مركز البحوث والدراسات، شرطة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (91).

(2) انظر: الاختراقات الإلكترونية خطر كيف نواجهه، موزة المزروعي، مجلة آفاق اقتصادية، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد التاسع، سبتمبر 2000م، ص54.

برامج تحسس الرقم الخاص (IP) التي تحلل حركة المرور بتفصيل كبير، فقد لا يسجل سوى البيانات الشخصية للمستخدم، وتاريخ وزمن الاتصال والانفصال عن الشبكة، وبعض البيانات الأخرى، إن معرفة البيانات التفصيلية للمستخدم تجعل الإقدام على الاعتداء الإلكتروني أقل، وذلك لأن بعض الذين يحصل منهم الاعتداء الإلكتروني يتم منهم ذلك بسبب ظنهم أن بياناتهم التفصيلية لا يمكن الاطلاع عليها، فيظن أنه بمجرد دخوله على الشبكة باسم وهمي تصبح بياناته غير معلومة، وهذا خطأ [1].

إن من الوسائل المستخدمة لتدمير المواقع ضخ مئات الآلاف من الرسائل الإلكترونية (e-mails) من جهاز الحاسوب الخاص بالمدمر إلى الموقع المستهدف للتأثير على السعة التخزينية للموقع، فتشكل هذه الكمية الهائلة من الرسائل الإلكترونية ضغطاً يؤدي في النهاية إلى تفجير الموقع العامل على الشبكة وتشتيت البيانات والمعلومات المخزنة في الموقع فتنتقل إلى جهاز المعتدي، أو تمكنه من حرية التجول في الموقع المستهدف بسهولة ويسر، والحصول على كل ما يحتاجه من أرقام ومعلومات وبيانات خاصة بالموقع المعتدى عليه [2].

وفي الواقع إن هناك أسباباً لوقوع عملية تدمير المواقع ومن هذه الأسباب ما يأتي:

1) ضعف الكلمات السرية فبعض مستخدمي الإنترنت يجد أن بعض الكلمات أو الأرقام أسهل في الحفظ فيستخدمها، مما يسهل عملية كسر وتخمين الكلمات السرية من المخترق،

---

(1) انظر: جرائم استخدام شبكة المعلومات العالمية (الجريمة عبر الإنترنت) منظور أمني، للعقيد الدكتور ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، ص42، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بالتعاون مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ومركز تقنية المعلومات بجامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 1-3 مايو 2000م.

(2) انظر: التكييف القانوني لإساءة استخدام أرقام البطاقات عبر شبكة الإنترنت (دراسة علمية في ظل أحكام قانون العقوبات الأردني)، د عماد علي الخليل، بحث مقدم لمؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بالتعاون مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ومركز تقنية المعلومات بجامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 1-3 مايو 2000م، ص4.

2) عدم وضع برامج حماية كافية لحماية الموقع من الاختراق أو التدمير وعدم التحديث المستمر لهذه البرامج والتي تعمل على التنبيه عند وجود حالة اختراق للموقع.

3) استضافة الموقع في شركات غير قادرة على تأمين الدعم الفني المستمر، أو تستخدم برامج وأنظمة غير موثوقة أمنيًا ولا يتم تحديثها باستمرار.

4) عدم القيام بالتحديث المستمر لنظام التشغيل والذي يتم في كثير من الأحيان اكتشاف المزيد من الثغرات الأمنية فيه، ويستدعي ضرورة القيام بسد تلك الثغرات من خلال ملفات برمجية [1] تصدرها الشركات المنتجة لها لمنع المخربين من الاستفادة منها.

5) عدم القيام بالنسخ الاحتياطي للموقع (Backup) للملفات والمجلدات الموجودة فيه، وعدم القيام بنسخ قاعدة البيانات الموجودة بالموقع مما يعرض جميع المعلومات في الموقع للضياع وعدم إمكانية استرجاعها، ولذلك تبرز أهمية وجود نسخة احتياطية للموقع ومحتوياته خاصة مع تفاقم مشكلة الاختراقات في الآونة الأخيرة، ويعد عام 2002م من أكثر الأعوام اختراقًا، فقد تضاعفت حالات الاختراق والتدمير بسبب اكتشاف المزيد من الثغرات الأمنية في أنظمة التشغيل والبرامج المستخدمة في مزودات الإنترنت وانتشار كثير من الفيروسات [2].

(1) حذرت شركة مايكروسوفت من وجود ثغرة في أدوات المساعدة في معظم إصدارات نظام ويندوز وتقول الشركة: إن هذه الثغرة يمكن أن تسمح للهاكرز بالتحكم في حواسيب المستخدمين، بينما صنفت الشركة الثغرة بأنها حرجة، ودعت المستخدمين إلى تركيب برنامج ترقيعي لحل المشكلة. (جريدة الرياض، العدد 12542، السبت 20 8 1423هـ ص19).

(2) انظر: المرجع السابق، العدد 12460، يوم الاثنين 26 5 1423هـ، ص32.

سادساً- طرق مكافحة الإرهاب الإلكتروني

1) ترشيح الدخول على الإنترنت:

لا يمكن لأي بلد في هذا العصر أن يعيش معزولاً عن التطورات التقنية المتسارعة، والآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية الناجمة عنها. وفي ظل الترابط الوثيق بين أجزاء العالم عبر تقنيات المعلومات والاتصالات والتطبيقات التي سمحت بانسياب الأموال والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات بين مستخدمي تلك التقنيات، بات من الضروري لكل بلد حماية أفراده ومؤسساته ومقدراته وحضارته من آثار هذا الانفتاح، ومع إدراك الجميع اليوم للفوائد الجمة لتقنية المعلومات، فإن المخاطر الكامنة في تغلغل هذه التقنية في بيوتنا ومؤسساتنا تتطلب من المجتمع والدولة جميعًا الحيلولة دون حصول تلك المخاطر بشتى أنواعها، ومن أهم ما يجب توفيره في هذا الصدد حجب المواقع الضارة والتي تدعو إلى الفساد والشر، ومنها المواقع التي تدعو وتعلم الإرهاب والعدوان والاعتداء على الآخرين بغير وجه حق، فهذا الأسلوب يعد من الأساليب المجدية والنافعة، فالإنسان لا يعرض نفسه للفتن والشرور.

ولقد جاء في بعض الدراسات أن الدول التي تفرض قوانين صارمة في منع المواقع الضارة والهدامة تنخفض فيها نسبة الجرائم، ولقد سعت بعض الدول إلى حجب المواقع الضارة، ففي تركيا قررت شركة الاتصالات التركية التي تزود جميع أنحاء البلاد بخدمات الإنترنت حجب بعض المواقع الضارة على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت، ولذلك عمدت إلى تركيب الأجهزة والأدوات التي تقوم بتنقية المواقع وحجب المواقع الضارة ومنع ظهورها [1] وهناك دول عدة إسلامية وغير إسلامية تعمد إلى ترشيح شبكة الإنترنت وحجب المواقع التي ترى أنها ضارة أخلاقيًا أو فكريًا.

---

(1) انظر: جريدة الرياض، العدد: 12328، الثلاثاء 12 1 1423هـ.

2) أنظمة التعاملات الإلكترونية:

مع التوجه المتنامي نحو تقنية المعلومات، تبرز بوضوح الحاجة الملحة إلى إيجاد أنظمة لضبط التعاملات الإلكترونية بشتى صورها، فعلى الرغم من محدودية ما أنجز في هذا السياق فإن الجهات التي تضطلع بهذه المهام تعاني من البطء الشديد في إنجاز هذه الأنظمة لكثرة الجهات الممثلة في لجان الصياغة، وتعدد الجهات المرجعية التي تقوم بمراجعة الأنظمة واعتمادها، لذا فلا بد من إعداد الأنظمة اللازمة لتحقيق الاستفادة القصوى من تقنية المعلومات، وحماية المتعاملين من المخاطر التي تنطوي عليها تلك التقنيات، ولقد أظهرت استبانة أجريت للتعرف على مدى الحاجة إلى وجود تنظيمات ولوائح تحكم قضايا تقنية المعلومات أن 70٪ يرون الحاجة إلى ذلك [1].

إن المخاطر الكامنة في تغلغل تقنية المعلومات الحديثة في واقعنا تتطلب من المجتمع والدول جميعًا الحيلولة دون حصول تلك المخاطر بشتى أنواعها، ومن أهم ما يجب توفيره في هذا الصدد الأحكام والأنظمة واللوائح المنظمة لسلوك الأفراد والمؤسسات حيال التعامل مع تقنية المعلومات مهما كان نوع التعامل وأياً كانت مقاصده، دون تقييد لحرية المجتمع عن الاستثمار البناء لتلك التقنية، فحسب دراسة أجراها مشروع الخطة الوطنية لتقنية المعلومات على ما يزيد عن 700 شخص في المملكة العربية السعودية، اتضح أن 9٪ من أفراد العينة يقومون بمحاولات اختراق مواقع وأجهزة الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى ما يقرب من 7٪ يقومون بهذا العمل بشكل نادر وهذه النسبة عالية بكل المقاييس، وتزيد هذه النسبة في نوع آخر من المخالفات كإغراق أجهزة الخادمات بالرسائل البريدية، حيث وصلت النسبة إلى ما يزيد عن 15٪ بالإضافة إلى 12٪ من أفراد العينة يقومون بهذا العمل بشكل نادر (أي سبق أن قاموا به).

إنه وبالرغم من إدراك أهمية وجود وتطبيق أحكام وأنظمة لضبط التعاملات الإلكترونية فإن الجهود المبذولة لدراسة وتنظيم ومتابعة الالتزام بتلك الأحكام لا يزال في مراحله الأولية، وما تم في هذا الشأن لا يتجاوز مجموعة من القرارات المنفصلة

(1) انظر: دراسة الوضع الراهن في محور أحكام في المعلوماتية، ص13.

واللوائح الجزئية التي لا تستوعب القضايا المستجدة في أعمال تقنية المعلومات، كما لا توجد بصورة منظمة ومعلنة أقسام أمنية، ومحاكم مختصة، ومنتجات إعلامية لشرائح المجتمع المختلفة [1].

وفي المملكة العربية السعودية يجري العمل لإصدار عدد من الأنظمة التي تضبط التعاملات الإلكترونية وتجرم الاعتداء والعدوان الإلكتروني، ومن أمثلة ذلك مشروع نظام المبادلات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية [2] فقد نصت المادة (20) من مشروع النظام على أنه: يعد مرتكبًا جناية أي شخص يدخل عن عمد منظومة حاسوب، أو جزءًا منها بدون وجه حق، وذلك بالتعدي على إجراءات الأمن، من أجل ارتكاب عمل يعد جناية حسب الأنظمة المرعية وحسب ما تحدده اللائحة التنفيذية.

ونصت المادة (21) من مشروع النظام على انه يعد مرتكبًا جناية أي شخص يعترض عمدًا وبدون وجه حق وعن طريق أساليب فنية، إرسال البيانات الحاسوبية غير المصرح بها للعموم من منظومة حاسوب أو داخلها.

أما المادة (22) فقد نصت على أنه يعد مرتكبًا جناية كل شخص يقوم عن عمد أو بإهمال جسيم وبدون وجه حق بإدخال فيروس حاسوبي أو يسمح بذلك في أي حاسوب أو منظومة حاسوب، أو شبكة حاسوب.

كما جاءت المادة (23) لتجريم إلحاق الضرر بالبيانات الحاسوبية بالمسح أو التحوير أو الكتمان.

(1) دراسة الوضع الراهن في مجال أحكام في المعلوماتية، إعداد: د محمد القاسم، د رشيد الزهراني، د عبد الرحمن السند، عاطف العمري، مشروع الخطة الوطنية لتقنية المعلومات، ص7، 6.

(2) وقد كلف الباحث من قبل وزارة التجارة بالمشاركة في إعداد هذا النظام، فشارك في صياغته، وقد تم رفع المشروع للجهات العليا لاعتماده.

ونصت المادة (25) على انه يعد مرتكبًا جناية أي شخص يقوم عن عمد وبدون وجه حق وبقصد الغش بإدخال بيانات حاسوبية أو تحويرها أو محوها وينتج عنها بيانات غير صحيحة بقصد اعتبارها معلومات صحيحة.

كما نصت المادة (28) على العقوبات المترتبة على التجاوزات التي حددها النظام [1].

كما يجري العمل لإصدار نظام للحد من الاختراقات الإلكترونية، وهذا النظام يحدد العقوبات المترتبة على الاختراقات الإلكترونية، وتقوم بإعداده وزارة الداخلية للتصدي لمخترقي شبكة المعلومات في المملكة، ويشمل هذا النظام تحديد الجناة القائمين بالاختراق سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، وكذلك العقوبات النظامية التي يتم تطبيقها بحقهم [2].

3) أنظمة الحماية الفنية من الاعتداءات الإلكترونية

منذ أول حالة لجريمة موثقة ارتكبت عام 1958م في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة الحاسب الآلي وحتى الآن كبر حجم هذه الجرائم وتنوعت أساليبها وتعددت اتجاهاتها وزادت خسائرها وأخطارها، حتى صارت من مصادر التهديد البالغة للأمن القومي للدول، خصوصًا تلك التي ترتكز مصالحها الحيوية على المعلوماتية، وتعتمد عليها في تسيير شؤونها، فقد تحولت هذه الجرائم من مجرد انتهاكات فردية لأمن النظم والمعلومات إلى ظاهرة تقنية عامة، ينخرط فيها الكثير ممن تتوافر لديهم القدرات في مجال الحاسب الآلي والاتصال بشبكات المعلومات.

(1) انظر: مشروع نظام المبادلات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، في المملكة العربية السعودية 17 3 1423هـ، إعداد: وزارة التجارة، إدارة التجارة الإلكترونية.

(2) جريدة المدينة، العدد: 14489، 20 10 1423هـ ص17.

إن المقاومة للجرائم والاعتداءات الإلكترونية على نوعين:

- النوع الأول: المقاومة الفنية.
- النوع الثاني: المقاومة النظامية.

وتتم الحماية الفنية التقنية بعدة وسائل منها:

- أولاً: تشفير البيانات المهمة المنقولة عبر الإنترنت.
- ثانياً: إيجاد نظام أمني متكامل يقوم بحماية البيانات والمعلومات.
- ثالثاً: توفير برامج الكشف عن الفيروسات والمقاومة لها لحماية الحاسب الآلي والبيانات والمعلومات من الإضرار بها.
- رابعاً: عدم استخدام شبكات الحاسب الآلي المفتوحة لتداول المعلومات الأمنية، مع عمل وسائل التحكم في الدخول إلى المعلومات والمحافظة على سريتها.
- خامساً: توزيع مهام العمل بين العاملين، فلا يعطى المبرمج مثلاً وظيفة تشغيل الحاسب الآلي إضافة إلى عمله، ففي هذه الحالة سوف يكون قادرًا على كتابة برامج قد تكون غير سليمة، ومن ثم تنفيذها على البيانات الحقيقية، كما يتم توزيع مهام البرنامج الواحد على مجموعة من المبرمجين، مما يجعل كتابة برامج ضارة أمرًا صعبًا.

الإنترنت ميدان لكل ممنوع، ولا نغالي إذا قلنا: إن التقدم التقني الذي يشهده العالم اليوم، كما أن له من الجوانب الإيجابية ما يصعب حصره، إلا أن جوانبه السلبية تكاد تكون مدمرة، ما لم تكن هناك مقاومة لهذه السلبيات، فمن خلال شبكة الإنترنت يمكن معرفة كيفية صناعة المتفجرات، وغسيل الأموال، وصناعة القنبلة النووية، وسرقة البطاقات الائتمانية، ولقد أظهر تقرير لمركز الأمم المتحدة للتطوير الاجتماعي والشؤون الإنسانية أن الوقاية من الاعتداءات وجرائم الكمبيوتر تعتمد على المؤسسات الأمنية في إجراءات معالجة المعلومات والبيانات الإلكترونية، وتعاون ضحايا جرائم الكمبيوتر مع رجال الأمن، إلى جانب الحاجة إلى

التعاون الدولي المتبادل للبحث الجنائي والنظامي في مجال مكافحة جرائم الكمبيوتر، وفي أوروبا قدمت لجنة جرائم الكمبيوتر توصيات تتعلق بجرائم الكمبيوتر تتمحور حول عدد من النقاط منها المشكلات القانونية في استخدام بيانات الكمبيوتر والمعلومات المخزنة فيه للتحقيق، والطبيعة العالمية لبعض جرائم الكمبيوتر، وتحديد معايير لوسائل الأمن المعلوماتي، والوقاية من جرائم الكمبيوتر، الأمر الذي ينبه إلى المعضلة الأساسية في هذا النوع من جرائم الكمبيوتر وهي عدم الارتباط بالحدود الجغرافية، وأيضًا كون التقنية المستخدمة في هذه الجرائم متطورة جدًا، فالأموال التي يتم استحصالها لعصابة في طوكيو، يمكن تحويلها في ثانية واحدة إلى أحد البنوك في نيويورك، دون إمكانية ضبطها [1].

إن أجهزة الأمن تحتاج إلى كثير من العمل لتطوير قدراتها للتعامل مع جرائم الكمبيوتر والوقاية منها، وتطوير إجراءات الكشف عن الجريمة، خاصة في مسرح الحادث، وأن يكون رجل التحقيق قادرًا على تشغيل جهاز الحاسب الآلي، ومعرفة المعدات الإضافية فيه، ومعرفة البرمجيات اللازمة للتشغيل، بحيث يتمكن من تقديم الدليل المقبول للجهات القضائية، وأيضًا يلزم نشر الوعي العام بجرائم الكمبيوتر، والعقوبات المترتبة عليها، واستحداث الأجهزة الأمنية المختصة القادرة على التحقيق في جرائم الكمبيوتر، والتعاون مع الدول الأخرى في الحماية والوقاية من هذه الجرائم.

إن معظم أدوات الجريمة الإلكترونية لتكون متوافرة على الشبكة، وهذا الأمر لا تمنعه الأنظمة في معظم الدول، إما لعدم القدرة على السيطرة عليه، أو لأن هناك استخدامات مفيدة لهذه البرامج، فمثلاً هناك عدة برامج لكسر كلمة السر لدخول الأجهزة المحمية بكلمة مرور وهو ما يطلق عليه (CRACKING) وهذه البرامج تكون مفيدة لمن نسي كلمة السر للدخول على الجهاز، أو الدخول على أحد الملفات المحمية، وفي الوقت نفسه يمكن للمعتدي أن يستغل هذه البرامج في فتح جهاز معين

(1) انظر: جريدة الشرق الأوسط، العدد 8196، يوم الاثنين 7 5 2001، ص 51.

بعد معرفة كلمة السر، والدخول على الإنترنت واستغلاله في الاستخدام السيئ إذن أدوات القرصنة والإجرام متواطرة، لكن الإجرام يكون في الاستغلال السيئ لهذه الأدوات، ويوجد لدى معظم الدول الكبرى أدوات تعقب لمعرفة مصدر مطلق الفيروس مثلا، أو الهجوم على بريد إلكتروني، أو موقع رسمي لإحدى هذه الدول، ولذلك يحرص هؤلاء المعتدون على أن يتم هذا العمل الإجرامي عن طريق أجهزة الآخرين، وهذا يبين أهمية أن يحمي كل واحد جهازه، وأن يحرص على رقمه السري حتى لا يستغل من قبل الآخرين، وينطبق هذا أيضا على أصحاب الشبكات كالجامعات والمعاهد التي توفر الإنترنت لمنسوبيها، فقد يستغلها بعضهم لإطلاق الفيروسات أو غيرها من الاعتداءات الإلكترونية.

إن المحافظة على المعلومات من أهم ما تحرص عليه الهيئات والمنظمات والدول، وحتى على مستوى الأفراد، إذ يمكن تعويض فقدان الأجهزة والبرامج، ولكن تعويض فقدان البيانات والمعلومات أو التلاعب بها يعد من الأمور الصعبة والمكلفة، فالمعلومات والبيانات تعد من أهم ممتلكات أي منظمة، لذا يتم السعي للمحافظة على البيانات والمعلومات قدر الإمكان حتى لا يصل إليها أشخاص غير مصرح لهم، ويتم إتباع مجموعة من الإجراءات التي تضمن سلامة هذه المعلومات منها ما يأتي:

1. عدم إلقاء مخرجات الحاسب الآلي، أو شريط تحبير الطابعة، لأن مثل هذه المخرجات قد تحتوي على معلومات مهمة تصل إلى أشخاص غير مصرح لهم الاطلاع عليها، لذا يجب تمزيق المخرجات بواسطة آلات خاصة قبل إلقائها.
2. استخدام كلمات السر للدخول إلى الحاسب الآلي، وتغييرها كل فترة بحيث تعتمد طول الفترة على أهمية البيانات بالنسبة للمنظمة، كما أن بعض أنظمة التشغيل لا تسمح باستخدام كلمة السر نفسها مرة أخرى، وتجبرك على تغييرها بعد فترة محددة من قبل المشرف على نظام التشغيل.
3. عمل طرق تحكم داخل النظام تساعد على منع محاولات الدخول غير النظامية مثال ذلك: عمل ملف يتم فيه تسجيل جميع الأشخاص الذين

وصلوا أو حاولوا الوصول إلى أي جزء من البيانات؛ يحوي رقم المستخدم، ووقت المحاولة وتأريخها ونوع العملية التي قام بها وغير ذلك من المعلومات المهمة.

4. توظيف أشخاص تكون مهمتهم المتابعة المستمرة لمخرجات برامج الحاسب الآلي للتأكد من أنها تعمل بشكل صحيح، وخاصة البرامج المالية التي غالبًا ما يكون التلاعب بها من قبل المبرمجين أو المستخدمين، وذلك عن طريق أخذ عينات عشوائية لمخرجات البرنامج في فترات مختلفة، كما يقومون بفحص ملف المتابعة للتعرف على الأشخاص الذين وصلوا إلى البيانات، أو حاولوا الوصول إليها.
5. تشفير البيانات المهمة المنقولة عبر وسائل الاتصالات كالأقمار الصناعية أو عبر الألياف البصرية، بحيث يتم تشفير البيانات، ثم إعادتها إلى وضعها السابق عند وصولها إلى الطرف المستقبل، ويتم اللجوء إلى تشفير البيانات والمعلومات إذا كانت مهمة، لأن عملية التشفير مكلفة.
6. عمل نسخ احتياطية من البيانات تخزن خارج مبنى المنظمة.
7. استخدام وسائل حديثة تضمن دخول الأشخاص المصرح لهم فقط إلى أقسام مركز الحاسب الآلي، كاستخدام أجهزة التعرف على بصمة العين، أو اليد، أو الصوت [1].

سابعاً– جهود التصدي للإرهاب الإلكتروني

1. الجهود الدولية في التصدي للإرهاب الإلكتروني

على مستوى دول العالم ومع مواكبة التطور الهائل لتقنية المعلومات سنت أنظمة لضبط التعاملات الإلكترونية، وتضمنت تلك الأنظمة عقوبات للمخالفين في التعاملات الإلكترونية ففي ماليزيا صدر نظام في عام 1997م للمخالفات الإلكترونية، وقد صنف المخالفات إلى: الوصول غير المشروع إلى الحاسب الآلي

(1) انظر: مقدمة في الحاسب الآلي وتقنية المعلومات طارق بن عبد الله الشدي، دار الوطن للنشر الرياض، الطبعة الثانية، 1416هـ، ص188.

والدخول بنية التخريب أو التعديل غير المسموح به وتتراوح العقوبات المحددة بين غرامات مالية تصل إلى 150.000 دولار ماليزي [1] مع السجن مدة تصل إلى عشر سنوات.

وفي أيرلندا صدر نظام في عام 2001م للحماية من الجرائم المعلوماتية، يتيح معاقبة الاستخدام غير المسموح به لأجهزة وأنظمة الحاسب الآلي.

وفي مصر يجري العمل في وزارة الاتصالات والمعلومات لإصدار نظام عن الجريمة الإلكترونية، يتضمن عقوبات رادعة لمن يقوم من الأفراد أو المؤسسات بتزوير أو إفساد مستند إلكتروني على الشبكة، أو الكشف عن بيانات ومعلومات بدون وجه حق، وغيرها من صور الجريمة الإلكترونية.

أما في الأردن فيجري العمل لإعداد تنظيم يتعلق بخصوصية المعلومات وسريتها، للمحافظة عليها في ظل التعاملات الإلكترونية عبر الشبكات العالمية للمعلومات، كما تساهم الأردن في إعداد مشروع حول قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وما في حكمها، والمقدم إلى الإدارة العامة للشؤون القانونية في جامعة الدول العربية.

2. صعوبة التعاون الدولي في مكافحة الجريمة الإلكترونية:

في عالم مزدحم بشبكات اتصال دقيقة تنقل وتستقبل المعلومات من مناطق جغرافية متباعدة باستخدام تقنيات لا تكفل للمعلومات أمنًا كاملاً، يتاح في ظلها التلاعب عبر الحدود بالبيانات المنقولة أو المخزنة، مما قد يسبب لبعض الدول أو الأفراد أضرارًا فادحة، يغدو التعاون الدولي واسع المدى في مكافحة الجرائم الواقعة في بيئة المعالجة الآلية للبيانات أمرًا متحتمًا، ومع الحاجة الماسة لهذا التعاون إلا أن عقبات عدة تقف في سبيله أبرزها ما يأتي:

(1) انظر: دراسة تجارب الدول في مجال أحكام في المعلوماتية، إعداد: د محمد القاسم، د رشيد الزهراني د عبد الرحمن السند، عاطف العمري، مشروع الخطة الوطنية لتقنية المعلومات 10 11 1423هـ.

1. عدم وجود اتفاق عام مشترك بين الدول حول نماذج إساءة استخدام نظم المعلومات الواجب تجريمها.
2. عدم الوصول إلى مفهوم عام موحد حول النشاط الذي يمكن الاتفاق على تجريمه.
3. اختلاف مفاهيم الجريمة باختلاف الحضارات.
4. عدم وجود معاهدات دولية لمواجهة المتطلبات الخاصة بالجرائم الإلكترونية.
5. تعقد المشكلات النظامية والفنية الخاصة بتفتيش نظام معلوماتي خارج حدود الدولة، أو ضبط معلومات مخزنة فيه، أو الأمر بتسليمها.

وسعياً للتغلب على هذه المشكلات أو بعضها، أهاب مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في هافانا، في قراره المتعلق بالجرائم ذات الصلة بالحاسب الآلي بالدول الأعضاء أن تكثف جهودها كي تكافح بمزيد من الفعالية عمليات إساءة استعمال الحاسب الآلي التي تستدعي تطبيق جزاءات جنائية على الصعيد الوطني، بما في ذلك النظر إذا دعت الضرورة في:

أ. تحديث الأنظمة والإجراءات الجنائية بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل ضمان أن تكون الجزاءات بشأن سلطات التحقيق وقبول الأدلة على نحو ملائم.
ب. النص على جرائم وجزاءات وإجراءات تتعلق بالتحقيق والأدلة، للتصدي لهذا الشكل الجديد والمعقد من أشكال النشاط الإجرامي.

كما حث المؤتمر الدول الأعضاء على مضاعفة الأنشطة التي تبذلها على الصعيد الدولي من أجل مكافحة الجرائم المتصلة بالحاسبات، بما في ذلك دخولها حسب الاقتضاء أطرافاً في المعاهدات المتعلقة بتسليم المجرمين، وتبادل المساعدة الخاصة المرتبطة بالجرائم ذات الصلة بالحاسب الآلي، وأن يسفر بحث مؤتمرات الأمم المتحدة لموضوع الجرائم ذات الصلة بالحاسب عن فتح آفاق جديدة للتعاون الدولي في هذا المضمار ولاسيما فيما يتعلق بوضع أو تطوير ما يأتي:

أ. معايير دولية لأمن المعالجة الآلية للبيانات.

ب. تدابير ملائمة لحل مشكلات الاختصاص القضائي التي تثيرها الجرائم المعلوماتية العابرة للحدود، أو ذات الطبيعة الدولية.

ج. اتفاقيات دولية تنطوي على نصوص تنظيم إجراءات التفتيش والضبط المباشر الواقع عبر الحدود على الأنظمة المعلوماتية المتصلة فيما بينها، والأشكال الأخرى للمساعدة المتبادلة، مع كفالة الحماية في الوقت نفسه لحقوق الأفراد والدول [1].

ختاماً، فقد أصبح الإرهاب الإلكتروني هاجسا يخيف العالم الذي أصبح عرضة لهجمات الإرهابيين عبر الإنترنت الذين يمارسون نشاطهم التخريبي من أي مكان في العالم، وهذه المخاطر تتفاقم بمرور كل يوم، لأن التقنية الحديثة وحدها غير قادرة على حماية الناس من العمليات الإرهابية الإلكترونية والتي سببت أضراراً جسيمة على الأفراد والمنظمات والدول. ولقد سعت العديد من الدول إلى اتخاذ التدابير والاحترازات لمواجهة الإرهاب الإلكتروني، إلا أن هذه الجهود قليلة ولا نزال بحاجة إلى المزيد من هذه الجهود المبذولة لمواجهة هذا السلاح الخطير.

فالإرهاب الإلكتروني أصبح خطراً يهدد العالم بأسره، ويكمن الخطر في سهولة استخدام هذا السلاح مع شدة أثره وضرره، فيقوم مستخدمه بعمله الإرهابي وهو في منزله، أو مكتبه، أو في مقهى، أو حتى من غرفته في أحد الفنادق.

(1) انظر: الجرائم المعلوماتية، أصول التحقيق الجنائي الفني واقتراح بإنشاء آلية عربية موحدة للتدريب التخصصي، د. هشام محمد فريد رستم، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، 2000م، ص49، 48.

النتائج:

إن من ابرز ما توصلت إليه في البحث الآتي:

أولاً: أن من أعظم الوسائل المستخدمة في الإرهاب الإلكتروني استخدام البريد الإلكتروني في التواصل بين الإرهابيين وتبادل المعلومات بينهم، بل إن كثيراً من العمليات الإرهابية التي حدثت في الأونة الأخيرة كان البريد الإلكتروني فيها وسيلة من وسائل تبادل المعلومات وتناقلها بين القائمين بالعمليات الإرهابية والمخططين لها.

ثانياً: اختراق البريد الإلكتروني خرق لخصوصية الأخرين وهتك لحرمة معلوماتهم وبياناتهم.

ثالثاً: يقوم الإرهابيون بإنشاء وتصميم مواقع لهم على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت لنشر أفكارهم والدعوة إلى مبادئهم، وتعليم الطرق والوسائل التي تساعد على القيام بالعمليات الإرهابية، فقد انشئت مواقع لتعليم صناعة المتفجرات، وكيفية اختراق وتدمير المواقع وطرق اختراق البريد الإلكتروني، وكيفية الدخول على المواقع المحجوبة، وطريقة نشر الفيروسات وغير ذلك.

رابعاً: حجب المواقع الضارة والتي تدعو إلى الفساد والشر، ومنها المواقع التي تدعو وتعلم الإرهاب والعدوان والاعتداء على الآخرين بغير وجه حق من الأساليب المجدية والنافعة لمكافحة الإرهاب الإلكتروني.

خامساً: على الرغم من إدراك أهمية وجود وتطبيق أحكام وأنظمة لضبط التعاملات الإلكترونية والتي تعتبر وسيلة من وسائل مكافحة الإرهاب الإلكتروني، فإن الجهود المبذولة لدراسة وتنظيم ومتابعة الالتزام بتلك الأحكام لا يزال في مراحله الأولية، وما تم في هذا الشأن لا يتجاوز مجموعة من القرارات المنفصلة واللوائح الجزئية التي لا تستوعب القضايا المستجدة في أعمال تقنية المعلومات كما

لا توجد بصورة منظمة ومعلنة أقسام أمنية، ومحاكم مختصة، ومنتجات إعلامية لشرائح المجتمع المختلفة.

سادساً: إن أجهزة الأمن تحتاج إلى كثير من العمل لتطوير قدراتها للتعامل مع جرائم الكمبيوتر والوقاية منها، وتطوير إجراءات الكشف عن الجريمة، خاصة في مسرح الحادث، بحيث تتمكن من تقديم الدليل المقبول للجهات القضائية، وأيضًا يلزم نشر الوعي العام بجرائم الكمبيوتر، والعقوبات المترتبة عليها، واستحداث الأجهزة الأمنية المختصة القادرة على التحقيق في جرائم الكمبيوتر، والتعاون مع الدول الأخرى في الحماية والوقاية من هذه الجرائم.

ثامناً: على مستوى دول العالم ومع مواكبة التطور الهائل لتقنية المعلومات سنت أنظمة لضبط التعاملات الإلكترونية، وتضمنت تلك الأنظمة عقوبات للمخالفين في التعاملات الإلكترونية ومكافحة الإرهاب الإلكتروني.

الفصل العاشر

دور الإعلام في الإرهاب الدولي

الفصل العاشر

دور الإعلام في الإرهاب الدولي

أصبح الإرهاب الدولي ظاهرة تمس الطبيعة الإنسانية والأمن السياسي والاقتصادي لكثير من دول العالم المتضررة وبالأخص الدول العربية[1].

فالإرهاب ينسب دائماً إلى الآخرين حتى أصبحت عبارة الإرهاب عبارة نموذجية تتردد دائماً في الإعلام السياسي الدعائي.

لم يعد الإرهاب يتمثل باستخدام العنف والقوة فقط بل تعدى ذلك إلى أعمال أخرى لا تمت للقوة والعنف بصلة كالحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية والتجويع تحقيقاً للهدف الذي قد يكون تغيير نظام الحكم في دولة ما أو التأثير على القرار السياسي فيها.

ويدخل في إطار الإرهاب الدولي الضغط الاقتصادي بكافة أشكاله ومشاكله مثل التلويح بسلاح التجويع والتلميح بتجميد أو مصادرة الأرصدة المالية العربية في البنوك الغربية والاستمرار في استنزاف العقول العربية والتدخلات التي تمارسها المؤسسات المالية الدولية التابعة واقعياً للدول الغربية "صندوق النقد الدولي". كل هذه الأعمال التي تقضي في النهاية إلى غاية واحدة هي فرض القرار السياسي والاقتصادي الذي يتناسب مع السياسة الغربية وتحقيق مصالحها.

يعتبر الإرهاب من أخطر المشاكل التي تواجه دول العالم النامية، ومن ضمنها الدول العربية في الوقت الحاضر، وتزداد أهمية هذه المشكلة كونها ليست محلية فقط بل عالمية أيضاً، وأصبحت تشغل رجال السياسة والاقتصاد والصحافة والعامة والباحثين على المستوى العالمي.

(1) طه حاج طه، "الإرهاب الدولي وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي"، مجلة جامعة تشرين والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25)العدد (5) 2003.

فالإرهاب ينسب دائماً إلى الآخرين. كل طرف ينسب الإرهاب إلى الآخر بصورة متبادلة حتى أصبحت عبارة الإرهاب نموذجية تتردد دائماً في الإعلام السياسي الدعائي. ففي فرنسا مثلاً خلال المقاومة الوطنية ضد الألمان خلال الحرب العالمية الثانية كان هؤلاء الآخرين يدعون عناصر المقاومة الفرنسية والقناصة إرهابيين، كما كانوا يدعون عمليات القصف المركزي والمكثف التي كان يقوم بها طيران الحلفاء ضد المدن الألمانية بغارات الإرهاب. وبالمقابل كان الإرهاب يعني بالنسبة للفرنسيين خلال الفترة نفسها مجموعة الإجراءات العنيفة والتعسفية التي كان يقوم بها العدو النازي بهدف السيطرة على أراضي فرنسا واستعباد شعبها.

ومن جهة أخرى كان الألمان يعتبرون ان الإجراءات التي كانوا يقومون بها هي أعمال انتقامية ضد الإرهابيين الفرنسيين. أما الفرنسيون فكانوا يعتبرون إجراءاتهم أعمال مقاومة ضد الإرهاب الألماني. حتى مناحيم بيغن وهو زعيم منظمة "الأرغون" الإرهابية رفض الصفة الإرهابية التي أطلقت على منظمته: "تاريخياً" يقول بيغن "نحن لم نكن من الإرهابيين. لقد كنا بتعبير دقيق مقاومين للإرهابيين". وكان يقصد بالإرهابيين الإنكليز الذين كانوا يحتلون فلسطين في تلك الفترة[1].

إن كل أنواع الأعمال الإرهابية من الاغتيال السياسي وتدمير المنشآت العامة واحتجاز الرهائن وخطف الطائرات وغيرها.... ليست مقصودة لذاتها إنما المقصودة من ورائها تحقيق أمرين أساسيين:

الأمر الأول: هو إثارة انتباه العالم إلى ان الإرهاب موجود وإنه صاحب قضية وإنه لا بد من الاعتراف به وبالتالي لا بد من معالجته قضيته.

أما الأمر الثاني: فهو الحصول على الشرعية الدولية لقضيته.

(1) د.العكرة، أدونيس– 1983– الإرهاب السياسي– بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، دار الطليعة– بيروت ص61.

وحتى يتمكن الإرهابي من ذلك فإنه يعتمد بالدرجة الأولى على تجاوب أجهزة الإعلام معه، وليس من الضروري أن يكون التجاوب بالتعاطف، إنما المهم هو أن تنقل هذه الأجهزة الرسالة إلى أوسع قطاع من الرأي العام. ويعتمد الإرهابي على غريزة رجل الإعلام في إبراز المثير من الأخبار. ولذلك فإنه يعمد إلى القيام بالمثير من العمليات التي تفرض نفسها في الصفحات الأولى من الصحف وعلى أغلفة المجلات وفي مطلع النشرات المذاعة والمتلفزة[1]. وبناءً على ما تقدم فإنما ما يصفه الأستاذ Walter Laqueur من أن "الإعلام والإعلامي هما أفضل صديقين للرجل الإرهابي"[2]. يعتبر استنتاجاً صحيحاً وسليماً وذلك للدور الخطير الذي تلعبه وسائل الإعلام في تغطيتها للقضايا الدولية وكشفها للرأي العام العالمي من خلال عرضها لأخبار العمليات الإرهابية التي تقع. وهكذا نجد أن لجوء حركات المقاومة إلى بعض الأساليب والعمليات الإرهابية في مرحلة ما من مراحل كفاحها المسلح ضد أعدائها المحتلين، نتيجة للأسباب والضغوط السياسية والعسكرية المفروضة عليها، لا يخلو من دوافع إعلامية ودعائية ترمي إلى نشر قضيتها العادلة أمام الرأي العام العالمي، وفضح الممارسات القمعية والتعسفية التي يتعرض لها شعبها من قبل السلطات القائمة بالاحتلال وكسب التأييد الدولي لهذه القضية بنيّة العمل على حلها حلاً مشرفاً يعيد الحقوق المغتصبة بنتيجتها إلى أصحابها الشرعيين.

إن أهمية أي عمل إرهابي تقاس بمدى ما يحصل عليه من تغطية إعلامية. ومن أجل الحصول على هذه التغطية يلجأ الإرهابيون إلى اختيار مسارح لعملياتهم تتوافر فيها كل عناصر الإثارة الضرورية.

فإستراتيجية الإرهاب هي سيكولوجية "نفسية" وليست عسكرية، وكذلك فإنه من خلال العمل الإرهابي تستطيع منظمة صغيرة أن تحصل على حجم إعلامي كبير جداً.

(1) السماك، محمد- 1992- الإرهاب والعنف السياسي- دار النفائس- بيروت- الطبعة الثانية ص67.

(2) J Laquueur, Walter, Age of Terrorism– Boston, Little, BROWN AND CO– USA– 1987. P.65

غير إن إغفال أو تجاهل العمليات الإرهابية يسيء إلى أمانة نقل الأخبار وبالتالي إلى المهمة الأساسية للإعلام، أما إبرازها فيدفع بالإعلام إلى الوقوع في فخ الإرهاب، من هنا عمدت أجهزة الإعلام مؤخراً إلى استغلال الإرهابي بنسبة ما يستغلها هو، فأصبحت هذه الأجهزة تكتفي بنشر أخبار العمليات الإرهابية دون أن تتحدث عن القضية التي من أجلها يقوم الإرهابي بعملياته. وبذلك يستطيع الإرهابي أن يستقطب الاهتمام ولكنه يعجز عن توصيل رسالته إلى الرأي العام. وفي دراسة أعدها الأستاذان الجامعيان الكنديان Thomas Mitchell و Mitchel Kelly حول التغطية الإعلامية للعمليات الإرهابية في صحيفتي نيويورك تايمز الأمريكية والتايمز البريطانية، ما يؤكد ذلك فقد اختار الأستاذان 158 حادثاً إرهابياً في عدة مناطق من العالم ودرسا كيفية تغطية هذه الأحداث في الصحيفتين، وقادتهما دراستهما إلى أن هناك إغفالاً شبه تام للأسباب الكامنة وراء تلك العمليات وإغفالاً تاماً لبعضها كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم(1) يبين التغطية الإعلامية للعمليات الإرهابية:

المنطقة	عدد الحوادث الإرهابية	النسبة المئوية للتغطية في نيويورك تايمز	النسبة المئوية للتغطية في التايمز
شمال أمريكا	21	81٪– 17 حادثاً	48٪– 10 حادثاً
أوربا الغربية	47	24٪– 24 حادثاً	68٪– 32 حادثاً
الشرق الأوسط	32	69٪– 22 حادثاً	69٪– 22 حادثاً
أمريكا الوسطى	11	64٪– 7 حوادث	64٪– 7 حوادث
أمريكا الجنوبية	33	42٪– 14 حادثاً	36٪– 12 حادثاً
أوربا الشرقية	3	33٪– 1 حادثة	100٪– 3 حوادث
آسيا	7	43٪– 3 حوادث	43٪– 3 حوادث
إفريقيا	4	43٪– 1 حادثة	50٪– حادثتان
مجموعة الحوادث	158	89 حادثاً	91 حادثاً

أما المعاناة الإنسانية لأبطال العمليات الإرهابية فكانت نسبة تغطيتها في كل هذه الحوادث أقل من عشرة بالمئة فقط..!![1].

من كل ما تقدم يتبين لنا أن استخدام وسائل الإعلام والدعاية عنصر أساسي وجوهري في النظم السياسية الإرهابية. ولكن في أي المستويات يستخدم وما هي أبعاد استخدامه وما هي وسائله وأهدافه، سنتعرض لذلك فيما يلي.

أولاً: مستويات استخدام الإعلام والدعاية في النظم السياسية الإرهابية:

- المستوى الداخلي:

تتجه أجهزة الإعلام والدعاية في النظم إلى المواطن، تثير فيه النعرة القومية والتعصب العنصري وتذكي فيه روح العدوانية كما تتجه إلى غير المواطن والأقليات العرقية تحطم فيها عناصر الثقة في الذات تشويهاً للتاريخ وزعزعةً للمبادئ وتشكيكاً في الهوية[2].

- المستوى الخارجي:

يصور الإعلام والدعاية الأنظمة الإرهابية على أنها النموذج المثالي الذي ينبغي الاقتداء به والتعاون معه وإن سياساتها وتوجهاتها إنما تعبر عن المثالية وأن ما تخوضه من حروب وما تشنه من عمليات عسكرية ما هو إلا ضريبة تدفعها لقاء دورها القيادي والريادي في العالم.

---

(1) السماك، محمد- مرجع سابق. ص 69.

(2) د. ربيع حامد عبد الله-1979- العنصرية الصهيونية منطق التعامل السياسي في التقاليد الغربية.بيروت، منشورات الطلائع الفلسطينية ص 93

ثانياً– أبعاد استخدام الإعلام في النظم السياسية الإرهابية:

لقد تعددت أبعاد استخدام الإعلام في النظم السياسية الإرهابية لتشمل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وذلك على مختلف المستويات الداخلية والخارجية بحيث غدا الإعلام بحق الموجه المعبر عن كافة مجالات أنشطة الأنظمة الإرهابية في الداخل والخارج ونعرض فيما يلي وبشكل موجز لأهم هذه الأبعاد وفي مختلف المستويات:

أ. البعد الاجتماعي:

1) داخلياً:

يركز الإعلام في هذا البعد على ترسيخ الأفكار المتعلقة بالدعاوى العنصرية وتميز العرق وأفضلية أبناء هذا المجتمع على سواه وفي نفس الوقت التقليل من شأن الآخرين والحط من إمكانياتهم إضافةً إلى السعي نحو إقناع جميع المواطنين بحتمية برامج وتوجهات هذه النظم والتضخيم لنتائجها المرتقبة والتي ستحقق لكل منهم مطالبه في التمتع بمستوى معيشي متكامل فيه الخدمات الاجتماعية ويحقق فيه كل ذاته[1].

2) خارجياً:

تسعى أنظمة الإعلام والدعاية في الأنظمة الإرهابية في هذا البعد إلى تقديم صورة مشرقة لمجتمعات هذه الأنظمة حيث التكامل القومي والتماسك الاجتماعي والمثالية في كل مظاهر الحياة الاجتماعية ومن ثم يكون النموذج المثالي الذي تطرحه هذه الأنظمة لكافة دول العالم اقتداءً وتأثراً[2].

---

(1) د. عودة عبد الملك –1964 – إسرائيل وأفريقيا– القاهرة، معهد الدراسات العربية،ص 29

(2) شكري، عادل محمد –مرجع سابق ذكره، ص 400.

ب. البعد الاقتصادي:

- داخلياً:

يصور الإعلام في الأنظمة الإرهابية البرامج الاقتصادية الطموحة ذات التوجهات العسكرية على أنها ضرورة لتحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة كما يسعى إقناع المواطنين بحتمية التوجهات العسكرية للاقتصاد وذلك تأميناً لمتطلبات القوات العسكرية الضارية في الأنظمة الإرهابية التي تضمن امنها وتؤمن وصولها إلى مجالها الحيوي المنشود.

- خارجياً:

إن الدعاية والإعلام في الأنظمة السياسية الإرهابية تقدم برامجها ونظمها الاقتصادية على أنها نموذج مثالي وقدوة للدول الأخرى سعياً لاحتواء مقدرات الشعوب والتغلغل والسيطرة على ثرواتها تحت شعار التعاون الاقتصادي وربطها بفلك أنظمتها الاقتصادية كضرب من ضروب الاستعمار في قناعه الاقتصادي.[1]

ج. البعد السياسي:

- داخلياً:

إن إعلام الأنظمة والمنظمات الإرهابية يسعى دائماً إلى التأكيد على الأساليب والممارسات السياسية التي تقوم بها هذه الأنظمة وتصوير التحرك السياسي لها على الصعيد الخارجي على أنه التحرك السوي الذي يخدم القضايا المصيرية للمواطنين جميعاً وبما يضمن التأييد لاتجاهاتها وتوجهاتها داخلياً وخارجياً

(1) ربيع ، حامد عبد الله 1975–النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية –القاهرة –معهد البحوث والدراسات العربية، صفحة14

- خارجياً:

تبذل أجهزة الدعاية والإعلام في هذا الميدان جهوداً لإبراز ما تدعيه هذه الأنظمة من نموذجية ومثالية وصلاحية للاقتداء بها وتركيز الجهود على القول بأنها تحترم بصورة حازمة العهود والمواثيق والمعاهدات الدولية. وتسعى دوماً إلى حل المنازعات الدولية بالطرق والسبل السلمية. كما أن علاقات هذه النظم مع الدول الأخرى إنما تقوم على المصالح المتبادلة واحترام حقوق الآخرين.

د. البعد العسكري:

- داخلياً:

تعمل الدعاية والإعلام في هذا البعد إلى غرس المفاهيم والمثل والقيم العسكرية لدى أفراد الأنظمة الإرهابية وربط هذه القيم والمفاهيم والمثل في سياق تاريخي وثقافي مزعوم والادعاء بأصالة الروح العسكرية وتغلغلها في المجتمع. كما تعمد إلى التضخيم من أبعاد العمليات العسكرية الناجحة لهذه الأنظمة في كافة المجالات. وكذلك للتحركات العسكرية العدوانية ضد الدول والشعوب الأخرى[1].

- خارجياً:

اعتادت أجهزة الدعاية والإعلام على تصوير سعي الأنظمة الإرهابية لحشد قدرات عسكرية ضخمة والتزود بأحدث تكنولوجيا التسلح على أنه من أعمال الوقاية، وإن ما خاضته هذه النظم من حروب وما قامت به من أنشطة عسكرية عدوانية إن هي إلا عمليات أرغمت على القيام بها رداً لاعتداءات الآخرين على مواطنيها وأراضيها[2].

(1) د. ربيع ، حامد عبد الله –المتصرية ومنطق التعامل السياسي،مرجع سبق ذكره ص 93

(2) يسين، السيد –1975، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة – القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية – الجزء الأول ص 375

وبنظرة متأنية متكاملة نجد أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل هم خير من يستخدم عنصر الإعلام والدعاية في تنفيذ مخططاتهم. وإذا قمنا مثلاً بعملية إسقاط لما ذكرناه في إبعاد استخدام الأعلام من قبل الأنظمة الإرهابية على ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة تبرير اجتياحها لأفغانستان نجد أنها استطاعت وبنجاح إقناع الراي العام العالمي أو على الأقل الغربي أنها تدافع عن الديمقراطية في العام. وأنها لذلك كانت هدفاً للإرهابيين بينما الحقيقة أنها دولة الإرهاب الأولى في العالم هي وربيبتها إسرائيل. وإن نجاحها في ذلك اعتمد بالدرجة الأولى على تسخيرها للأعلام بشكل ناجح ومخادع.

ثالثاً: أهم الوسائل الإعلامية التي تستخدمها الأنظمة الإرهابية:

تنوعت الوسائل التي سلكتها الأنظمة الإرهابية في مجال الإعلام وذلك لتحقيق أهدافها ولكن أهم هذه الوسائل هي:

أ. الوسائل المقروءة:

إن إحدى الوسائل التي تعتمد عليها الأنظمة الإرهابية في بث مبادئها ونشر أفكارها وتمرير مخططاتهم الوسائل المقروءة التي تتمثل أساساً في الكتب والنشرات والمنشورات والصحف والمجلات وغير ذلك من المطبوعات التي حملت بين طياتها أفكار النظام وتوجهاته وتضمنت دفاعاً حاداً أو مستمراً عن السياسات الإرهابية لهذه الأنظمة في مختلف المستويات[1].

(1) د. ربيع، حامد عبد الله- 1974 ، الحرب النفسية في المنطقة العربية - بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - الطبعة الأولى ص 83.

ب. الوسائل السمعية:

تولي الأنظمة الإرهابية اهمية بالغة للوسائل السمعية في بث دعايتها ونشر افكارها وهذه الوسائل تركزت بصورة أساسية في الموسيقي الهادئة وبعض الأغاني التي تحمل كلماتها مغزى مستهدف والخطب المسجلة والرموز الصوتية. فضلاً عن أسلوب الخطابة الذي تعتمد عليه قيادات هذه الأنظمة كوسيلة في تمرير المبادئ والأفكار المختلفة لأنظمة الإرهابية داخلياً وخارجياً.

ج. الوسائل البصرية"المرئية":

تحتل الوسائل البصرية موقعاً غاية في الأهمية من بين الوسائل الإعلامية المستخدمة من قبل الأنظمة الإرهابية. وقد تعددت أشكال وصور هذه الوسائل وتنوعت وتباينت فمن أفلام مختلف أنواعها إلى إعلام ذو طابع خاص إلى إشارات تحمل مغزى محدداً إلى رموز بصرية لها مدلول معين.

وتزداد يوماً بعد يوم أهمية هذه الوسائل خاصةً بعد أن عم استخدامها في كل مكان وبعد أن أصبح العالم بأسره قرية صغيرة فما يجري من أحداث في أقصى الغرب يشاهده في التو واللحظة من يقطن أقصى الشرق. ومع ازدياد أهمية هذه الوسائل وتطورها ازداد اهتمام الأنظمة الإرهابية بها حتى جعلها مسخرة لتحقيق أهدافها ومصالحها.

رابعاً: أهم أهداف العمل الإعلامي للأنظمة الإرهابية:

تتمثل أهم أهداف الإعلام للأعمال الإرهابية في الآتي:

1. كسب المؤيدين واحتواء المعارضين:

تركز العملية الإعلامية جهدها داخلياً وخارجياً على توسيع نطاق المؤيدين لسياسات الأنظمة الإرهابية وتوجيهاتها وأفكارها باستخدام شتى السبل

وكافة الوسائل ترغيباً وترهيباً إقناعاً وإكراهاً على وجه معنوي ومادي أو في ذات الوقت السعي نحو احتواء وحصر المعارضين والتخلص من معارضتهم لمختلف الوسائل والسبل(1).

ب. هدم القيم وإعادة تشكيل المدركات:

إن أحد أهم أهداف العمل الإعلامي في النشاطات الإرهابية هو إجراء عملية هدم للقيم المخالفة لتوجهات الأنظمة الإرهابية وسياساتها والتخلص منها بكافة السبل والوسائل وإحلال أنماط جديدة من الأفكار والقيم والمبادئ في أوساط المجتمع تتمشى ونزعات الأنظمة الإرهابية وتفاعلاتها الداخلية والخارجية ويشكل التطبيع خير مثال على القيم والمبادئ البديلة. والذي حاولت وتحاول الدولة الصهيونية إحلاله في بعض المجتمعات العربية، ولكن دون فائدة. أو ما يطرح مؤخراً من ضرورة إجراء تعديلات في المناهج التربوية في بعض البلدان العربية كالسعودية مثلاً... ببحث يؤدي بالنتيجة إلى تغيير في المبادئ والقيم والعقيدة وطرح مبادئ وقيم بديلة تناسب الغرب وتتماشى مع مصالحه فهم مثلاً يريدون إبدال كلمة الجهاد بالتضحية.

ج. التضليل والخدع:

تلعب الأنشطة الإعلامية والدعائية للأنظمة الإرهابية دوراً كبيراً في التضليل بحقائق القضايا والمشاكل التي كانت هذه الأنظمة طرفاً فيها. وفي خداع الدول والشعوب تحقيقاً لأهدافها. ففي الداخل تركز أجهزة الإعلام على تحويل انتباه شعوبها إلى موضوعات وقضايا أخرى غير تلك التي تخطط لها هذه النظم وتقديم سياسات وتوجهات هذه الأنظمة على أنها المثلى. وهي التي ستحقق للشعب آماله وتطلعاته وذلك في أوضح صوره من صور الخداع والتضليل واللعب بعواطف

(1) د. ربيع، حامد عبد الله- 1975، الدعاية الصهيونية- القاهرة- معهد الدراسات والبحوث العربية ص62.

ومشاعر المواطنين. وفي الخارج طمس معالم القضايا وخداع الرأي العام العالمي فيما يتعلق بسياساتها العنصرية وممارستها تجاه الشعوب الأخرى[1].

د. التبريري للممارسات والسياسات العدوانية والإرهابية:

تسعى الأنظمة الإرهابية من خلال وسائل إعلامها ودعايتها إلى تقديم المبررات والادعاءات بعدالة ومشروعية أعمالها وبرامجها في مختلف المجالات وتمشيها مع المصالح القومية العليا واتفاقها مع الأهداف الإستراتيجية للدولة والمجتمع. وإنها ضرورة تفرضها تطورات الأوضاع القائمة وتحتما المتغيرات الراهنة.

وإن كل ما تقوم به لا يخرج عن نطاق الدفاع عن الذات ووقاية المجتمع من أعداء دائميين يعلمون على تحطيمه والقضاء عليه.

ه. الابتزاز والتشهير:

تستخدم الأنظمة الإرهابية الوسائل الإعلامية ضد المناوئين لها سواءً كانوا دولاً أو تنظيمات أو أفراد وذلك لابتزازهم أو التشهير بهم، وإذا ما تمسكت دولة من الدول بحقها في التعبير عن سيادتها أو عدم موافقة الدول العظمى أو المعتدية على رأيها أُعتبر ذلك خروج وعصيان على إرادة هذه الدولة العظمى ويستتبع ذلك إجراءات ونتائج عديدة أهمها أن توصف الدولة بأنها مارقة أو إرهابية ولا عجب في ذلك فالأبواق الإعلامية هي بأيدي من يملك التقييم والتصنيف.

في الأساس تواكب العملية الإعلامية وتتكامل مع العملية السياسية ومع العملية العسكرية في تحقيق هدف دولة ما أو مجموعة من الدول، ضد دولة أخرى أو ضد مجموعة من الدول الأخرى.

---

(1) محمود، معين أحمد، 1971– الصهيونية والنازية– بيروت– المكتب التجاري للطباعة والنشر– الطبعة الأولى ص 306.

تمر العملية الإعلامية عبر مراحل عديدة أهمها ما يأتي:

أولاً: مرحلة استنفار الرأي العام وتحفيزه لمعاداة دولة ما أو إغراقه بأخبار غالباً ما تعكف على صناعتها أجهزة المخابرات المختصة، لشحنه بالحقد والكراهية ضد الدولة المعنية، ومن ثم تأهيل الرأي العام بحيث يتقبل أي عمل معاد لهذه الدولة حتى ولو اتخذ هذا العمل شكلاً همجياً يتناقض مع شعارات السلام وحقوق الإنسان التي تكون في ذاتها المبادئ الأخلاقية والتربوية لدى الرأي العام.

ويمكننا إعطاء مثال على ذلك بتحضيرات الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982، عندما حرصت الأجهزة الإسرائيلية والأمريكية خلال أسابيع كاملة على إطلاق سلسلة من المؤثرات السمعية والبصرية على الرأي العام العالمي لتحضير النفوس لتقبل الغزو المعدة خيوطه سلفاً في الدوائر المعنية، وكان قد ساهم في ذلك مسؤولون أمريكيون كبار وقياديون في المعارضة الإسرائيلية— حزب العمل— وقيادة القوات اللبنانية "بشخص بشير الجميل" وبعض المقربين له، كما كشف فيما بعد على صفحات عدة كتب إسرائيلية.. كما أن جيش الاجتياح الإسرائيلي اصطحب معه عدداً كبيراً من الصحفيين وممثلين لمؤسسات تلفزيونية وإذاعية، انطلاقاً من قناعة مسبقة بأن المطلوب أيضاً ليس تحقيق ضربة عسكرية معينة أو اجتياح عسكري فحسب بل المطلوب إحداث الوقع النفسي "الصاعق" في نفوس اللبنانيين والفلسطينيين والعرب حتى يخضعوا مسبقاً لشروط آلة التدمير والغزو الإسرائيلية وفي نفوس المجتمع الدولي الذي كانت إسرائيل تأمل بأن تبهره بهذه العملية الإنقاذية الضخمة لبقعة من العالم أصبحت "بؤرة للإرهاب" الفلسطيني.... والعربي.... والسوفييتي.....!!

إنه الأسلوب نفسه الذي استخدمه إلى حد بعيد قادة الغزو البريطاني لجزيرة المالوين في القطب الجنوبي، وقادة الغزو الأمريكي لجزيرة "غرينادا" في أمريكا الوسطى... كما استخدمته إدارة الرئيس ريغان بالذات وبأساليب مدهشة في تنوعها

وشموليتها عندما كانت تعد لغزو لبنان دعماً للاحتلال الإسرائيلي وسعياً وراء تحويل لبنان إلى قلعة أطلسية إلى الأبد[1].

إن استعمال وسائل الإعلام في الحرب النفسية– السياسية استمر ويستمر ففي العام 1986 وضع مجلس الأمن القومي الأمريكي خطة لإسقاط القائد الليبي معمر القذافي، وكان من أسس تلك الخطة " التوفيق بين الحوادث الخيالية والحوادث الحقيقية التي تقع بالفعل" وذلك لإيهام القيادة الليبية بأن النظام يتداعى وبالتالي لدفع القائد الليبي إلى التحرك بهلع ورد فعل عصبي يبرز استعمال القوة العسكرية الأمريكية ضده. وبموجب ذلك عهد إلى وكالة الاستخبارات (CAI) نشر معلومات وأخبار كاذبة في الصحافة الدولية عن الأوضاع في ليبيا، كما عهد إلى وزارة الخارجية الترويج لهذه الأخبار عن طريق التعامل معها بجدية. صحيفة " وول ستريت جورنال" ;Wall street Journa الأمريكية كانت أداة الترويج لهذه الأخبار محاولة انقلاب على النظام العمليات الإرهابية– الاستعداد الأمريكي للتدخل العسكري– القواعد السوفيتية في ليبيا".

هذه الخطة كُشفت أسرارها بعد وقت قصير من المباشرة في تنفيذها صحيفة الواشنطن بوست Washington Post التي نشرت تحقيقاً بعنوان" شبكة الكذب" بينت فيه أهمية اختلاق أخبار وهمية والتصديق عليها رسمياً في إطار خطة العمل على محاولة إسقاط القائد الليبي. وكان من نتيجة ذلك استقالة الناطق بلسان الخارجية الأمريكية " برنارد كالب" بسبب استعماله أداة رسمية للترويج لأخبار مضللة للرأي العام، بعض الأخبار تصنع في دوائر سياسية وفي أجهزة استخباراتية مختصة لتبرير موقف سياسي معين أو لاستقطاب الرأي العام حول هذا الموقف السياسي المعين[2].

(1) هادي، نبيل– 1985– أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط– دار الفارابي بيروت– الطبعة الأولى ص 105.

(2) محمد السماك؛ الإرهاب والعنف السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

ثانياً– استدراج الدولة المعنية بالاستعداء إلى مضارب شباك العملية الإعلامية، بحيث تتوفر للقائمين على هذه العملية المادة الأولية للإمعان في تشويه صورة الدولة المعنية ولتعميق مشاعر الكراهية في الرأي العام المعني ضد هذه الدولة. إن دفع الدولة المعادية نحو مواقع الخطأ ومن ثم وضع العدسات الإعلامية المكبرة فوق هذا الموقع أصبح بشكل بحد ذاته فناً من فنون الإبداع الإعلامي الحديث. إن التقاط صور لموقع ما أو تسجيل تصريح لمسؤول ما أو حتى فقرة من تصريح يكفي لإشباع الموضوعية على تركيبة إعلامية مسبقة تهدف إلى المساهمة في خدمة هدف أساس وتبرير وامتصاص أي شعور من همجية الأسلوب المعتمد في تنفيذه.

ثالثاً– فرض سياج عالٍ حول موقع الحدث وحصر إمكانية المعرفة بالصورة والكلمة– بالأجهزة الإعلامية الملتزمة بالعملية الإعلامية المبرمجة والمرتبطة بالمؤسسة المعنية بتحديد نوع وحجم المعلومات التي يخدم إخفاؤها أو إطلاقها في الشكل والمضمون الهدف المرسوم. إن أهمية العمل الإعلامي تزداد تبعاً لسرعة توصيل الرسالة الإعلامية بالصوت والصورة والكلمة، فالتطور الذي طرأ على الأجهزة الإعلامية بالاعتماد على الأقمار الصناعية للبث الإذاعي والمتلفز والذي طرأ على الطباعة والصحف الإلكتروني وقصّر المسافات بين المناطق وألغى الحدود والتواصل بين الدول والشعوب.

رابعاً– إغراق الرأي العام بسيل من المعلومات والأخبار والتعليقات والآراء والصور التي تبرر استعداء الدولة المعنية، والتي تبرر بالتالي الإجراءات التي تتخذها ضدها مما يجعل عملية استعداء الرأي العام لهذه الدولة قاعدة يستمد منها صاحب القرار السياسي المبررات الأخلاقية في المجتمعات الديمقراطية، للمضي قدماً في قراره وكأنه يعبر به عن إرادة الرأي العام يمثّله في السلطة.

« الفصل الحادي عشر »

جماعات الضغط الاقتصادي الدولي كأحد أشكال الإرهاب الدولي

الفصل الحادي عشر
جماعات الضغط الاقتصادي الدولي كأحد أشكال الإرهاب الدولي

1) مدلولات وأبعاد مفهوم جماعات الضغط الاقتصادي الدولي:

إنّ مفهوم جماعات المصالح أو الضغط " اللوبي" قديم تاريخياً في حين مفهوم جماعات الضغط الاقتصادي الدول جديد نسبياً، فمع نهاية القرن العشرين أدت المتغيرات الدولية إلى بروز العامل الاقتصادي كأساس بوصفه العنصر المحرك والمكون الأساسي للقوة والذي سيتحكم مستقبلاً في تحديد انماط السياسات المستقبلية. وانطلاقاً من ذلك العديد من الدول خصوصاً الدول الراسمالية الكبرى، بدأت تستعمل العامل الاقتصادي بشكل مكثّف كوسيلة للتعامل ولمواجهة التهديدات الموجهة إلى مصالحها، وهكذا برز العامل الاقتصادي أداة ترغيب وخلق حوافز أو أداة للترهيب والضرب والاحتواء. وهذا ما تقوم به الدول الرأسمالية الغنية بتحالفها وتكتلها اقتصادياً مع بعضها بعض بشكل مباشر من خلال الجماعات والتكتلات الرأسمالي الاحتكارية " كوكالة الطاقة الدولية ونادي باريس ولندن،" أو بشكل غير مباشر من خلال المؤسسات والهيئات الدولية متعددة الجنسية" كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، والشركات متعددة الجنسيات"[1].

نعرّف جماعات الضغط الاقتصادي الدولي:" بأنها عبارة عن منظمات أو مؤسسات وتكتلات اقتصادية دولية متعددة الجنسيات تشكلها الدول المختلفة لتحقيق أو حماية مصالحها المشتركة الآنية منها أو البعيدة، المشروعة أو غير المشروعة على الصعيد الاقتصادي والسياسي الدولي.

(1) د. ماجد شدود،" المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العالمي، د. دار ن، دمشق 1998.

في حين يمكننا أن نُعرِّف جماعات العولمة[1]، أو جماعات الضغط الرأسمالية الدولية على أنها عبارة عن تكتلات اقتصادية أو منظمات أو مؤسسات اقتصادية متعددة الجنسية تُنشئها وتسيطر عليها الدول الرأسمالية الغنية، تمارس أسلوب الضغط الاقتصادي والسياسي على الدول والتجمعات الدولية الأخرى في العالم لتحقيق أهدافها ومصالحها عبر فرض النموذج الرأسمالي "النيوكلاسيكي" في اقتصاد السوق على الساحة الدولية.

فجماعات الضغط الاقتصادي الدولي برزت كأحد المظاهر الجماعية لسياسة استخدام القوة، فلتحقيق أهداف أي دولة لا بد من وسيلتين: استخدام القوة أو الفعل السياسي. فجماعات الضغط الاقتصادي الدولي حققت عبر الأمن الجماعي الوصول إلى الأهداف دون استخدام القوة العسكرية.

2) أساليب الضغط الاقتصادي الدولي ومرتكزاتها:

إن جماعات الضغط الرأسمالية الدولية لديها العديد من وسائل وأساليب الضغوط الاقتصادية والسياسية، منها التقليدي القديم ومنها الحديث المعاصر، ومن أبرز هذه الأساليب على الساحة الدولية:

1. التدخل بالشؤون السياسية الداخلية عبر فرض شروط سياسية واقتصادية للحصول على القروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين.
2. وتهميش دور الدولة سياسياً واقتصادياً عبر تشكيل ما يسمى حكومات القطاع الخاص.

(1) للمزيد انظر المراجع الآتية:

- مجموعة من المؤلفين، إدارة الأزمات المالية، مركز الشرق الأوسط الثقافي،2009،ط1.
- د. نزار قنوع، سمير ناصر، قنع المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي"، مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد (28) العدد (1) 2006.

فنتيجةً لتفاقم معاناة الدول النامية وأزماتها الاقتصادية وُضِع بعضها تحت رحمة المؤسسات النقدية الدولية الواقعة تحت سيطرة دول الغرب الرأسمالية، وإغراقها بالديون، وفرض إجراءات هيكلة اقتصادياتها ودفعها للتحول باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح، مما قلص دور الدولة إلى الحد الأدنى، وكان المطلوب تنفيذ التوصيات الخاصة بإدماج اقتصادها بالاقتصاد العالمي تحت ظل العولمة الاقتصادية مع ما رافق هذه التطورات من عوامل أخرى أبرزها:

1. تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات،
2. والتقدم في مجال المعلوماتية والاتصالات،
3. وبروز دور رأس المال العالمي في حركته السريعة بين مختلف أنحاء العالم متخطياً الحدود،
4. وقيام منظمة التجارة العالمية.

هذه العوامل جميعها أدت إلى تزايد اتجاه التهميش في دور الدولة الوطنية، والتركيز على انسحابها من دائرة التدخل في الشأن الاقتصادي وتحديد دورها في إطار الوظائف التقليدية....وهكذا أصبح ولوج اقتصاد السوق مرادفاً لما تتعرض له البلدان النامية من ضعف واضطرابات اجتماعية ناجمة عن اتساع دائرة الفقر والبطالة.

أما مرتكزات السياسة الخارجية لجماعات الضغط الاقتصادي الدولي فتظهر في الآتي:

1. الحفاظ على الأمن الاقتصادي والسياسي الجماعي لدول المركز الرأسمالية، فالهدف من وجود توازن القوى والأمن الجماعي هو تحقيق الاستقرار الذي يقوم على وجود القوة بمظاهرها المختلفة.
2. المحافظة على هيمنة وسيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على ثروات العالم المختلفة وتأمين المتطلبات والاحتياجات اللازمة لهذه الهيمنة.

3. زيادة قوة الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً وسياسياً بشكل مستدام وتوسيع المجال الجغرافي والحيوي لهذه القوة.
4. احتواء الأقطاب والقوى الاقتصادية والسياسية الجديدة الناشئة خارج إطار سيطرة دول المركز الرأسمالية.

إن إستراتيجية الضغط الاقتصادي والسياسي الدولية للدول الرأسمالية المتقدمة عبر جماعات الضغط الاقتصادي الدولي، رُسمت ونُفذت وما تزال تنفذ حتى وقتنا الحاضر. ومن هنا كان لا بدّ من ظهور العديد من المنعكسات على البلدان النامية.

هذه الآثار والمنعكسات تتمركز حول نقطتين رئيسيتين:

1. إخراج سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي من يد البلدان النامية والضعيفة.
2. والتبعية لهذه الجماعات والدول الصناعية المتقدمة من ورائها ومن ثم الهيمنة والسيطرة على مقدرات وطاقات البلدان الضعيفة (النامية).

إن هذه المنعكسات سوف تقود إلى تبعية البلدان النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، اقتصادياً وسياسياً لجماعات الضغط الاقتصادي الدولي وللدول التي تقف من ورائها، ومن أبرز أشكال التبعية: التبعية التجارية والتبعية المالية والتبعية التكنولوجية والتبعية السياسية. وتُعتبر التبعية السياسية بمثابة المحصلة الأساسية لكل أشكال التبعات الأخرى، وخصوصاً أن هناك هيمنة وسيادة للقرار السياسي على القرار الاقتصادي وغياباً لمؤسسات صنع القرار الاقتصادي والسياسي في معظم البلدان النامية.

إن جماعات الضغط الاقتصادي الدولي، وخصوصاً جماعات العولمة منها، في علاقاتها الدولية مع الدول والتجمعات الدولية الأخرى، ستحدث انعكاسات متعددة اقتصادية وسياسية، وخصوصاً على البلدان النامية كون هذه البلدان ضعيفة، ولم تصل إلى مرحلة أن تتعاون وتتكتل بشكل يجعلها قادرة على المواجهة بشكل فعال، ولذلك في هذا المجال سوف تتأثر البلدان النامية- في أغلب الأحيان- اقتصادياً وسياسياً بشكل سلبي في علاقاتها مع هذه الجماعات وخصوصاً جماعات العولمة منها، فالدول النامية تعتبر بمنزلة المجال الجغرافي والحيوي التوسعي لعمل هذه الجماعات.

3) فخ المديونية في العلاقات الاقتصادية الدولية:

يقول الباحث السويسري جان زيغلر عن الديون، إنها أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، وهو لا يصنفها كذلك إلا لأنها تشكل السبب الرئيسي للفقر والجوع والحرمان من التنمية المستدامة، بالرغم من أن هذه الدول، تُنهب ثرواتها من قبل الاستعمار الجديد وشركاته الاحتكارية. ففي كتابه الجديد " الف إقطاعي يحكمون العالم"، ويدلل على ذلك بالقول:" ففي العام2003 بلغت ديون اميركا اللاتينية 790 مليار دولار، وبلغت خدمات هذه الديون أو فوائدها التي هي مجبرة على دفعها كل سنة 134 مليار دولار، فماذا يتبقى لها من أجل التنمية ورفع مستوى شعوبها؟ أما ديون الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية أي العالم العربي في الواقع فقد بلغت 320 مليار دولار في السنة نفسها، وخدمتها تبلغ سنوياً 42 مليار دولار، فماذا تبقّى لنا إذاً لكي نصرفه على التنمية او حتى شراء رغيف الخبز؟ماذا تركوا لنا؟ على هذا النحو يتحكمون بالأنظمة والشعوب والرؤساء والوزراء".

إن ذلك هو استخدام لأسلحة الدمار الشامل، فالواقع إن الغرب يمتلكها ولكن من نوع آخر اكثر فتكاً ربما، فهو يمتلك سلاحين أساسيين لإخضاع الجنوب الفقير وكل البشرية، إنهما، الديون المتراكمة على العالم الثالث، والتجويع. أليس التجويع سلاحاً من أسلحة الدمار الشامل؟ أليس تجويع مئات الملايين، بل وقتلهم

جوعاً بالمليارات على كاهل هذه الدول الفقيرة سلاحاً ردعياً شاملاً؟ الواقع أن إستراتيجية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات الغربية الكبرى تتمثل في ما يلي: إثقال كاهل دول الجنوب بالديون الباهظة من أجل التحكم بها لاحقاً عندما لا تستطيع تسديد هذه الديون، وأحياناً لا تستطيع تسديد فوائد الديون أو خدماتها كما يقال.. على هذا النحو يسيطر الغرب على العالم كله من الهند إلى أفريقيا، إلى آسيا، إلى روسيا، إلى أمريكا اللاتينية، إلى العالم العربي. على هذه النحو يمسك بخناق الجميع.

وفي ما يلي جدول يوضح تطور المديونية الخارجية للدول النامية ما بين 1995–2000.

تطور حجم الديون على الدول النامية وخدمتها (1995– 2000)مليار دولار[1]:

السنة / البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	متوسط الفترة (2000–1995)
الدين الكلي	1805	1898	1966	2104	2155	2120	2005
خدمة الدين	–	–	–	–	–	347،6	–
مدفوعات خدمة الدين" كنسبة مئوية من صادراتها السلع والخدمات"	23،3	24،6	24،7	26،7	28،9	22،5	25،2

ويلاحظ من الجدول كيف ارتفع حجم ارتفع حجم الدين الكلي للبلدان النامية بشكل ملحوظ ومتعاظم مع بداية النصف الثاني من التسعينات حيث وصل متوسط حجم الدين الكلي خلال تلك الفترة (1995–2000) إلى 2005 مليار دولار، في الوقت نفسه وصلت نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات إلى 25،2٪ وهذا يعبّر عن دور الدين وخدمة الدين في تآكل واردات البلدان النامية من العملة الصعبة، التي هي في أمس الحاجة لها من أجل تنميتها.

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2002، ص2–17.

4) ابعاد وأسباب المديونية العربية الخارجية:

إن أزمة المديونية العربية هي تعبير عن الأزمة البنيوية التي تعيشها الاقتصاديات العربية، وبالتالي فهي أزمة هيكلية متعددة الأبعاد والأسباب.

من حيث المبدأ وبصورة عامة يمكن القول إن أزمة المديونية العربية قد بدأت في أوائل السبعينات في القرن العشرين، لتتفجر في عقد الثمانينات منه،ومنذ ذلك الوقت وهي آخذة بالتفاقم سنة بعد أخرى.

1. الانفجار الديمغرافي.
2. النقص في الفوائض المحلية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية.
3. تزايد نسبة حجم القروض أكثر من تزايد نسبة حجم الصادرات.
4. الاعتماد على تصدير المواد الأولية ذات اتجاه السعري الانحداري بالقياس إلى السلع الصناعية.....الخ. هذا بالإضافة إلى أسباب خاصة بالدول العربية والتي منها:

أ. نمط الإنتاج الزراعي والريعي الاستخراجي الاحضوري.

ب. الإنفاق العسكري المتزايد بشكل غير مخطط وغي متكامل.

ج. بالإضافة إلى الحروب العربية الأهلية(لبنان- لبنان) (السودان- السودان) (الصومال- الصومال) (العراق - العراق)...الخ.

د. كذلك الحروب والخلافات العربية - العربية حول المواقع حدودية متنازع عليها، مما يؤدي إلى تراكم الأسلحة لدى كلا طرفي النزاع، وبالتالي تزايد المديونية العربية المترتبة على ذلك.

ه. أنظمة الحكم العائلية الوراثية التي تقترض باسم الدولة، وعلى حساب صادراتها من أجل الإنفاق التبذيري الخاص، وتكوين الحماية البوليسية الكافية لأنظمتها.

و. الكوارث الطبيعية – الفيضانات– الزلازل، الجراد، وبالتالي حدوث الكثير من المجاعات مما أدى سلبياً على السلع التصديرية، واستدعى استيراد المزيد من السلع الغذائية والدوائية..الخ.

ز. الأموال العربية المودعة والمهربة إلى الخارج، والتي تعود بشكل قروض رأسمالية ربوية إلى دول عربية أخرى تعاني العجز في سيولتها.

ح. عدم مشاركة المرأة العربية في العملية الإنتاجية بالشكل الذي تفعله المرأة في البلدان المتطورة وتفريغها إلى التبذير الديمغرافي مما حولها وذريتها الكبيرة إلى مستهلكين طفيليين على جسم القسم المنتج من المجتمع.

ط. سوء استخدام القروض، سواء بشراء بها مواد غذائية أو توظيفها في تنفيذ مشاريع خدمية، ولا إنتاجية كثيرة، بدلاً من الإنتاجية منها

ي. ضعف ناجعية المشاريع الاستثمارية، وغياب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ك. غياب التكامل الاقتصادي العربي.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1. تحسين بشير، النشاط الإعلامي العربي في الولايات المتحدة الأمريكية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،1969.
2. د. غريب عبد السميع غريب، "الاتصال والعلاقات العامة في المجتمع المعاصر"، مؤسسة شباب الجامعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،1996.
3. د. هاني الرضا — د. رامز عمار، الرأي العام والإعلام والدعاية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
4. د. هلال ناتوت، الصحافة المكتوبة الرسمية، دار النهضة العربية، بيروت، 2003.
5. د. مي العبد الله، د. محمد الخولي، الإعلام والقضايا العربية، بعد 11 أيلول 2001، دار النهضة العربية، بيوت، 2002.
6. د. عواطف عبد الرحمن، "قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي"، القاهرة، 1997.
7. د. تركي صقر، "الإعلام العربي وتحديات العولمة"، وزارة الثقافة، دمشق، 1998.
8. د. سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، ط1 (القاهرة، عالم الكتب،1984).
9. د. أحمد أبو زيد، "الإعلام والرأي العام"، مجلة عالم الفكر، مقدمة ملف: الإعلام والرأي العام، الكويت، المجلد الرابع عشر، العدد (4) /كانون الثاني وشباط وآذار/1984.
10. د. محمد جودت ناصر، الدعاية والإعلان والعلاقات العامة، دار مجدلاوي، الطبعة "1"، عمان ت الأردن، 1997-1998.
11. يحيى دبوق، الرقابة على الإعلام في إسرائيل. مجلة شؤون الأوسط، العدد رقم 119، ربيع 2006.

12. د. رفيق سكري، مدخل في الراي العام والإعلام والدعاية، جروس برس، بيروت، 1984.

13. إدوارد سعيد، الآلهة التي تفشل دائماً، ترجمة حسام الدين خضور، التكوين للطباعة والنشر، بيروت- 2003.

14. جيمس بتراس، التضليل الإعلامي يجمل همجية الاحتلال، Safahat. blogspot com

15. عزالدين الوائلي، التضليل الإعلامي من خلال الحرب على العراق- WWW.alarabnews.com

16. الترتيب العالمي لحرية الصحافة، منظمة مراسلون بلا حدود، 2006 www.rsf.org

17. إحصائيات منظمة مراسلون بلا حدود- منظمة مراسلون بلا حدود، www.rsf.org

18. د. سعيد الشهابي، الحرب الإعلامية: الكلمة والصورة في مقابل الصواريخ الأمريكية، www.alarabnews.com

19. سمير عبد الرحمن، الإعلام السوري بعد سنوات الإغلاق والإلغاء، سلسلة دار الرضا، دمشق.

20. د. راسم محمد الجمال، الإعلام العربي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان-1985.

21. حسنين محمد هيكل، بين الصحافة والسياسة، دار الشروق، 2003.

22. د. مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة، العدد /94/ تشرين الأول/1985.

23. د. خلف الجراد، الإعلام العربي والتصدي للإرهاب، حوار، العدد (37) 2005/10/3

24. د. سمير المقدسي، "التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن الحادي والعشرين" مجلة شؤون عربية، أيلول 2000.

25. د. تركي صقر،" عولمة الإعلام بيت تصادم الهويات وتفاعلها: مقال في مجلة المعرفة، العدد (504) أيلول/2005م وزارة الثقافة دمشق.

26. هربرت شيلر أ،" المتلاعبون بالعقول"، ترجمة عبد السلام رضوان سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم (243) ط2(الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999).
27. مارتين، بيتر وشومان، هارالد " فخ العولمة – الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ترجمة د. عدنان عباس علي ومراجعة د. رمزي زكي، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكتاب. رقم(238) (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، تشرين الأول 1998).
28. عصام سمير ديوب، الإعلام وتأثيراته، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد بحث في قسم العلاقات الدولية،2006–2007.
29. احمد مصطفى عمر،" إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك" المستقبل العربي " العدد (256)6/2000(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000).
30. روشكييف دافيد" في مديح الإمبريالية الثقافية"، ترجمة أحمد خضر، الثقافة العالمية، (الكويت) العدد 85 تشرين الثاني/ كانون الأول 1997.
31. خالد أحمد فياض، الإعلام الإلكتروني ومستقبل الصحافة المطبوعة في العالم العربي، شؤون عربية 140–2009
32. نجوى عبد السلام فهمي، تجربة الصحافة الإلكترونية المصرية والعربية، الواقع وآفاق المستقبل، المجلة المصرية لبحوث الإعلام العدد رقم 4، ديسمبر 1998.
33. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 25، يوليو– ديسمبر 2005.
34. ثورة الإنترنت ومستقبل الصحف المطبوعة الإلكترونية في العالم العربي، جريدة الشرق الوسط، عدد "2"، يناير 2001
35. د. سعيد غريب، الصحيفة الإلكترونية والورقية، دراسة مقارنة في المفهوم والسمات الأساسية بالتطبيق على الصحف الإلكترونية المصرية.
36. مجلة الأمن، العدد (321) – 2009م، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
37. دلال بسما" ظاهرة الإرهاب، جذورها الفكرية والتاريخية"،مجلة الدفاع الوطني، العدد 39، كانون الثاني،2002.

38. المنجد في اللغة الإعلام، دار المشرق، بيروت، 1975.
39. حلمي نبيل أحمد،1988– الإرهاب الدولي وفقاً للسياسة الجنائية الدولية. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب –الرياض.
40. العموش أحمد فلاح،1999– اسباب انتشار ظاهرة الإرهاب. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض.
41. د. عبد الرحمن بن عبد الله السند، الإرهاب الإلكتروني حكمها في الإسلام وطرق مكافحتها.
42. التجارة على الإنترنت، سايمون كولن، نقله إلى العربية يحيى مصلح، بيت الأفكار الدولية بأمريكا 1999م
43. د سهير حجازي،التهديدات الإجرامية للتجارة الإلكترونية، مركز البحوث والدراسات، شرطة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (91).
44. موزة المزروعي، الاختراقات الإلكترونية خطر كيف نواجهه، مجلة آفاق اقتصادية، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد التاسع، سبتمبر 2000م.
45. جرائم استخدام شبكة المعلومات العالمية (الجريمة عبر الإنترنت) منظور أمني، للعقيد الدكتور ممدوح عبد الحميد عبد المطلب بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بالتعاون مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ومركز تقنية المعلومات بجامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 1–3 مايو 2000م.
46. التكييف القانوني لإساءة استخدام أرقام البطاقات عبر شبكة الإنترنت (دراسة علمية في ظل أحكام قانون العقوبات الأردني)، د عماد علي الخليل، بحث مقدم لمؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بالتعاون مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ومركز تقنية المعلومات بجامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 1–3 مايو 2000م.
47. مشروع نظام المبادلات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، في المملكة العربية السعودية 17 3 1423هـ إعداد، وزارة التجارة، إدارة التجارة الإلكترونية.
48. جريدة الشرق الأوسط، العدد 8196، يوم الاثنين 2001/5/7.

49. دراسة تجارب الدول في مجال احكام في المعلوماتية، إعداد: د محمد القاسم، د رشيد الزهراني د عبد الرحمن السند، عاطف العمري، مشروع الخطة الوطنية لتقنية المعلومات 10 11 1423هـ.

50. د. جاسر عبد الرزاق النسور" الأعلام البيئي والتوعية البيئية في الأردن،دراسة تحليلية نقدية"، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع لكلية الاقتصاد والعلوم الأدرية / جامعة الزيتونة الأردنية، اقتصاديات البيئة والعولمة20 – 23 نيسان 2009.

51. د. راسم محمد الجمال، الإعلام العربي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان–1985.

52. علي إبراهيم عجوة، الأسس العلمية للعلاقات العامة، القاهرة، 1978.

53. د. أديب خضور، الإعلام العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين، دمشق، 2000

54. فخ العولمة– الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية – عالم المعرفة العدد (238) الكويت.

55. نائل محمد المؤمني (2007)، " ادارة الكوارث والأزمات "، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

56. محمد إبراهيم عبيدات (2004)، " التسويق الإجتماعي، الأخضر والبيئي ".

57. د.طاهر محسن الغالبي، د.صالح محوري العامري (2008)، " المسؤولية الإجتماعيه واخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)"، الطبعه الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

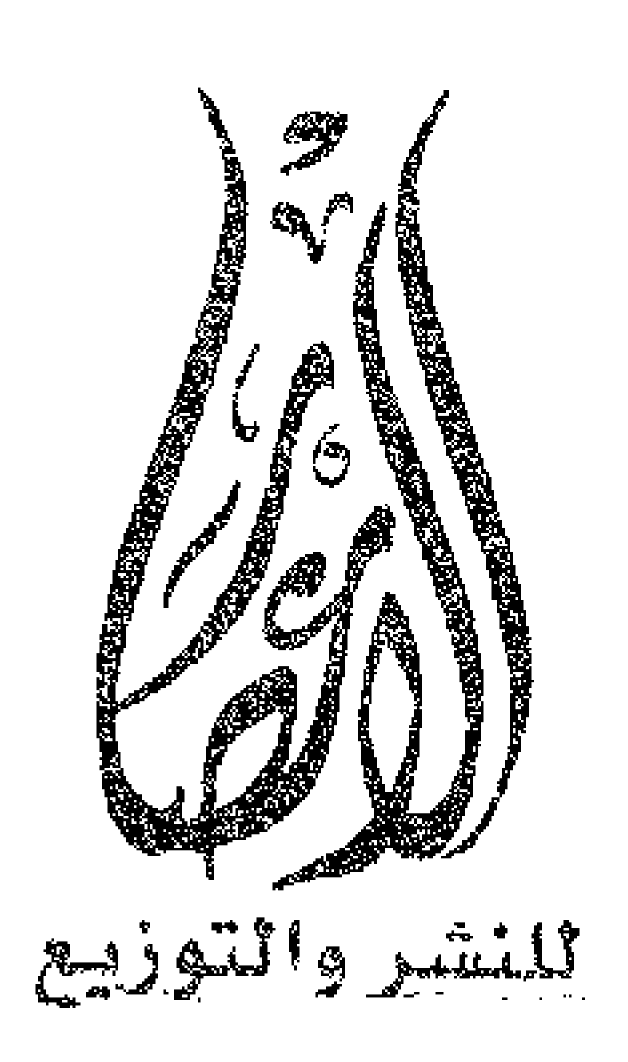
58. عايد راضي خنفر، " الأعلام والبيئة "، الجمعية الكويتية للخط الأخضر الكويت 2008.

59. باتر وردم، " الأعلام البيئي في الأردن وتحديات ثورة المعلومات "، 6، يوليو،2007.

60. سكجها، باسم، " الأعلام ومكافحة الفساد: نحو شفافية أردنية "،مؤسسة الأرشيف العربي، عمان، 2000.

61. طه حاج طه" الإرهاب الدولي وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي "، مجلة جامعة تشرين والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25)العدد (5) 2003.
62. محمد السماك، الإرهاب والعنف السياسي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، 1992.
63. د. أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، دار الطليعة، بيروت، 1983.
64. د. حامد عبد الله ربيع، العنصرية الصهيونية منطق التعامل السياسي في التقاليد الغربية، بيروت، منشورات الطلائع الفلسطينية، 1979.
65. د. عبد الملك عودة، إسرائيل وإفريقيا، القاهرة، معهد الدراسات العربية، 1964.
66. السيد يسين، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الأول، 1975.
67. د. حامد عبد الله ربيع، الحرب النفسية في المنطقة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1974.
68. د. حامد عبد الله ربيع، الدعاية الصهيونية، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية، 1975 معين أحمد محمود، الصهيونية النازية، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1971.
69. نبيل هادي، أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط، دار الفارابي ببيروت، الطبعة الأولى، 1985.
70. د. ماجد شدود،" المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العالمي، د. دارن، دمشق 1998.
71. مجموعة من المؤلفين، إدارة الأزمات المالية، مركز الشرق الأوسط الثقافي،2009،ط1.
72. د. نزار قنوع، سمير ناصر، فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي"، مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد (28) العدد (1) 2006.


للنشر والتوزيع


للنشر والتوزيع

الإعلام والإرهاب الإلكتروني




9 789957 524845



الأردن - عمان - وسط البلد - ش. الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
هاتف : 96264646208+ فاكس : 96264646470+

الأردن - عمان - مرج الحمام - شارع الكنيسة - مقابل كلية القدس
هاتف : 96265713906+ فاكس : 96265713907+
جوال : 00962-797950880

info@al-esar.com - www.al-esar.com